الدكتور عبد المنعم راضى

بكالوريوس فى الاقتصاد والعلوم السياسية
من جامعة الإسكندرية
ماجستير ودكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد
من جامعة سيراكيوز بالولايات المتحدة

النقود والبنوك
والائتمان التعاونى



مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

الدكتور عبد المنعم راضى

بكالوريوس فى الاقتصاد والعلوم السياسية
من جامعة الاسكندرية
ماجستير ودكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد
من جامعة سيراكيوز بالولايات المتحدة

النقود والبنوك والائتمان التعاونى

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

مقدمة

تعتبر نظرية التمويل التعاونى جزءا من النظرية العامة للتمـــويل .
ولقد جرى العرف الاقتصادى على اطلاق نظرية النقود والائتمان على مجال التمويل . وليس ذلك الا اختلافا فى اللفظ وليس فى المضمون . وهـــذا المؤلف الحالى يعالج نظرية التمويل التعاونى ، ولكن فى اطار النظرية العامة لاقتصاديات التمويل ، ولقد اخترنا له عنوان « النقود والبنوك والائتمـــان التعاونى » حتى نربط بين مفاهيم النظرية العامة فى الائتمان وبين احـــد فروعها وهو الائتمان التعاونى .

ولقد اقتضي الامر ان يظهر هذا المؤلف ليناسب حاجة الطـــلاب فى معـــاهد الدراسة التعاونيـــة حيث يكون الاهتمام اكبر بوجهـــة النظر التعاونية فى معظم مجالات الدراسة . ونرجو الله ان تكون هذه المحـــاولة موفقة وفى خدمة الدارسين لهذا العلم .

عبد المنعم راضي
كلية التجـــارة ــ جامعة عين شمس

الفهرس

الموضـــــوع | الصفحة

البـــاب الثانى

النظم النقدية المعاصرة

(النظـــام المصرفى)

الفصل الخامس :

الفصل السادس :

الفصل السابع :

الفصل الثامن :

الموضـــــوع | الصفحة

البـــــاب الثالث

النظريات والسياسات النقـــدية

الفصل التاسع :

الفصل العاشر :

الفصل الحادى عشر :

النظرية النقـــدية الحديثة

الباب الأول

النظم النقدية

الفصل الاول

اهداف المجتمع الاقتصادية

ودور النقود والبنوك

تمهيـــد :

ما من شـــك فى أن السياسات النقدية والائتمانية والمالية وكذا الأدوات والهيئات التى تعمل من خلالها هذه السياسات ، كل هذا يجب ان يتم تصميمه بصورة تعطى أكبر قدر ممكن من المساهمة فى تحسـين(١) مســتوى معيشــة المجتمع ، وفى نفس الوقت تخفيض معدلات البطالة (٢) وتحقيق معدل معقول من النمو الاقتصــادي(٣) وكذا العمل على اســتقرار مســتويات الأســعار . وكلما زادت فرص النجاح فى تحقيق الأهداف الرئيســية وهو تدعيم حرية وكرامة المواطن وكذا حفظ وصيانة الوطن ونظامه الســياسى .

ان المجتمعـــات الاقتصـــادية عامة تهـــدف الى تحقيق الأهداف الرئيسـية الآتية :

١ ـ زيادة فى معدل نمو الدخل القومى .

٢ ـ زيادة حجم العمالة .

٣ ـ استقرار مستويات الأســعار .

٤ ـ العدالة فى توزيع الدخل القومى ٠

٥ ـ توازن ميزان المدفوعات ٠

وفى مجال دراسة النقود والبنوك قد يكون من المفيد بيان أثر النقود والبنوك على هذه الاهداف الاقتصادية للمجتمع ، ذلك ان أثر النقود على هذه الأهداف هو من مبررات دراسة النقود والبنوك ويجعل من الدراسة شيئا له معانى ملموسة ٠

وقبل أن نبدأ فى دراسة تفصيلية لنظرية النقود والبنوك ، يحسن أن نلقى بعض الضوء على المعانى المختلفة للأهداف الاقتصادية السابقة ٠ أن مزيدا من التوضيح للأهداف الاقتصادية للمجتمع سوف يؤهل للقارىء الى معرفة مكانة دراسة النقود والبنوك وصلتها بالنشاط الاقتصادى فى المجتمع ٠

١ ـ زيادة معدل نمو الدخل :

وبالنسبة الى هدف زيادة معدل نمو الدخل القومى ، فهو يقف على قمة الأهداف الاقتصادية للمجتمع ، ان الدخل القومى هو المقياس الاقتصادى لرفاهة المجتمع ٠ ويعرف الدخل القومى بانه تيار السلع والخدمات التى يتم انتاجها خلال فترة زمنية معينة تقدر بعام ، وتقدر قيمة السلع والخدمات بالأسعار الجارية خلال هذه الفترة الزمنية ٠

والمعروف أن المؤشر الفعلى لمدى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ليس هو الدخل النقدى (الدخل مقوما بالأسعار الجارية) ، وانما هو الدخل الحقيقى والذى يتم احتسابه باستبعاد التغيرات فى مستوى الأسعار ٠ كذلك يجب أن نأخذ فى الحسبان صافى الدخل القومى ، وليس مجمل الدخل القومى ٠

وصافى الدخل القومى يتم حسابه باستبعاد قيمة الاستهلاكات الرأسمالية من مجمل الدخل القومى • ان عملية انتاج السلع والخدمات سوف تقتضى استخدام آلات وأدوات رأسمالية وهذه تهلك خلال عمليات الانتاج ، وبالتالى يجب أن نستبعد قيمة هذا الاستهلاك الرأسمالي من مجمل الدخل القومى للوصول الي صافى الدخل •

ان زيادة الدخل القومى لها أهميتها فى تحقيق المستقبل الأفضل لأبناء المجتمع ، وأيضا فى القضاء على مشاكل الفقر القائمة والتى تسبب البؤس لكثير من الافراد • كذلك تنعكس اهمية زيادة الدخل القومى فى بناء المقدرة الاقتصادية والانتاجية للمجتمع والعمل على تدعيم الوطن من الناحية الاقتصادية لمجابهة المعارك الاقتصادية التى يخوضها وللتحضير الى المعارك الحتمية لتحرير الوطن العربى • وهذا التدعيم الاقتصادى يقتضى زيادة حجم مدخرات المجتمع وتوجيهها نحو الاستثمار حتى يرتفع مستوى الدخل القومى • والواقع أن أهمية زيادة الدخل القومى تتضح بصورة اكبر حينما نعلم أن هذه الزيادة لازمة التحقيق حتى نثبت للعالم أجمع نجاح نظامنا الاقتصادى فى تحقيق الرخاء لأفراد الشعب •

والسؤال الذى يثور الآن هو عن مقدار الزيادة المطلوبة سنويا فى معدل الدخل القومى • وقد ينادى البعض بأن المطلوب هو الحصول على اقصى زيادة ممكنة • وينادى البعض الآخر بأن المطلوب هو الحصول على زيادة معقولة باقل التكاليف الممكنة • الا أنه يلزم السؤال أيضا عن مدى هذه الزيادة ، هل هى ٢٪ سنويا معدل زيادة فى الدخل القومى أو هى ٥٪ او ١٢٪ أو ١٦٪ •

ان معدل نمو الدخل القومى يعتمد على مجموعة من العوامل من الصعب تحديدها بصورة واضحة وقاطعة ، ذلك أن معدل نمو الدخل

القومى هو ثمرة كافة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأخلاقية التى تتفاعل سنويا لتحديد معدل معين لنمو الدخل القومى · ومهما يكن فقد جرت العادة على تمييز بعض العوامل باعتبارها ذات أثر كبير فى معدل زيادة الدخل القومى ومن هذه العوامل نذكر عنصر العمل ورأس المال ، والموارد الطبيعية ، والادارة ، والتقدم الفنى ، ومستوى الطلب الفعال ·

٢ - زيادة حجم العمالة :

وبالنسبة لزيادة حجم العمالة ، فيجب أن يكون من الواضح أن هنا الهدف هو أمرا ضروريا لزيادة حجم الانتاج · وتعتمد الزيادة فى العمالة على الزيادة فى الطلب على العمال ، والتى بدورها تعتمد على مقدرة رجال الأعمال على تصريف منتجاتهم وزيادة استثماراتهم · ومن ناحية أخرى فان الزيادة فى العمالة لها أيضا أهميتها من الناحية الاجتماعية · فالعاطلين فى المجتمع لا يشاركون فى الحصول على مزايا التقدم والرخاء وذلك يؤدى الى خلق فئة من المواطنين تعانى من البؤس والفاقة مما لا يليق بكرامة المجتمع ·

ويلاحظ أن هدف زيادة حجم العمالة لا يعنى أن تكون العمالة فى المجتمع ١٠٠٪ فى كل الأوقات · بل أنه من النادر أن يتواجد مجتمع من المجتمعات وتختفى فيه ظاهرة البطالة · فالواقع أنه من الصعب ان يتواجد تشابه وتماثل تام بين المطلوب من العمال ذوى المهارة المعينة فى زمان ومكان معين مع نفس المعروض من هذه العمالة ·

وعند فحص أسباب نقص العمالة فى المجتمع (أسباب البطالة) فانه من المفيد أن نميز بين البطالة الناتجة عن عدم وجود وظائف كافية وبين انواع آخرى من البطالة يطلق عليها البطالة الهيكلية والاحتكاكية والموسمية ، وان

كان من الصـــعب فى بعض الأحيان أن يتضـح هذا التمييز . وفى أحوال الكســاد الشـامل يكون من المحتمل جدا حدوث البطالة نتيجة عـدم توفر طلب كاف على العمل .

وهناك اوقات اخرى يكون عدد الوظائف المتاح منها مســاو او أكبر من عدد العمـــال ، ولكن بالرغم من ذلك توجد بطالة فى المجتمع . وهنـا يكون واحد من اســباب البطالة هو عدم التوافق بين نوع ومكان العاطلين وبين نوع ومكان العمـــال المرغوب فيهم للعمل . وهذا النوع من البطالة يسمى بالبطالة الهيكلية

وايضا قد يكون هناك إختلال فى التوازن بين الوظائف الحاليـة وبين عدد العمـال فى نفس المدينـة او المنطقة . فبعض الصـناعات قد تكون متوســعة فى إنتاجها وتقوم بتأجير المزيد من العمال ، بينما قد تكون بعض الصـناعات الأخرى فى حالة انكماش وقتى وتقوم حينئذ بالاســتغناء عن عدد من عمالها . وما لم تتوفر لدى العمـــال فى المنطقة القدر الكافى من المعلومات عن احوال طلب وعرض العمـال بواســطة الهيئات والمشروعات المختلفة فان البطالة بين بعض العمال قد تبقى لفترة طويلة نســبيا بالرغم من وجود فرص عمل متوفرة فى نفس المنطقة . وبالاضافة لذلك فقد يمتنع العمـــال عن البحث عن وظائف اخرى حينما يعلمون أن البطالة هى لفترة وقتية ولن تســتمر طويلا . مثل هذا النوع من البطالة يطلق عليه البطالة الاحتكاكية .

والنوع الثالث من انواع البطالة ينشـــا بســـبب وجود تغيرات موسمية فى عدد الوظائف المتاحة فى مجتمع معين . ففى أوقات جنى القطن يزداد الطلب على العمـــال الزراعيين ، ثم يقل الطلب عليهم بعد ذلك لحين

مجيء موسم محصول آخر .. مثل هذا النوع من البطالة يطلق عليه البطالة الموسمية .

ومن الطبيعي أن يكون الأسلوب المتبع في القضاء على البطالة هو انشاء المصانع والمشروعات وفتح باب العمل أمام أفراد الشعب . الا أن ما يزيد الأمر تعقيدا في هذه الحالة هو ارتفاع معدلات الزيادة السكانية مما يزيد من الموارد العمالية التى تطلب وظائف ، وكذا بسبب التقدم الفني وتوفير استخدام العمال تتضاعف حدة المشكلة .

وهنا تلزم الاشارة الى الدور المتوقع الذي سوف تؤديه السياسة النقدية والائتمانية فى زيادة الموارد المالية المتاحة لدى المستهلكين ورجال الأعمال من أجل تشجيعهم على زيادة الطلب على الانتاج والاستثمار وبالتالي زيادة الطلب على العمال . ولعل ذلك يوضح بأن للنقود والبنوك علاقتهما بالنشاط الاقتصادى وعناصره الرئيسية مثل زيادة الدخل القومي وزيادة العمالة .

٣ - استقرار مستويات الأسعار :

أما بالنسبة الى هدف الحصول على استقرار نسبى فى مستويات الأسعار فانه يمكن القول بأن هذا الهدف له علاقته الأكيدة أيضا بأهداف زيادة الدخل والعمالة ؛ ولعلنا نوضح أولا أن المقصود باستقرار مستويات الأسعار . أن ظاهرة الارتفاع المتواصل فى مستوى الأسعار يطلق عليها اصطلاح (التضخم) ؛ وهذه الظاهرة سوف تحتل جزءا كبيرا من دراستنا فى النقود والبنوك ؛ الا أنه يلزم أن نوضح أمورها بعض الشيء هنا . ان التضخم يعتبر أمرا بغيضا لانه يؤدي الى كثير من الآثار السيئة . ومن أهم الآثار السيئة والتى يلزم ذكرها عن التضخم هى سوء توزيع الدخول والثروات الذى يؤدي اليه . وكذا الاعتقاد بأن التضخم يؤدى الى انخفاض

معدل نمو الدخل القومى حيث أن الارتفاع المتواصل فى مستوى الأسعار يؤدى الى خوف الأفراد من الاقبال على الادخار والاستثمار لانتشار المضاربة وما يؤدى اليه ذلك من سوء تخصيص الموارد • ان التضخم ايضا له آثاره الضارة على هروب الأفراد من استخدام العملة التى تنخفض قيمتها بارتفاع مستويات الأسعار ، وكلما زاد تخلى الأفراد عن العملة وذلك بانفاقها على السلع والخدمات كلما ازداد ارتفاع أسعار السلع وازداد انخفاض قيمة العملة مما يؤدى فى النهاية الى انهيار قيمتها • هذا بالاضافة الى أن ارتفاع مستويات الأسعار الداخلية سوف يؤدى الى ضعف مقدرة الدولة على التصدير •

وينشأ التضخم نتيجة عامل واحد من العوامل ، أو كلا العوامل التالية • فقد ينشأ التضخم نتيجة طلب متزايد بالنسبة لعرض محدود من السلع والخدمات • والعامل الآخر الذى يسبب التضخم هو تأثير مجموعة من العناصر على جانب العرض مما يؤدى الى رفع الأسعار • هذه العناصر التى تؤثر على جانب العرض تتلخص فى الأجور المرتفعة للعمال التى تفرضها جماعاتهم التى تتمتع بمواقف قوة احتكارية ، ومما يؤدى فى النهاية الى رفع أسعار المنتجات • كذلك من العناصر التى تؤثر على جانب العرض ارتفاع أسعار الواردات ، وعدم القدرة على خفض تكاليف الانتاج ، وكذا عدم سهولة تحرك عوامل الانتاج من منطقة الى أخرى •

ان احدى النظريات الرئيسية فى شرح أسباب التضخم مستمدة من النقود والبنوك • وتقول النظرية النقدية أن سبب التضخم هو توسع البنوك فى اقراض الأفراد ورجال الأعمال مما يمكنهم من الانفاق على

ســلع وخدمات أكثر مما ينتجه الجهاز الانتاجى فى المجتمع ، وبالتالى ترتفع الأســعار . وهنا يتضح أن هناك علاقة بين النقود والبنوك وبين ارتفــاع مستويات الأسعار .

وبالنسبة لانخفاض مستويات الاســعار فان لها أيضا آثارها السيئة عــلى نفوس الأفراد ورجال الأعمال . ان اتجاه مســتويات الأســعار الى الانخفاض يشــجع الأفراد ورجال الأعمال على عدم الانفاق الحالى وتأجيل مشترياتهم فى انتظار هبوط أكبر لمستويات الأاســعار . وفى المدة الطويلة ســيؤدى هذا الى نقص المبيعات ونقص الانتاج وهبوط مســتوى الدخل القومى .

ويمكن القول أن للبنوك أيضا علاقتها بحالة هبوط الاســعار هذه . فهناك وجهة النظر التى تذكر أن البنوك تتردد فى اقراض الهيئات والأفراد فى أوقات الانكماش . وبالتالى لا تساعد على توفير الوسائل النقدية اللازمة لزيادة الانفاق والانتاج مما يزيد من حدة الكساد .

مما ســبق يتضــح اذا أن للنقود والبنوك آثارها وعلاقتها بكل من الدخل القومى والعمالة ومستويات الأسعار .

٤ ـ العدالة في توزيع الدخل :

أما عن هدف العدالة في توزيع الدخــل ، فليس من شــك أن هــذا الهدف يرتبط بمعايير العدالة التى يؤمن بها المجتمع ، وهو عموما يشــير الى تقليل الفوارق فى توزيع الدخول بين طبقات المجتمع المختلفة . ولا شك

أيضـا أن توزيع الدخل يرتبط بحجم الناتج القومى وفرص العمالة وبمدى استقرار مستويات الأسعار ، وهذه المتغيرات الأخيرة لها علاقتها بالنقود والبنوك كما شاهدنا من قبل .

٥ - توازن ميزان المدفوعات :

ان انتشار التجارة الدولية وازدهارها فى الوقت المعاصر ، يتطلب منا أن نضيف الى الأهداف الاقتصادية القومية هدف المحافظة على توازن ميزان المدفوعات . ويقصد بميزان المدفوعات السجل الذى يوضح دائنية ومديونية الدولة فى علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى . ذلك أن قيام مصدر مصرى بتصدير سلع الى الخارج أو خدمات يؤدى الى خلق حق للمصدر المصرى (أى دين على المستورد الأجنبى تجاه المصدر المصرى) وكذا يؤدى قيام مستورد مصرى باستيراد سلع من الخارج الى خلق التزام على المستورد المصرى نحو المصدر الاجنبى (المصدر الأجنبى يعتبر دائن) . ان هذه الحقوق والالتزامات لها أثرها الكبير على النشاط الاقتصادى داخل الدولة . ان زيادة الصادرات تؤدى الى زيادة العمالة والانتاج وزيادة القدرة على الاستيراد . أما زيادة الواردات عن الصادرات فهى تقلل من الطلب على الإنتاج المحلى وبالتالى تقلل من حجم الناتج القومى ومن حجم العمالة ، بل ومن حجم الثروة القومية اذا لم يكن هناك وسيلة نقدية لدفع ثمن الواردات . ولذلك نجد أن معظم الدول تسعى الى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات كما يحققه ذلك من استقرار فى مستويا الدخل القومى والعمالة داخل الدولة .

ولعل استقرار ميزان المدفوعات له أيضا أثره الكبير على استقرار القيمة الخارجية للعملة . ذلك أنه لو زادت واردات الدولة من الخارج

فان معنى هذا زيادة عرض عملتها الوطنية فى الخارج (كاستيراد امريكا لسلع من المانيا مما يزيد معه عرض الدولارات بالنسبة للمارك الألمانى) وهذا يؤدى الى خفض قيمة العملة ، وهو أمر معادل تماما لشراء السلع من الخارج بأسعار مرتفعة •

وعندما تزيد واردات الدولة عن صادراتها ، او بصورة أكثر عمومية وشمولا ، فانه عندما تزيد مديونية الدولة الى الخارج عن دائنيتها ، فاننا نطلق على ذلك الوضع اصطلاح « عجز فى ميزان المدفوعات » • وتلعب السياسه النقدية دورا كبيرا فى المساهمة فى اصلاح وتقليل العجز من ميزان المدفوعات •

ان احدى الأسلحة الرئيسية فى علاج عجز ميزان المدفوعات هو قيام البنك المركزى برفع سعر اعادة الخصم ، وهو السعر الذى يقبل به اعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك التجارية • ويؤدى ذلك بدوره الى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على قروضها الى العملاء • ورفع أسعار الفائدة يؤدى بدوره الى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلى على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع مستويات الأسعار داخل الدولة • ويؤدى خفض مستويات الأسعار الداخلية الى تشجيع صادرات الدولة والى تقليل اقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية • ومن ناحية أخرى يؤدى ارتفاع أسعار الفائدة داخليا الى اقبال الأجانب على ايداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالى الى دخول مزيد من رؤوس الأموال الى الدولة مما يساعد على تقليل العجز فى ميزان المدفوعات •

ومما سبق نجد اذا أن تقليل كمية النقود الائتمانية داخل الاقتصاد القومى ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا فى خفض العجز فى ميزان

المدفوعات . الا اننـا يجب أن نوضح أيضا أن آثار هذه الاجراءات لا تتم بنفس الدرجة فى كل حالة تطبق فيها ، وانما يعتمد الأمر على كثير من الظروف الأخرى .

صعوبة تحقيق الأهداف الاقتصادية جملة واحدة :

ان هذه الصفحات السابقة قد أوضحت أن هناك عدة أهداف اقتصادية لا غنى لكل مجتمع عن تحقيقها . ولن يفوتنا أن نذكر هنا أن تحقيق كل هذه الأهداف دفعه واحدة هو أمر صعب للغاية .

ان تحقيق العمالة الكاملة يعتبر أمرا ضروريا ورئيسيا لأن توظيف القوى العاملة وموارد الانتاج هو السبيل الوحيد لتحقيق زيادة أكيدة فى الدخل الحقيقى فى المجتمع . وأكثر خطورة من ذلك أن انتشار البطالة فى المجتمع لا يقلل فقط من حجم الناتج وانما يضعف من شخصية الفرد فى المجتمع وما لذلك من أثر نفسى سىء . ان الفرد العاطل يشعر بعدم نفعه للمجتمع ، بل وبانه عالة على من يقيم معهم وفى هذا اهدار لكرامته ولآدميته . كل هذه الآثار السيئه للبطالة تجعل من تحقيق العمالة الكاملة هدفا أسمى فى المجتمع .

وفى نفس الوقت نجد أن المجتمع يهدف أيضا الى تحقيق الاستقرار النسبى فى متوسط الأسعار حتى يضفى نوعا من الطمأنينة على نفوس المتعاملين فى الأسواق ، وللحد من وقوع ظاهرة التضخم وآثاره السيئة .

ويلاحظ البعض أن من الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين فى نفس الوقت . ذلك أن محاولة زيادة العمالة تقتضى زيادة الانفاق على السلع والخدمات وبالتالى على عوامل الانتاج المشتركة فى انتاج السلع والخدمات . وكثيرا ما يؤدى هذا فى حد ذاته الى رفع مستوى الاسعار .

بل لقد وصل الجدل الى القول بأن رفع مستوى الأسعار تدريجيا هو امر مرغوب فيه حتى نحرك من مشاعر رجال الأعمال ونضفى عليهم روح التفاؤل بزيادة معدلات الأرباح وبالتالى يقبلون على مزيد من الاستثمارات ان تحقيق العمالة الكاملة وثبات مستوى الأسعار فى النفس يعتبران اذا أمرا صعبا ٠

وكذا هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق العمالة الكاملة وفى نفس الوقت تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات ٠ ان زيادة حجم الصادرات يقتضى خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة والقدرة على المنافسة مع الدول الأخرى ٠ فاذا ما زادت الصادرات فاننا نحقق بذلك زيادة فى حجم الدخل القومى وزيادة فى العمالة ٠ والى هذا الحد فالأمر طيب ٠ الا اننا نجد فى لزيادة العمالة والدخل القومى زيادة فى الميل للاستيراد بل وارتفاع فى مستويات الأسعار داخليا وذلك بحكم وصولنا الى مستويات العمالة الكاملة فى المجتمع ٠ وهكذا تؤدى العمالة الكاملة الى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالى تؤثر فى تحقيق توازن ميزان المدفوعات ٠

مثل هذه الأفكار السابقة لابد أن توحى الينا منذ البداية بأن رسم وتصميم السياسات النقدية لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادى يحتاج الى دراية أوسع وشمول أفضل بالأدوات والوسائل النقدية المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف والى ضرورة التأكد من أن تحقيق أى من الأهداف السابقة لا يضر ضررا بالغا بغيره من الأهداف ٠

الفصل الثالث

طبيعة النقود ووظائفها

النقود وتطور المجتمع :

ليس من المبالغ فيه على الاطلاق اذا ذكرنا أن النقود يجب أن تتصدر اى قائمة يعدها الانسان عن المخترعات التى ابتكرها الجنس البشرى عبر التاريخ • فالنقود وسيلة أو أداة اكتشفها الانسان للتغلب على صعوبات المقايضة • وهذه الوسيلة (النقود) سببت وفرا هائلا فى الجهد والوقت الخاص بتسويق السلع والخدمات وكذا ساهمت فى حسن توزيع الناتج على المستهلك النهائى • ولولا توفر التسهيلات النقدية فى المجتمع الحديث لتأخرت أو انعدمت كل أنواع التقدم الفنى الذى لمسناه فى القرنين الماضيين ، وكذا التخصص الدقيق الذى نشاهده فى الصناعة • ولاختفى أيضا من الوجود هذه الأسواق الوطنية والعالمية الكبيرة التى تنهض بالتجارة والاقتصاد • وباختصار فانه لولا اكتشاف العقل البشرى للنقود لاختلفت كثيرا صورة المجتمع الذى نعيش فيه •

ونحن لا نعنى بما سبق أن نذكر أن النقود مسئولة مباشرة وكلية عن الكفاية الانتاجية الضخمة وعن مستوى المعيشة المرتفع الذى تحياه البشرية اليوم • ذلك أن الكثير من تقدم المجتمع يدين أيضا الى موارد ذلك المجتمع الطبيعية ، والى نوعية وتركيب السكان ومدى مهارتهم • وكذا الى

مدى توافر المنظمين ورجال الادارة العليا داخل الاقتصاد القومى • ولكن ، على الأقل ، فان اكتشاف النقود هو الذى سهل من مزج عوامل الانتاج ومن تنظيم الاسواق التى يتم فيها تبادل السلع واستهلاكها • فالنقود اذا مسئولة عن تشكيل طبيعة الحياة التى نعيشها ، وبدونها لاختلف شكل هذه الحياة اختلافا كثيرا •

النقود وسيلة وليست غاية :

يظن الكثير من الناس أن غاية الفرد فى الحياة هى الحصول على النقد أو المال تلبية لاحتياجاته واحتياجات أسرته ، غير أن هذا الظن خاطىء من أساسه • فالفرد لا يعمل ويبذل جهده من أجل الحصول على المال ، وانما يعمل ويبذل الجهد من أجل الحصول على سلع وخدمات تم انتاجها بعمل ومجهود أفراد آخرين • فالهدف النهائى للجهد الانسانى ليس الحصول على النقود وانما هو الحصول على منتجات وخدمات لتلبية رغباته واحتياجاته المتعددة • ويكون من طبيعة النقود فى هذه الحالة ان تسهل من عمليات تبادل الجهد الانسانى للفرد مع غيره من الأفراد •

وقد نتسامح فى القول ، فى بعض الاحيان ، ونذكر أن الفرد يريد جمع أكبر قدر ممكن من النقود ، وذلك ظنا منه أن النقود هى التى تحدد مصير رفاهته الاقتصادية وقدر ما يحصل عليه من نصيب فى الناتج القومى • الا اننا لا يمكننا أن نعمم ذلك القول من الفرد الى المجتمع • فبالنسبة الى المجتمع ككل ، فانه فى كثير من الأحيان تسبب كثرة النقود فيه أضرارا تضخمية بالغة ، وبذلك لا يمكن أن يكون هدف المجتمع هو الحصول على أكبر قدر ممكن من النقود •

النقود فى الفكر القديم والحديث :

لعلنا نخلص من الأفكار السابقة بأن النقود لا عمل لها سوى

تسهيل عمليات التبادل الاقتصادى . وبالرغم من أننا سوف نناقش فى الصفحات القادمة من هذا الفصل الوظائف المختلفة التى تؤديها النقود وسوف نناقش فى الفصول التالية لهذا الكتاب الآثار المختلفة لهذه الوظائف ، الا أننا لابد أن نؤكد منذ البداية ، أن دور النقود فى المجتمع ليس مجرد تسهيل عمليات الانتاج فقط ، وانما يتعدى الى التأثير فيه زيادة ونقصا ، وهذا الخلاف بين دور النقود المحايد فى المجتمع وبين دورها الايجابى ، يمثل الصراع الفكرى بين ما اعتقده الاقتصاديون الكلاسيك عن النقود ، وبين ما يؤمن به الاقتصاديين الحديثون .

وفى هذا المجال يحضرنا ما كتبه الاقتصادى الكلاسيكى جون ستيوارت ميل عام ١٨٨٥ ويقول « ليس هناك شيئا فى الاقتصاد القومى عديم الأهميه مثل النقود ، اللهم الا فى خاصيتها المتعلقة بتوفير الوقت والجهد . فالنقود آلة تقوم بتأداه ما يجب عمله بسرعة وبدقة ، وبدونها ما توفرت هذه السرعة والدقة ومثل أنواع أخرى عديدة من الآلات ، فانها تسبب آثارا خاصة ومستقلة بذاتها فقط عندما تخرج عن طورها » .

والواضح أنه منذ وقت غير قصير ، وقد أخذ الاقتصاديون بالرأى المخالف لما يعتقده الكلاسيك .. فلقد شهد العالم فترات متوالية خرجت فيها آلة النقود عن طورها وصاحب ذلك فى نفس الوقت فترات من الأزمات الاقتصادية والنقدية التى لم يشهدها التاريخ من قبل . فمنذ الحرب العالمية الأولى وموجات التضخم والبطالة تنتاب دول العالم بشكل واضح وملحوظ وبطريقة متكررة بشكل لم يلاحظه الاقتصاديون

الكلاسيك على الاطلاق • ودليل ذلك هو فترة الكساد العالمى الكبير الذى حدث فى السنوات من ١٩٢٩ الى ١٩٣٣ • وفى دراستنا للنظرية النقدية الحديثة سوف نشاهد الاثر الكبير للنقود على النشاط الاقتصادى •

النقود وصعوبات المقايضة :

لقد كان الأسلوب التقليدى فى مبادلة السلع والخدمات بين أفراد المجتمع هو أسلوب المقايضة • وينطوى هذا الأسلوب على تقديم الأفراد لسلع وخدمات نظير حصولهم على سلع وخدمات مقابلها من غيرهم من الأفراد • وحيث أن وظيفة النقود هى تسهيل عمليات التبادل واحلال التبادل النقدى محل المقايضة ، فقد جرى العرف فى كتب النقود والبنوك الدراسية على تأكيد فاعلية النقود كوسيلة للتبادل ، ببيان مدى الصعوبات الناشئة عن المقايضة •

ولبيان صعوبة المقايضة وحاجتنا الى وسيلة أخرى للتبادل ، يمكننا أن نتصور فى ظل مبادىء التخصص وتقسيم العمل أن هناك منتجا متخصصا فى الصوف ، ولكنه ليس فى حاجة الى كل الصوف الذى ينتجه بل يحتاج الى الحصول على سلعة مثل القمح • فى هذه الحالة سيصبح المنتج فى وضع يلزمه بالبحث عن منتج متخصص فى انتاج سلعة القمح ، وفى نفس الوقت يرغب هذا المنتج فى استبدال فائضه من انتاج القمح بسلعة الصوف ، ومن هذا الوقت تبدأ صعوبات المقايضة فى الظهور • انه مثل عملية المقايضة السابقة تواجهها الصعوبات التالية :

١ ـ صعوبة ايجاد التوافق بين رغبات الأفراد :

ان أول الصعوبات التى تواجهها عمليات المقايضة هى ايجاد التوافق بين رغبات الأفراد عند التبادل فالشخص الذى يرغب فى مبادلة سلعة الصوف بسلعة القمح لابد وأن يبحث بين أفراد المجتمع من منتج للقمح ويرغب بالذات فى الحصول على سلعة الصوف . فاذا كان منتج القمح لا يرغب فى الصوف ولكن يرغب فى الحصول على وقود مثلا مقابل تخليه عن القمح ، فان على منتج الصوف أن يقنع منتج الوقود بالحصول على الصوف مقابل الوقود ثم مبادلة الوقود بالقمح .

وعلينا أن نتصور فى الحالة السابقة مقدار الجهد والعناء الذى يتحمله الافراد فى سبيل البحث عن غيرهم ممن تتوافق معهم الرغبة فى الحصول على نفس السلع محل التبادل . واذا كان المثال السابق قد أوضح هذه الصعوبة لمنتج الصوف الذى استبدل سلعته بالوقود أولا لغرض الوصول الى سلعة القمح ، فاننا يمكننا أن نذكر أمثله أخرى تحتوى على قدر أكبر من الصعوبة بتعداد السلع الداخلة فى المبادلة حتى يتم التوافق فى الرغبات .

وتتزايد صعوبة توافق الرغبات اذا علمنا أن هذا التوافق يجب أن يكون ليس فقط فى نوع السلع محل التبادل بل أيضا ان يكون التوافق فى جودة السلع وزمان ومكان الاستلام والتبادل ان هذا التوافق نادرا ما يتواجد وفى ذلك بيان لمدى الصعوبات المتوقعة لاحتمالات التوافق فى الرغبات .

٣ ـ صعوبة ايجاد معيار تقاس به قيم السلع والخدمات :

ولا تنتهى صعوبة عملية المقايضة عند حد تحقيق التوافق بين رغبات المتعاملين ، بل يلزم أيضا أن تكون هناك نسبة للمقايضة بين السلع المختلفة . ففى المثال السابق يكون من المطلوب أن يتفق الطرفان على عدد وحدات الصوف التى تساوى وحدات معينة من القمح حتى يمكن أن يتم التبادل بينهما . ولايجاد وحدة للتحاسب بين القمح الصوف ، يقتضى الأمر أن تنسب وحدات سلعة الصوف الى وحدات الوقود أولا ومعرفه نسبة المقايضة بينهما . ثم بعد ذلك يجب أن تنسب وحدات سلعة القمح الى الوقود ومعرفة نسبة المقايضة بينهما . وبعد ذلك ، وفى ضوء هذا القياس يتم التحاسب بين المتعاملين فى سلعتى الصوف والقمح .

ويبدو أن الأمور قد تكون أكثر تعقيدا مما سبق ، وذلك كما فى حالة وجود أكثر من ثلاث أنواع من السلع فى السوق ففى هذه الحالة يجب ان تنسب قيمة الصوف الى بقية أنواع السلع الأخرى ، كما يجب أن تنسب قيمة القمح أيضا الى بقية أنواع السلع الأخرى وذلك حتى يمكن قياس وايضاح قيمة الصوف الى القمح قياسا حقيقيا .

ومما سبق نجد أنه فى غياب مقياس موحد للقيمة فانه يلزم أن ينفق المتعاملون الجزء الأكبر من وقتهم وجهدهم فى محاولة الوصول الى قياس نسب التبادل الحقيقية بين السلع المختلفة .

٣ ـ صعوبة او استحالة تجزئة كثير من السلع والخدمات :

وفى ظل نظام المقايضة يزداد الأمر صعوبة اذا كانت السلع التى يتم

مقايضتها غير قابلة للتجزئة . فلو افترضنا أن منتج القمح يرغب في استبدال خمسة كيلات من القمح براس من الماشية ، فان هذا قد يكون أمرا سهلا . أما اذا كان منتج القمح يرغب في استبدال نصف هذه الكمية بنصف رأس من الماشية ، فان من الصعب على صاحب رأس الماشية أن يقطعها نصفين ، فوحدات السلعة الأخيرة غير قابله للتجزئة .

٤ ـ صعوبة ايجاد مقياس للدفع المؤجل :

وفى ظل نظام المقايضة نجد أيضا صعوبة أخرى فى التعامل . وتظهر هذه الصعوبة عند وجود عملية دفع مؤجل . ففى مثالنا السابق اذا أعطى منتج الصوف انتاجه من الصوف الى منتج القمح ، وتعهد منتج القمح بتقديم القمح سدادا للصوف ولكن فى فترة زمنية مستقبلة ، فان هناك عديدا من المخاطر تنشأ فى هذه الحالة . ان من المحتمل أن تزداد قيمه احدى السلعتين أو تنخفض وبالتالى يتحمل واحدا من المتعاملين خسارة فى هذه الحالة . كذلك قد يحدث أن تتلف السلعة التى سيتم الدفع بها أو تتدهور جودتها بسبب الاحتفاظ بها لأوقات طويلة .

وقد كان فى اكتشاف النقود مزايا القضاء على عيوب المقايضة التى سبق شرحها وذلك بقيام النقود بالوظائف الأربعة الآتية :

وظائف النقود :

١ ـ النقود كمقياس للقيمة :

ومن خلال هذه الوظيفة تقوم وحدات النقود بقياس قيم السلع المختلفة ونسبة قيمه كل سلعة الى غيرها من السلع . ولقد كانت أولى

الصعوبات التى تحيط بالمقايضة هى غياب هذا المقياس الموحد لقيم السلع • ولكن باستخدام النقود فانه يمكن التعبير عن هذه القيم بسهولة بالغة • فمثلا بدلا من أن نذكر أن قيمة كيلة القمح هى متران من الصوف أو كذا أوقية من الشاى •• ألخ • وباستخدام الجنيه كوحدة نقدية لقياس القيمة قد يمكننا القول أن قيمة كيلة القمح هى جنيه وقيمة متر الصوف هى نصف جنيه ••• أى أنه أصبح فى الامكان نسبة قيمة السلع الى وحدة النقود ومقارنة قيمة كل سلعة بالأخرى عن طريق هذا المقياس المشترك للقيمة •

ووظيفة النقود فى قياس قيم السلع والخدمات تذكرنا بوظيفة المتر فى قياس الاطوال والكيلو جرام فى قياس الاوزان واللتر فى قياس السوائل •• ألخ • وكما أن هذه مقاييس للأطوال والأوزان ، فالنقود أيضا مقياس للقيمة • واذا كان هناك حاجة لقياس الاطوال والمقارنة بينهما فانه ولا شك هناك حاجة أشد الى قياس القيم والمقارنة بينهما ، فهى محور النشاط الاقتصادى فى المجتمع •

ومن الملاحظ أن قيم المقاييس المادية تأخذ دائما صفه الثبات فطول المتر ثابت ، وتلك هى مصدر أهميته • وقد يكون من المدهش بمكان أن تتغير وحدة قياس الطول أو الوزن بالزيادة والنقص من فترة لأخرى ، ذلك أن هذا التغير سوف يسبب الفوضى • غير أن النقود كثيرا ما تتغير قيمتها بالزيادة والنقص بين فترة وأخرى ، ومن الغريب حقا أن تكون أهم وحدة للقياس فى النظام الاقتصادى ، أى النقود ، متغيرة فى قيمتها • ولذلك فان المقياس المقبول للقيمة يجب أن يتمتع بصفة ثبات نسبى فى قيمته •

وكثيرا ما يتكرر استخدام النقود كمقياس للقيمة عن استخدامها

كوسيط المتبادل . ذلك أن كل استخدام للنقود كوسيط للتبادل لابد وأن يشمل استخدامها كمقياس للقيمة . ولكن غالبا ما يحدث أن تقوم السلع بالنقود دون أن يتم استبدال النقود بالسلع . فالأفراد دائما ما يطلقون قيما نقدية على ما يشاهدونه من سلع ، أو يسالون عما تساويه السلع من قيم نقدية . فهذا المنزل يساوى عشرة آلاف جنيها ، وهذه السيارة تساوى ثلاثة آلاف جنيها ، وذلك كله دون أن يستبدل الأفراد النقود بالمنزل أو السيارة .

وللانسان أن يتصور مدى الصعوبات التى يتعرض لها الأفراد والمؤسسات والحكومات اذ لم تتوفر فى المجتمع أداة نقدية لقياس قيمة السلع والخدمات . ففى ميزانية المؤسسة مثلا تقدر قيمة الأصول والخصوم ، سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة فى صورة نقديه . فالأرض والمبانى والآلات وغيرها من الأصول الثابتة تعلن قيمتها النقدية بالجنيهات فى الميزانية ، وذلك بالرغم من أن المؤسسات لا ترغب فى بيع هذه الأصول . وقد يطلق البعض على استخدام النقود فى هذه الأمثلة السابقة وظيفة كونها وحدة للتحاسب . ولكن وحدة التحاسب هذه تعني فى هذا استخدام النقود كمقياس للقيمة فى نفس الوقت . ولا شك أن فى غياب النقود كمقياس للقيمة ، فان على المؤسسات والشركات عند اعلانها لميزانياتها ، أن تعدد ممتلكاتها وخصومها فى صورة حقيقيه وأن تذكر عدد ما تمتلكه من آلات ومبانى ، ومواصفاتها ، وما تلتزم به من بضائع للغير ، وحينئذ ستفقد الميزانية أهميتها لدى الكثير من الأفراد .

٣ ـ النقود كوسيط للتبادل :

وهذه الوظيفة من وظائف النقود يتم أدائها بواسطة أى شيء مقبولا

قبولا عاما من الأفراد . فقطع النحاس أو الذهب أو أى سلعة معينة من السلع ، وطالما أن الأفراد على استعداد لقبولها مقابل تقديم سلعهم فان هذا الشيء يصبح أداة للتبادل . ويجب ملاحظة أن وظيفة النقود كمقياس للقيمة يختلف عن وظيفتها كوسيلة للتبادل ـ ففى حالة منتج الصوف الذى يقوم انتاجه من الصوف بمبلغ جنيه واحد ، فان النقود قد استعملت فى هذه الحالة كمقياس للقيمة . أما اذا حصل منتج الصوف على وحدة الجنيه مقابل التخلى عن انتاجه من الصوف ، ففى هذه الحالة قد تم استعمال النقود كوسيط للتبادل . ولا شك أن هذه الخطوة فى المعاملات التجارية هامة جدا لأنها قضت على احدى الصعوبات الرئيسية فى المقايضة وهى صعوبة توافق الرغبات بين المتعاملين .

ان منتج الصوف الذى يرغب فى الحصول على قمح كبديل للصوف قد وجد ـ كما ورد فى مثال سابق ـ أن منتج القمح لا يرغب فى الحصول على انتاجه من الصوف كمقابل للقمح ولكنه يرغب فى الحصول على وقود . وبالتالى كان على منتج الصوف أن يجد من يرغب فى الحصول على الصوف مقابل وقود ثم تقديم الوقود مقابل القمح . ولكن استخدام النقود يجعل عملية التبادل سهلة وميسورة فمنتج الصوف يستبدل انتاجه بالنقود ويستطيع أن يحصل على أى سلعة يرغب فيها سواء قمحا أو غيره أيضا باستبدال النقود بها . ذلك كله اذا كانت هذه الأداة للتبادل ـ النقود ـ مقبولة قبولا عاما ولا تتغير قيمتها بين لحظة واخرى والا تشكك الأفراد فى قبولها .

٣ ـ النقود كمستودع للقيمة :

من المحتمل ـ وهذا ما يحدث فى اغلب الأحيان ـ ان من يستبدل

سلعة أو خدمة بالنقود ، أن لا يقوم بانفاق كافة ما حصل عليه من نقود فورا بل يبقى جزءا من النقود لاستخدامه فى إمستقبل ٠ والنقود فى هذه الحالة تؤدى وظيفتها كمستودع للقيمه ، حيث أن الفرد فى الواقع لا يهدف الى الاحتفاظ بالنقود لذاتها وانما من أجل الحصول بواسطتها على سلع وخدمات فى المستقبل ٠ وحيث أنه ليس من الصواب فى كل الأحوال أن يحتفظ الفرد بالسلع ذاتها حيث أنه قد تنخفض قيمتها أو تصاب بالتلف فانه من الأفضل أن يحتفظ بالنقود ٠

الا أنه يلزم أن نؤكد مرة أخرى أن استعمال النقود كمستودع للقيمة يتطلب أن تتمتع النقود بصفة الاستقرار النسبى فى قيمتها ٠ وهذا غالبا ما لا يحدث فكثيرا ما ترتفع قيمة النقود أو تنخفض ٠

وبالطبع فان النقود ليست بالمستودع الوحيد للقيمة ٠ فيمكن للفرد أن يحتفظ بالقيمة فى صورة أسهم مالية أو سندات أو سلع معمرة وهذه الصورة من صور الاحتفاظ بالقيمة لها مزايا فى أنها تدر عائدا لصاحب القيمة فى صورة ربح أو فائدة أو منفعة فى الاستعمال ، كما أن أسعارها قد ترتفع فجأة ويحقق صاحبها أرباحا رأسمالية ٠ ولكن من ناحية أخرى فان الاحتفاظ بالقيم فى صورة سلع يؤدى الى تحمل صاحبها نفقات تخزين ٠ كما أن هناك أيضا احتمالات انخفاض أسعارها وتحمل خسارة رأسمالية ٠

ولعل احدى المزايا الرئيسيه التى توفرها النقود لحاملها هى السيولة التامة ٠ والانسان عادة ما يحتفظ باصوله فى عدة صور منها النقد السائل ومنها الأصول الأخرى الأقل سيولة كالأوراق المالية أو السلع المعمرة ٠

ويتأثر احتفاظ الفرد بنســـبة معينة من أصــوله فى صــورة نقود بمدى توقعه لارتفـاع أو انخفاض الأســعار فى المســتقبل • فتوقع انخفاض الأســعار فى المســتقبل يدفع الأفراد الى الاحتفاظ بنســـبة أكبر من أصولهم فى صورة نقد سـائل حتى يمكنهم الاســتفادة من انخفاض أســعار السـلع والخدمات • وسنرى فى دراسة النظرية النقدية الحديثة أن توزيع أصول الأفراد بين أصول نقدية ثابتة وامكانية التلاعب فى هذه النســب بحرية له آثار هامة على الاقتصاد القومى •

٤ ـ النقود كمعيار للدفع المؤجل :

كما تؤدى النقود وظيفتها كمقياس للقيم الحالية ، فانها ايضـا تؤدى دورها كمقياس للقيم المســتقبلة • وفى النظم الاقتصادية الحديثة ، فان الأمر لا يخلو من قيام تعاقدات بين الأفراد والجماعات لسداد حقوق مستقبله يتم دفعها بالنقود • فكثيرا ما تقوم الحكومة بالاقتراض من الافراد عن طريق بيعها للسندات • فبيع الحكومة لسند قدره مائه جنيها ، وتعهدها بســداد قيمه (١٠٠ جنيه) بعد عشر سنوات (مع الفوائد اللازمة) يعنى أن النقود قد اســتخدمت فى هذه الحالة كوســيلة لمدفوعات مؤجلة • والملاحظ أن استخدام النقود كوسيلة للدفع المؤجل ينطوى على اعتقاد راسخ بأن قيمة النقود لن تتغير فى المستقبل • فمثلا اذا كانت المائة جنيه تعادل فى قيمتها مائة وحدة من ســلعة معينة ذات جودة معينة ، وبعد الســنوات العشرة أصبحت المائة جنيه تعادل فقط خمسين وحدة من وحدات السلعة ، فان هذا يعنى انخفاض فى قيمة النقود وخسارة متوقعه للدائن • الا أنه يجب أن يفهم أيضا أنه اذا كانت هناك خسارة للدائن بسبب انخفاض قيمة النقود ، فان هناك ربحا محققا للمدين يعادل خسارة الدائن كنتيجة لانخفاض قيمة النقود • لذلك يلزم التأكيد مرة أخرى بأن استعمال النقود كوسيلة للدفع المؤجـل

يتطلب وجود الثقة بين الأفراد فى أن قيمة النقود سوف تتميز بثبات نسبى ٠

تعريف النقود :

لعل المناقشة السابقة قد هيأت القارىء للتساؤل عن ما هو تعريف النقود اذا ؟ والواقع أنه بالرغم من أن النقود تعلق كثيرا بذهننا ، وبالرغم من أنها تشترك فى تكييف الكثير من أحوالنا الاجتماعية ، الا أننا نعانى صعوبات عدة فى محاولة تعريف النقود ٠ والتعريفات الشائعة للنقود هى تعريفات وظيفية تعتمد على ما تقوم به النقود من الوظائف ، وليست تعريفات وصفية ٠

وفى قول أحد الكتاب فان النقود هى واحدة من تلك الأفكار التى لا تعرف الا بوظيفتها ، مثلها فى ذلك مثل المظلة أو ملعقة الشاى فهى أفكار تثير الحيرة عند وصفها ، ولكن يسهل كثيرا معرفتها عند ذكر وظيفتها ، وذلك بعكس ظاهرة كالزلزال مثلا فانه يصعب تحديد وظيفتها ٠

وفى محاولة وضع تعريف وظيفى شامل للنقود يقول البعض أن « النقود هى كل ما تفعله النقود » Money is What money does والهدف من هذه العبارة الوجيزة هو تجنب الفرد للاسهاب والاطالة فى تعداد وظائف النقود من حيث كونها وسيط للتبادل ومقياس للقيمة ٠٠ الخ من وظائف ٠

وفى ضوء الوظائف الاساسية للنقود فان افضل التعاريف لها يقول

« أن النقود هى كل شىء يكون مقبولا قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة » . ويلاحظ على هذا التعريف الآتى :

أولا : أن هناك استعمال لكلمة شـــامله فى التعريف هى كلمة « أى شىء » . واستعمال هذه الكلمة ضرورى لان عدد الاشياء التى اســتخدمت كنقود هو عدد غير محدود . ففى التاريخ الانسانى نجد أن عددا كبيرا من أنواع السلع مثل الجمال والخرز وقطع المعادن قد استعملت كنقود . وكذا نجد أن الورق قد استخدم استخداما شائعا كنقود وان كانت قيمه العملة الورقية استمدت من الزام القانون لافراد المجتمع باستخدامها . ثم هناك أكثر أنواع النقود شيوعا فى وقتنا الحالى وهى نقود الودائع المصرفيه التى تصـــدرها البنوك التجارية . وهذه الاخيرة هى عبارة عن قيود دفترية فى البنوك (الحسابات الجارية) ويتم تداولها ونقل ملكيتها عن طريق الشيكات المصرفية . كل هذه الانواع وغيرها الكثير قد اصبح فى الامكان ادراجه فى قائمه النقود بفضل كلمة « أى شىء » . ان كلمه « أى شىء » فى التعريف هي اذا كلمة ضرورية ، وليس هناك كلمة مفردة ذات معنى أكثر تحديدا وقادرة التاريخ .

ثانيا : هناك كلمة « مقبولة قبولا عاما » . وهى كلمة تشـــير الى ان الافراد غالبا ما يشتاقون الى التخلى عن كل أنواع واحجام ما يمتلكون من السلع فى سبيل الحصول على النقود . والواقع أن كل الاشياء النادرة وذات النفع ، أولها القدرة على اشباع الحاجات الانسانية هى أشياء لها قيمه ويمكن تصور استخدامها كنقود . ولكن هناك عادة « أشياء » قليله فقط يكون الافراد

راغبين فى قبولها بكمية غير محدودة كمقابل لما يمتلكون من سلع وخدمات ، وهذه الأشياء هى التى يطلق عليها نقود •

ثالثا : هناك فى التعريف كلمة « وسـيطا للتبادل ومقياسا للقيمه » والواقـع أن التعريف قد اقتصر على تعداد هاتين الوظيفتين بالذات باعتبار أنهما الوظيفتين الرئيسـتين للنقود وأن الوظائف الاخرى تنبع أسـاسـا منها • ان وظائف النقود كمسـتودع للقيمه أو معيار المدفع المؤجل انمـا تستمد أساسا من وظائف النقود كمقياس للقيمة ووسيط للتبادل وترتبط هذه الوظائف كلها ببعضها ارتباطا كبيرا •

وقد ذهب بعض الكتاب الى استبدال عبارة (وسيط للتبادل ومقياس للقيمة) بعبارة (وسيط للتبادل أو مقياس للقيمة) • والسـبب فى ذلك يرجع الى أن استخدام النقود كوسيط للتبادل لابد أن يسـبقه أو يشـمله فى نفس الوقت اسـتخدامها كمقياس للقيمة • ذلك أننا دائما نقيس قيم الأشياء قبل تبادلها • ومن ناحيه أخرى اسـتخدام الشىء كمقياس للقيمة فقط يكفى لاضافة صفة النقود عليه ، حتى ولو لم يستخدم وسيطا للتبادل •

النقود والثروة :

وما دمنا قد تعرضنا الى تعريف النقود فى هذا الفصل ، فقد لزم علينا أيضا أن نتعرض لبعض الأفكار والمصطلحات التى سـوف تلزمنا دائما عند قيامنا بتحليل دور النقود فى النشاط الاقتصادى • ولذلك سوف نفرق هنا

بين النقود باعتبارها أصل من الأصول النقدية ، وبين الثروة باعتبارها أصل من الأصول الحقيقية ٠

ان انواع الأصول فى المجتمع يمكن تقسيمها الى أصـول حقيقيه وهى السلع المادية الملموسة ، والى أصول نقدية ومالية ، وهى النقود غير السلعية ولأسهم والسندات ووعود الدفع عموما ٠ وعادة مايقسم الفرد أصـوله بين هذين النوعين من الأصول ٠ ان امتلاك الفرد لسيارة هو مثال على امتلاكه لاصل من الأصول الحقيقيه ٠ وعلى مر حياة هذا الأصل يحصل مالكة على دخل فى صورة خدمة المواصلات ٠ ومن ناحية أخرى فاننا اذا افترضنا أن صاحب السيارة قد اشتراها عن طريق قرض من البنك ، وأنه اصـدر بذلك وعدا بالدفع لصالح البنك يتعهد بمقتضاه بدفع قيمة القرض فى تاريخ لاحق ٠ فان وعد الدفع الذى يمتلكه البنك الان يعتبرا أصلا من الاصول الماليه فى المجتمع وهو يدر دخلا لحائزه فى صورة فائدة ٠ ان الاصول النقدية والمالية يطلق عليها لفظ حقوق CLaims حيث انها تعطى الحق لمن يحوزها عـلى السيطرة على جزء من الاصول الحقيقية أو ناتج المجتمع الحقيقى ٠

ويلاحظ أن ثروة المجتمع تتكون من الأصـــول الحقيقيه فقط ، اما الاصـــول النقدية والمالية فهى قد تكون فى عداد ثروة الافراد كاعضاء فى المجتمع ولكنها لا يمكن أن تحسب ضـــمن الثروة للمجتمع ، والا لاختلفت الصورة الحقيقية لثروة هذا الأخير ٠ (تصبح الثروة مبالغا فى قيمتها) ٠ ومما نؤكده أيضا هنا أن التغيرات فى حجم النقود أو فى حجم الحقوق العامة والخاصة ، لا يماثل بالضرورة للتغيرات فى ثروة المجتمع الحقيقية ذلك أن زيادة معينة فى الدين العام ، أو حدوث انخفاض حاد فى أسعار الاسهم فى البورصة ،

لا يخفض مباشرة من الثروة الحقيقية للمجتمع • انما يؤدى ذلك فقط الى مجرد تغيير فى قيمة نسبة الحقوق القائمة الى مقدار الثروة • وقد ينتج عن هـذا آثار غير مباشرة على معدل انتاج الأصول الحقيقية ، ولكن من المهم أن نعترف بأن الأثر المباشر والفورى للتغير فى قيمة الحقوق (بما فيها النقود) لا يكون على مجموع الثروة القومية وانما يكون الأثر على توزيع هذه الثروة •

والنقود ، وهي الرمز المحدد للثروة ، لا تكون هكذا المحتوى الفعلى للثروة • بل الواقع أن الجزء الغالب من نقود المجتمع الحديث يتكون من حقوق دفترية (نقود الودائع المصرفية) ، وليس من مخزون من النقود السلعية ولا تستمد هذه النقود نفعها من كونها سلع تستهلك كالطعام أو الملابس أو المجوهرات ، ولكن تستمد نفعها من قدرتها على المبادلة من أجل أشـياء أخرى • ان احتفاظ النقود بقيمتها يعتمد اذا على المقدرة على التخلى عنها مقابل سلع وحقوق أخرى دون خسارة تذكر • والنقود كحق متميز عن غيره من الحقوق ، وهو حق يجتذب احترامه من اجماع أفراد المجتمع على قبوله كوسيط للتبادل ، نجد أنه مستبعد تماما من قائمة أصول المجتمع التي لاتحتوى النقود كثروة على الاطلاق • وباستثناء النقود السلعية ، فان النقود تتكون دائما من وعد بالدفع (دين) وحق ضد من يصدرها ويمتلك هذا الحق من يملك النقـود فى يـده (الدائن) وهـذه المديونية والدائنـة تختفى مع غيرها من الحقوق فى خلال عمليات حساب الثروة الحقيقيه للمجتمع •

النقود والسيولة :

ان النقود كحق تمتلك خاصتين مميزتين وتؤثر بهما تأثيرا كبيرا عـلى رغبة الافراد فى الاحتفاظ بها وتفضـيلها على غيرها من الحقوق الاخرى •

وأول هذه الخصائص هو أن النقود بذاتها لا تدر دخلا • ان امتلاك الفرد لمجموعة من الاسهم أو السندات ، أو لحساب ادخار ، سوف يدر عليه عادة دخلا سنويا فى صورة ربح أو فائدة • أما النقود فهى لا تدر مثل هذا الدخل المتدفق • ولابد أن نتذكر دائما ، أن الاحتفاظ بالنقود ينطوى على تضحية بتيار من الدخل كان يمكن الحصول عليه لو احتفظ بالنقود فى صورة أنواع أخرى من الحقوق •

وخاصة أخرى تميز النقود ، وهى خاصه تدفعنا الى الاحتفاظ على الاقل بقدر معين من أصولنا فى صورة نقدية ، هى أن للنقود قدرة على السيطرة على السلع والخدمات وعلى غيرها من الحقوق • وتستمد هذه الخاصة من الطبيعة الرئيسية للنقود وهى كونها وسيلة للدفع مقبولة قبولا عاما • فهى يمكن تحويلها لغيرها من الاشكال بسرعة وبدون خسارة تذكر فى قيمتها •

وتشير كلمة « سيولة » الى مدى درجه السهولة وعدم المخاطرة فى تحويل قيمة الاصل الى نقود دون خسارة تذكر فاذا كان لدينا مثلا منزلا قيمته خمسة عشرة ألف جنيها ، وحسابا بالبنك له نفس القيمه ، فنحن نفترض عادة أن القيمة التبادلية لهذا المنزل هى خمسه عشر الف جنيها من الاشياء الآخرى • وبمقارنة استخدام هذه الاصول نجد ان الحساب الجارى ببنك يمكن استخدامه فورا للحصول على أشياء اخرى لها نفس القيمة • أما المنزل فانه لابد من تحويله أولا الى نقود ، بما فى ذلك من مخاطرة الخسارة فى قيمته الرأسماليه ، وكذا التأخير فى الحصول على النقود • ثم بعد ذلك تحول النقود الى غيرها من الاشياء • وهكذا نجد ان الحساب الجارى بالبنك هو فى غاية السيولة ، بينما نجد أن المنزل هو أصل اقل سيولة من غيره • وعلى قمة الاصول السائلة نجد النقود ثم يليها عددا آخرا

من الاصول سيحين ذكره عند مناقشاتنا لهذا الموضوع باسهاب أكثر فيما بعد .

النقود وشبه النقود :

ان التعريف السابق مناقشته عن النقود يدعونا لان نذكر أن العرف قد جرى على اعتبار أن النقود تتكون فى المجتمعات الحديثة من العملة الورقية المتداولة فى أيدى الافراد Currency in circulation ، وكذا العملة المساعدة Subsidiary Coin وكذا الودائع الجاريه بالبنوك التجارية Demand Deposits . ويطلق على هذه الانواع من النقود لفظ وسائل الدفع، وهى الوسائل النقدية التى تؤثر تأثيرا مباشرا على النشاط الاقتصادى فى المجتمع . وهناك الى جانب وسائل الدفع ما يسمى بشبه النقود وهذه تشمل الودائع الآجلة بالبنوك وغيرها من المدخرات النقدية Time deposits . وشبه النقود مع غيرها من الاصول الاخرى الاكثر سيولة تكون ما يسمى بالعوامل المؤثرة فى وسائل الدفع ، وتسمى كذلك لان فى امكانها بسبب درجة سيولتها أن تتحول الى نقود أو أن تعود الى حالتها ، مؤثرة بذلك فى كمية النقود فى المجتمع . ويلاحظ أن وسائل الدفع مضافا اليها العوامل المؤثرة فيها تقيس فى مجموعها مقدار السيولة فى المجتمع .

وفيما يلى نقدم نموذجا لوسائل الدفع والعوامل المؤثرة فيها فى جمهورية مصر العربية لشهر نوفمبر سنه ١٩٦٨ .

وسائل الدفع والعوامل المؤثرة فيها (نوفمبر ١٩٦٨)

وسائل الدفع :

	مليون جنيه	
(أ) صافى العملة المتداولة خارج البنوك		٤٦٣ر٦
١ ـ صافى النقد المتداول	٤٥٠ر٢	
٢ ـ العملة المساعدة	١٣ر٤	
(ب) الودائع الجارية الخاصة		٢٦٦ر٣
المجموع		٧٢٩ر٩

العوامل المؤثرة على وسائل الدفع :

١ ـ الخصوم :

(أ) شبه النقود		٢٨٥ر٩
١ ـ الودائع لاجل والتوفير لدى البنوك	٦٩ر٦	
(ب) الودائع الحكومية		٩٨ر٢
(ج) ودائع أخرى		٢٢٣ر٦
١ ـ حسابات المقاصة وأخرى بالعملة المصريه	٤٠ر٦	
٢ ـ ودائع الاموال المقابلة الامريكية	١٤٣ر٤	
٣ ـ حسابات صندوق النقد الدولى	٣٩ر٦	
المجمـــوع		٦٠٧ر٧

٢ ـ الاصـــول :

	مليون جنيه
(أ) الاصول الاجنبية	ـ ٦٢ر٥
(ب) مطلوبات من القطاع الخاص	٣٦٨ر٢
١ ـ القروض والسلفيات	٣٣٨ر٣
٢ ـ الاوراق المالية	٢٩ر٩
(جـ) مطلوبات من البنوك المتخصصة	١١٩ر٣
١ ـ استثمارات	٨ر٤
٢ ـ تسهيلات ائتمانية	١١٠ر٩
(د) مطلوبات من الحكومة	١٠١٣ر٠
١ ـ استثمارات وتسهيلات ائتمانية	٩٢٨ر٢
٢ ـ الاموال المقابلة للعملة المساعدة	١٥ر٥
٣ ـ ودائع صندوق توفير البريد	٦٩ر٣
المجمـــوع	١٤٣٨ر٠

٣ ـ بنود الموازنة :

(أ) رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	ـ ٩٨ر١
(ب) صافى البنود الاخرى	ـ ٢ر٣
المجمـــوع	١٠٠ر٤
مجموع العوامل المؤثرة	٧٢٩ر٩

* المصدر : البنك المركزى المصرى ـ المجلة الاقتصـــادية ـ المجلد الثامن ـ العدد الاول والثانى ص ٩٠ ـ ٩١ .

الفصل الثالث

انواع النقــود

جرى العرف الاقتصـــــادى على تمييز ثلاثه أنواع من النقود عرفها التاريخ الاقتصادى فى عصوره المختلفة ، وهذه الانواع هى :

١ ـ النقود السلعية .

٢ ـ النقود الورقية .

٣ ـ النقود المصرفية .

١ ـ النقود السلعية :

ان دراســه تاريخ النقود تدل على أن الانســان قد اســتخدم آنواعا لا حصر لها من السلع كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة . وقد كان طبيعيا أن يختار أى مجتمع نوعا معينا من السلع يتناســب مع الظروف الطبيعية وذوق المجتمع لان تكون هذه السلع نقودا . فقد عرف التاريخ ســلعا مثل الماشـــيه والاغنام والجمال والبن والشـــاى والنحاس والحديد والذهب والخرز .. الخ . ولابد وأن توفرت لهذه السلع صفة القبول العام من أفراد المجتمع على أن تكون هذه السلعة وسيطا للتبادل ومقياسا للقيمة .

ومع تطور الزمن شـاع اســتخدام المعادن النفيسة كالفضه والذهب كنقود ســلعية وغلب استعمالها كنقود على استعمال السلع الماديه الاخرى .

ومن الطبيعى أن يكون للمعادن النفيسه صفاتها التى تجعلها تمتاز عن غيرها من السلع كنقود فهذه المعادن تمتاز بالصلابة وعدم التآكل مع كثرة الاستعمال وطول الزمن • ويمكن أن تنقسم هذه المعادن الى أجزاء صغيرة متجانسة لتفى بأغراض التبادل • ونجد ان من أهم مزايا المعادن النفيسة كنقود كون هذه المعادن متمتعة بندرة نسبية فى انتاجها وبالتالى لا تتغير قيمتها تغيرا محسوسا فى الفترات الزمنيه المتقاربة •

ومن الملاحظ أن قيمة النقود السلعية تستمد من قيمتها كسلعة ، فهذه النقود لها قيمتها الذاتيه Intrinsic Value — ومن النادر ان تختلف القيمة القانونية للذهب الخالص كوحدة للنقود عن قيمته السوقيه • واذا حدث هذا فانه وفى ظل نظام الذهب الآلى وحرية تحويل النقود الى ذهب خالص — لابد وأن تتعادل القيمتين • فمثلا لو ارتفعت القيمة السوقية للذهب عن قيمة الجنيه الذهب فان فى استطاعة الافراد تحويل الجنيه الى ذهب خالص عن طريق صهره • فى هذه الحالة يقل عرض الجنيهات الذهب فترتفع قيمتها وكذلك يزداد عرض الذهب الخالص فى السوق فيقل ثمنه ويتم التعادل بين قيمة وحدة الذهب كسلعه وقيمته كوحدة نقديه •

ومن الملاحظ أنه مع تطور التاريخ الاقتصادى نشأت طريقة جديدة فى استخدام النقود السلعية وهى استعمال شهادات ورقية تمثل قيمة هذه النقود السلعية وقد سميت هذه الشهادات الورقية التى تصدرها السلطات النقدية المختصة بالنقود النائبة Represetative money والنقود النائبة تشبه وتمثل النقود السلعية المعدنية تماما من حيث ارتباط قيمة هذه النقود بقيمة المعدن الذى تمثله • فكأن النقود النائبة تمثل قيمتها

١٠٠٪ من قيمة النقود السلعية المعدنية . وتفوق النقود النائبه فى صلاحيتها النقود السلعية بالآتى :

(أ) أن استعمال النقود النائبة يؤدى الى توفير النفقات اللازمة فى سك النقود السلعية المعدنية . الا أنه وفى مقابل ذلك فلا بد أن يحتسب نفقة توفير وصيانة قطع النقود الورقية النائبة .

(ب) يؤدى استعمال النقود النائبة الى صيانة النقود المعدنيه النفيسة من التآكل والضياع كنتيجة لتداولها فى أيدى الجمهور .

(جـ) ان النقود النائبة يسهل حملها وتداولها اذا ما قورنت بحمل وتداول النقود المعدنيه .

ويلاحظ أن احدى المساوىء الرئيسية للنقود النائبة هو سهولة تزييفها بواسطة المحتالين ، ذلك ما لم تكن هذه النقود مميزة تمييزا أكيدا يجعل تزييفها أمرا صعبا .

وهناك أيضا ما يعرف بالنقود المساعدة Token money وهى تصنع من المعادن ولكن قيمتها القانونية تكون أعلى من القيمة السوقية لكمية المعدن التى تحتويها . ومثال ذلك قطع النقود المعدنية المصنوعة من النيكل والفضة والبرونز ، والتى توجد من أجل تسهيل حاجة المعاملات . وحيث أن قيمة هذه النقود الرسمية أقل من القيمة السوقية للمعدن الذى تحتويه فان صك هذه النقود يكون من حق الحكومات فقط . ويلاحظ إنه يلزم أن يكون حجم هذه العملات المساعدة متمشيا مع حاجة المعاملات حتى لا يفقد ذلك النوع من العملة صفة القبول العام .

٢ ـ النقود الورقيه :

يرجع أصل استخدام النقود الورقية الى فكرة الاحتفاظ بالنقود المعدنية لدى بعض المنشآت التجارية والصيارفه أو الخزانة العامة واصدار هذه المؤسسات سندا اذنيا بقيمة هذه الودائع لصاحب الوديعة . ومع مرور الزمن اصبحت هذه السندات لحاملها وأصبحت تتداول من يد الى يد دون ما حاجة الى تظهير .

وحيث أن هذه السندات تمثل قيمة معينة من المعادن ، فانه من المفروض أصلا أن تكون قابلة للتحويل الى ما تمثله من معدن وبنسبة ١٠٠٪ من القيمة التى تحملها . ولقد كان هذا هو الوضع فعلا ، الى ذلك الوقت الذى شعرت فيه المؤسسات التى تصدر هذه النقود الورقية أن هناك ثقة فى التعامل فيما تصدره من أوراق وان كل المودعين لا يقومون بسحب ما أودعوه دفعة واحدة ، بل انه فى كثير من الاحيان تجد هذه المؤسسات أن قيمة المسحوب من الودائع المعدنيه تعادل قيمه المودع فيها . فى ذلك الوقت أصبح فى مقدرة هذه المؤسسات أن تصدر أوراق نقدية دون أن يكون لها غطاء معدنيا (ذهبا او غيره) كاملا . وطالما ان هذه الاوراق مقبولة قبولا عاما كوسيلة للتبادل ومقياس للقيمة فانه لم يكن هناك ضرر فى اصدار هذه النقود الورقيه .

والواقع أن فى قيام هذه المؤسسات باصدار نقود ورقية لا يمثلها غطاء كامل يجعل فى امكان هذه المؤسسات التاثير على النشاط الاقتصادى فى المجتمع ـ كما سيتضح ذلك من دراسة الموضوعات القادمة . وبشعور الحكومات المختلفة بالآثار الاقتصادية الخطيرة لعمليات الاصدار النقدى نجد أن هذه الحكومة قصرت عملية الاصدار على هيئات بعينها وتحت اشراف

الحكومة . ثم جاء وقت معين أصبح فيه حق الاصدار من سلطة الدولة نفسها وتقوم به ما يسمى بالبنوك المركزية أو بنك الدولة .

وبالطبع ، فان سلطة الاصدار النقدى بالدولة كانت تقوم بدفع القيمة الكاملة لما تصدره وعند الطلب بما يعادله من ذهب أو غطاء معدنى . ولكنه مع تطور الظروف وبنقص كميات الذهب وعدم كفايتها لحاجات التعامل أوقفت السلطات النقدية استعدادها لصرف قيمة النقود الورقية بما يعادلها من غطاء معدنى . ويلاحظ أن الغاء شرط تحويل النقود الورقية الى ما يعادلها من قيمة معدنية لم يلغى احتفاظ سلطات الاصدار بنسبة معينة من المعدن كغطاء للاصدار كما سيتضح من دراستنا للنظم النقدية .

ولما كانت النقود الورقية المصدرة لا يمكن تحويلها الى ما يعادلها من معدن فقد كان ضروريا أن تصبح قوة هذه النقود في التعامل الزامية . ولذا نجد أن القوانين فى الدول المختلفة تعطى للعملة الورقية قوة الابراء العام . وعليه فانه يمكن تعريف (النقود الورقية) بانها سندات متداولة صادرة من سلطة نقدية وتمثل دينا في ذمة هذه السلطة ، واذا كانت هذه النقود الورقية الزامية فانها تكون غير قابلة للصرف بما يقابلها من معدن وتستمد قوتها من قوة القانون وقبول الافراد لها قبولا عاما فى التداول .

٣ ـ النقود المصرفية :

تكون النقود المصرفية جزءا كبيرا من عرض النقود فى الدول المختلفة بل انها تمثل الجزء الاكبر من عرض النقود فى الدول المتقدمة . والنقود المصرفية او نقود الودائع هى ديون فى ذمة البنك قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الشيكات . والشيك هو أمر موجه

من المودع اى الدائن الى المدين اى البنك لكى يدفع لامر صاحب الدين او لامر شخص آخر او لحامله مبلغا معينا من النقود ٠ وهكذا نجد ان النقود المصرفية ليس لها كيان مادى ملموس اذ انها انما توجد فى صورة حساب بدفاتر البنوك ٠ ويلاحظ أن هذه الحسابات هى النقود وليست الشيكات ٠ فالشيكات هى وسيلة تحويل هذه النقود ٠ والفرق الواضح بين النقود المعدنية والورقيه وبين نقود الودائع أن هذه الاخيرة نقود مسجلة اى مسجل عليها اسم صاحبها ويلزم لانتقال ملكيتها تغيير اسم صاحبها ٠ اما النقود المعدنية والورقية فان ملكيتها تنتقل بتداولها او تداول حيازتها ٠ وترجع مزايا استخدام النقود المصرفية للاسباب الآتية :

١ ـ ان هذه النقود غير قابلة للضياع او السرقه كغيرها من انواع النقود الاخرى ٠

٢ ـ النقود المصرفية يمكن نقلها من مكان لآخر مهما بعدت المسافه او مهما كانت قيمتها دون تكلفة تذكر ٠

٣ ـ ان النقود المصرفيه يمكن استخدامها مهما كبرت قيمتها لسداد دين معين فى أقل وقت ممكن دون حاجة الى الدخول فى عملية حصر لعدد وحدات العملة الواجب دفعه من عملات مصرفية ومعدنيه ٠

٤ ـ انه عند تظهير الشيك وقت الدفع فانه يمكن استعمال هذه الشيكات كايصال وفاء بالدين دون الاحتياج الى استلام ايصال خاص بالسداد من متسلم القيمة ٠ فالشيكات التى يحتفظ بها البنك فى النهاية او يحتفظ بصورة لها تدل على أن شخصا قد دفع مبلغ الى شخص آخر دون ما حاجة الى ايصال بالدفع او دليل آخر على الوفاء بالدين ٠

غير أن احدى مساوىء النقود المصرفية الرئيسية هى أنها غير مقبولة كوسيلة فى الدفع بقوة القانون ، حيث أنه يمكن رفضها كوســـيلة لابراء الذمة بواسطة الافراد المختلفين .

والواقع أن هذه الظاهرة نادرا ما تحدث خاصة فى المجتمعات المتقدمة حيث جرت العادة على استخدام الشـــيكات بكثرة ، ومن النادر فى هذه المجتمعات ، أن يحدث أن فردا أو هيئة تصدر شيكا دون رصيد لها بالبنك بسبب توفر الثقة واحترام الســـمعه ، علاوة على امكانية سرعة التأكد من وجود رصيد للشيك ، ثم العقوبة القانونية الكبيرة التى تقع على من يصدر شيكا بدون رصيد .

وسيتضح من دراستنا للموضوعات القادمة أن النقود المصرفيه لها أثرها الكبير على النشـاط الاقتصادى فى المجتمع .

الفصل الرابع

النظم النقدية

يقصد بالنظام النقدى مجموعة القواعد والاجراءات التى تحكم خلق النقود وانشائها فى مجتمع معين · ولعل السؤال الاساسى فى دراسة النظام النقدى هو ذلك الذى يتصل باختيار وحدة النقود ونوعها ، ولماذا يفضل المجتمع استخدام شىء معين كنقود عن غيره من الاشياء الاخرى · وحيث أن نوع النقود المستخدمة هى المحور الاساسى فى دراسة النظم النقدية ، فقد سميت هذه النظم نسبة الى نوع النقود المستخدمة ·

ولقد عرف التاريخ الاقتصادى نوعين رئيسيين من النقود هما النقود المعدنية والنقود الورقية · ولذلك يمكننا ان نذكر ان هناك نظامين نقديين رئيسيين هما النظام المعدنى والنظام الورقى ·

فأما النظام المعدنى فهو قائم على اعتبار أن كمية معينة من معدن معين هى التى تستخدم كوحدة نقد أساسية كاعتبار مثلا ان ٢ جرام من الذهب يكونان الوحدة النقدية الاساسية والتى قد يطلق عليها مثلا الجنيه ·

أما النظام النقدى الورقى فيقوم على عدم ثبات ارتباط وحدة النقود بأي نوع من أنواع المعادن ، وعليه فان النقود الورقية ، وحتى تتصف بصفة

القبول العام ، فانها تصبح الزامية بقوة القانون ، وحينئذ يسمى النظام بالنظام النقدى والورقى الالزامى ٠

ونقوم فيما يلى بدراسه هذين النظامين من النظم النقدية :

اولا : النظام المعدنى :

هناك نوعان رئيسيان من أنواع النظام المعدنى يمكن مناقشتهما ، وهما نظام المعدن الواحد ، ونظام المعدنين ٠ ويدل اسم كل من هذين النوعين على ان الصفة الاساسية للنظام الاول هو ارتباطه بنوع واحد من المعادن (الذهب أو الفضة مثلا) ٠ وان الصفة الاساسية لنظام المعدنين هو ارتباط وحدة النقود بنوعين من أنواع المعادن ٠

وسنقوم فيما يلى بدراسة هذين النوعين بصورة موجزة حيث ان اكثر اشكال هذه النظم المعدنية أصبحت حاليا شيئا تاريخيا ٠ ثم نناقش بعد ذلك ما يسمى بنظام الذهب الآلى ونظام الذهب المدار ٠

(أ) نظام المعدن الواحد :

تعتبر دراسة النظام النقدى الذهبى ، أو نظام قاعدة الذهب Gold standard system مثالا تقليديا لدراسه نظام المعدن الواحد ، ويتميز نظام الذهب بأن قيمة وحدة النقد الاساسيه فيه ــ الجنيه أو الدولار أو الفرنك مثلا ــ ترتبط ارتباطا ثابتا بالنسبة الى الذهب ، وبذلك تتعادل المقدرة الشرائية لوحدة النقود مع القدرة الشرائية لكميات معينة من الذهب ٠

ومن أشهر اشكال النظام النقدى الذهبى المختلفه : ثلاثة اشكال هى :

١ ـ نظام المسكوكات الذهبيه .

٢ ـ نظام السبائك الذهبية .

٣ ـ نظام الصرف بالذهب .

وهذه الاشكال الثلاثة لنظام قاعدة الذهب تسير على نفس المبدأ العام (ارتباطها الثابت بالذهب) فى أداء وظيفتهـا . وفيما يلى نناقش بعض خصائص هذه الاشكال من نظام قاعدة الذهب .

١ ـ نظام المسكوكات الذهبية :

فى هذا النظام تحتوى الوحدة النقدية على وزن معين من الذهب الخالص يساوى قيمتها الاسمية . وتعتبر المسكوكات الذهبية من أقدم أنواع النظم الذهبية المعروفة ، ولأن القطع الذهبية تتداول من يد الى يد كنقود فى ظل هذا النظام ، فقد أطلق على هذا النظام « نظام الذهب المتداول » .

وقد تستعمل فى ظل هذا النظام أنواع أخرى من العملات المصنوعة من معادن مختلفة (كالبرونز والنحاس مثلا) كنقود مساعدة من فئات ذات قيمة منخفضة لخدمة المعاملات التجارية الصغيرة ، ومن المفروض أن تتمتع هذه النقود المساعدة بحرية التحويل الى نقود ذهبية .

وحيث انه فى نظام المسكوكات الذهبية يجب أن تتساوى القيمة الاسمية لوحدة النقود مع قيمة مايماثلها من وزن معين من الذهب الخالص ، فانه يجب توافر عدة شروط حتى تتم المحافظة على سعر التوازن هذا ، وهذه الشروط يمكن اجمالها فى الاتى :

١ ـ أن يتم تعيين وزن ودرجة نقاوة كمية الذهب فى وحدة النقد فمثلا

اذا كانت وحدة النقد هي الجنيه الاسترليني فيجب ذكر انه يعادل وزن من الذهب قدره مثلا ٣ر٧ جراما من درجه نقاوة معينة ٠

٢ - ان يكون هناك حرية كاملة في صهر المسكوكات الذهبية الى سبائك ودون ان يكون هناك حدا لذلك ، وكذلك ضمان تحويل السبائك الذهبية الى مسكوكات ذهبية دون تكلفة تذكر ٠

والواقع ان هذا الشرط اساسي للمحافظة على تعادل القيمه الاسمية للوحدة النقدية مع قيمة ما تساويه من ذهب ٠ ففي هذه الحاله لو ارتفعت قيمة الذهب عن قيمة الوحدة النقدية ، فان الافراد يقومون بتحويل الوحدات النقدية الذهبية وزيادة المعروض من السبائك الذهبية ، هذا على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها ٠ وكنتيجة لهذا الاتجاه ترتفع قيمة الوحدة النقدية وتنخفض قيمة السبائك الذهبية ، وحتى يعود الوضع الى تعادل قيمة كل من وحدة النقد والذهب ٠ واذا حدث ان ارتفعت قيمه النقود الذهبيه بالنسبة الى الذهب ، فان شرط حرية التحويل من السبائك الى النقود الذهبيه ، يدفع الافراد الى اخذ سبائكهم الذهبية الى دار سك النقود الحكوميه وتحويل هذه السبائك الى قطع نقود معدنية ذهبية مسكوكة ٠ هذه الخطوة ايضا تؤدى الى زيادة المعروض من النقود الذهبية وقلة المعروض من السبائك الذهبية وكنتيجة لهذا تاخذ قيمة الوحدة النقدية اتجاها نزوليا وتاخذ قيمه السبائك الذهبية اتجاها صعوديا ٠ حتى تعود كل منها للتعادل ٠

٣ - يجب ان يتوفر ايضا في ظل نظام المسكوكات الذهبيه شرط حرية تحويل النقود الذهبية الى الانواع الاخرى من النقود المتداوله وبالعكس

وذلك بسعر ثابت . وهذا الشرط ضرورى حتى يمكن المحافظة على ثبات قيمة هذه العملات بالنسبة الى بعضها البعض .

(٤) يجب أن يتوفر فى ظل نظام المسكوكات الذهبية أيضا شرط حرية تصدير واستيراد الذهب من الخارج . ويؤدى هذا الشرط الى تعادل قيمة الذهب داخل البلاد مع قيمته خارجها . وبذلك ينتفى تأثير تحركات الذهب على قيمة وحدة النقود المحلية ونسبتها الثابتة الى الذهب . ويؤدى هذا الشرط أيضا الى استقرار أسعار الصرف من عملات الدول المختلفة التى تتبع نظام القاعدة الذهبية النقدية .

ولقد شهد نظام المسكوكات الذهبية استعماله الشائع فى الفترة بين مطلع القرن التاسع عشر وبداية الحرب العظمى الاولى فى سنة ١٩١٤ . فمع بداية الحرب تخلت معظم الدول عن نظام المسكوكات الذهبية الى ما يسمى بنظام السبائك الذهبية . ومما يذكر أن الولايات المتحدة الامريكية كانت آخر الدول المتقدمة التى تخلت عن هذا النظام سنة ١٩٣٣ .

٣ ـ نظام السبائك الذهبية :

لعل السبب الرئيسى فى تخلى الدول عن نظام المسكوكات الذهبية هو خوف هذه الدول من عدم توفر رصيد كاف من الذهب لحاجة المعاملات التجارية فى الداخل والخارج ، خاصة بعد نمو النشاط الاقتصادى الداخلى والخارجى فى العصر الحديث وقصور موارد الدول المختلفة من معدن الذهب . ومن الملاحظ ان هذا الامر يحدث فى وقت تتكشف فيه الفكرة القائلة بان حرية تحويل النقود الورقية وغيرها من النقود الى مسكوكات ذهبية وبالعكس هو فى الواقع أمر لا يبرره رأى سديد . فمجرى الامور يدل على أن الافراد لا

يلجأون الى استعمال حقوقهم في تحويل البنكنوت النقدى الى ذهب الا فى حالتين ، هما لحالة المضاربة على أسعار الذهب ومحاولة الاستفادة من فروق الاسعار ، او حالة وجود ازمات نقدية يهرع عندها الافراد الى طلب الذهب والاحتفاظ به . وليس من المعقول أن يشجع المجتمع أغراض المضاربين الشخصية فى تحقيق أرباح على حساب النشاط الاقتصادى للدوله ، او يشجعهم على ذلك بالسماح بشرط حرية تحويل النقود الى ذهب دون ماقيد او شرط .

كذلك فى أوقات الازمات النقدية وحينما يزداد الطلب فجأة على اكتناز الذهب فانه من الصعب ايجاد الكميات المطلوبة فورا والتى تكفى كل رغبات الجمهور .

ازاء هذه الاسباب المذكورة أعلاه ورغبة الحكومات المختلفة فى الاحتفاظ برصيد الذهب لاغراض المعاملات الخارجية ، فقد نشأت الحاجة الى نظام يقتصد فى استخدام الذهب ، وبالتالى اشترطت الدول حرية تحويل البنكنوت أو أنواع العملات المختلفة الى ما يعادلها بقيمه الذهب ولكن فى حدود لا تقل عن قدر معين ، وذلك حتى تمنع عامة الافراد من الاقبال على طلبات التحويل هذه .

لذلك نجد ان الدولة أصبحت مستعدة لتحويل وحدة النقد الاساسية الى مايعادلها من سبائك ذهبيه والتى قد لا يقل وزن الواحدة منها عن حد ادنى قدره (٤٠٠ اوقية) ذهب مثلا . ومن هنا اطلق على هذا النظام نظام السبائك الذهبية . ويلاحظ ان أحد الفروق بين شكل المسكوكات الذهبية وشكل نظام السبائك الذهبية هو اختفاء المسكوكات الذهبية من التداول فى ظل هذا النظام النقدى الذهبى الاخير . على أن أوجه

الشبه بين هذين الشكلين من اشكال النظام قائمة وتتمثل فى أن وحدة النقد الأساسية تكون مرتبطة بالذهب بنسبة ثابتة وان الدولة تكون مستعدة لبيع وشراء الذهب بسعر ثابت ، وان كان هناك حد ادنى لحجم كل عملية وكذلك فى توفر حرية تصدير الذهب واستيراده .

ومن الجدير بالذكر أيضا أن نظام السبائك الذهبية وان كان يمنع صغار المتعاملين من التعامل فى سوق الذهب الا انه لا يمنع كبارهم من محاولة اكتناز الذهب والمضاربة عليه ولقد ساد نظام السبائك الذهبية فى انجلترا فى الفترة بين ١٩٢٥ ـ ١٩٣١ .

٣ ـ نظام الصرف بالذهب :

يتميز هذا النظام بان وحدة النقد الأساسية فيه تكون مرتبطة بالذهب بطريق غير مباشر وعن طريق وحدة النقد الاساسية لدولة اجنبية تسير على قاعدة الذهب .

وكمثال على هذا النظام نذكر ما كان عليه الوضع بالنسبة للجنيه المصرى فى الفترة بين عام ١٩٢٥ وعام ١٩٣١ حيث كان الجنيه المصرى يرتبط بالجنيه الاسترلينى وكان هذا الأخير يرتبط بالذهب بحكم كون انجلترا متبعة لنظام السبائك الذهبية فى ذلك الوقت فحينئذ كان الجنيه المصرى يعادل قدرا معينا ثابتا من الجنيه الاسترلينى الذى يرتبط بالذهب وبذلك كان الجنيه المصرى قابلا للصرف بالذهب ولكن عن طريق عمله دولة اخرى وسيطة هى انجلترا . ولا شك أن هذا النظام يحقق مزايا

السير على قاعدة الذهب دون احتفاظ سوى بعملة دولة أجنبية (الاسترليني) والى جانب ما يوفره الاحتفاظ بعملات دولة أجنبية من اقتصاد في استعمال الذهب فانه باحتفاظ الدولة بعملات أجنبية في بنوك هذه الاخيرة فانها في امكانها تحقيق فائدة مالية على ارصدتها من العملة الأجنبية بحيث يعتبر هذا موردا ماليا للدولة التى تسير على قاعدة الصرف بالذهب .

ولقد وجد أن هذا النظام قد اتبع بواسطة عدد كبير من الدول الصغيرة التابعة لدول كبيرة . فدولة كمصر والهند كانت متبعة لهذا النظام وقت أن كانت هذه الدول مستعمرات لانجلترا ومرتبطة بها اقتصاديا وسياسيا . وهذه التبعية ذاتها تكون احدى مساوىء هذا النظام حيث يقتضى الاحتفاظ به أن تظل الدولة تابعة اقتصاديا لمجريات الأمور فى الدولة المتبوعة ، وكذلك فى أوقات الأزمات الاقتصادية النقدية فان الدول المتبعة لنظام الصرف بالذهب ستجد نفسها فى أزمة نقدية بحكم ارتباطها بالدولة الأخرى .

(ب) نظام المعدنين :

يتميز نظام المعدنين بوجود نوعين من انواع المعادن يحددان قيمة الوحدة النقدية فى المجتمع . ومثال ذلك أن ترتبط الوحدة النقدية الاساسية بالذهب كما ترتبط أيضا بالفضة ، على ان تقوم الحكومة بوضع نسبة ثابتة قانونية بين المعدنين . وعندما كان نظام المعدنين متبعا فى الولايات المتحدة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فقد كان الدولار الفضى يعادل فى وزنه ١٦ مرة وزن الدولار الذهبى . وهكذا

كانت النسبة القانونية بين الذهب والفضة هى ١ : ١٦ وكان يمكن استبدال الفضة بالذهب فى أى وقت حسب هذه النسبة .

ومن المفروض - حتى يمكن لنظام المعدنين أن يباشر وظائفه - أن تتوفر الشروط اللازمة للمحافظة على العلاقة الثابتة بين قيمة الوحدة النقدية وبين قيمة كل من المعدنين . وهذه الشروط تتطلب حرية سك الذهب والفضة الى نقود دون تكلفة تذكر ، وحرية تحويل هذه المسكوكات الى سبائك ، وكذلك توافر حرية كاملة فى استيراد هذه المعادن وتصديرها .

ويلزم حتى يبقى كلا المعدنين فى التداول أن تتعادل النسبة بين القيمة القانونية لكل من المعدنين مع النسبة بين قيمتها السوقية . وان أى اختلاف بين هاتين النسبتين سيؤدى الى اختفاء المعدن الذى ترتفع قيمته السوقية من التداول . وفى دراسة النقود تعرف هذه الظاهرة التقليدية بقانون جريشام Gresham,s Law وهو الذى ينص على أن (النقود الرخيصة تطرد النقود الجيدة من التداول) .

ولشرح قانون جريشام يمكننا أن نفترض المثال التالى :

نفرض أن النسبة القانونية بين الذهب والفضة هى ١ : ١٦ حيث تساوى وحدة من الذهب ستة عشرة وحدة من الفضة . وان هناك دائما حرية فى صهر وسك المعادن من والى نقود فى ظل هذه النسبة القانونية . فاذا افترضنا أن عرض الفضة ازداد فجأة فى السوق نتيجة لزيادة انتاج الفضة . واذا افترضنا أن الطلب على الفضة بقى على ما هو عليه . فالنتيجة الحتمية لهذه الظاهرة هى انخفاض القيمة السوقية للفضة بحيث تصبح

وحدة ذهب = ١٧ وحدة فضة مثلا - فى هذه الحالة يقوم الافراد بصهر نقودهم الذهبية وتحويلها الى سبائك ثم استبدالها بالفضة حتى يحقق الافراد ربحا يقدر بوحدة اضافية من الفضة . وينتهى الامر فى هذه الحالة باختفاء عملة المعدن الذى ارتفعت قيمته (الذهب) من التداول .

ومن مزايا نظام المعدنين أنه يحقق زيادة فى حجم القاعدة النقدية المتاحة للدولة وبالتالى يزيد من تمشى النقود المطلوبة مع حاجه المعاملات . كذلك ليس من الضرورى أن يختفى المعدن الجيد من التداول نهائيا . ففى المثال السابق ذكره ، واذا زاد تحويل العملة الذهبيه الى سبائك واستبدالها بفضة فان هذا يؤدى الى زيادة عرض الذهب وبالتالى تنخفض قيمته ، وفى المدة الطويلة سيكون هناك تعادل بين نسب القيمة القانونية والسوقية لكلا المعدنين .

(جـ) نظام الذهب الآلى ونظام الذهب المدار :
Automatic & managed gold standard

يقصد بنظام الذهب الآلى ، ذلك النظام الذى تسبب فيه تغيرات كمية الذهب فى الدولة آثارا على كمية النقود ومستوى الاسعار والنشاط الاقتصادى دون أى تدخل من جانب الدولة أو السلطات النقدية . أما النظام المدار فهو الذى تتدخل فيه السلطات النقدية بعزل الآثار الاقتصاديه التى تترتب على زيادة كمية النقود أو نقصها .

ومن مزايا نظام الذهب الآلى أنه يؤدى الى :

١ - ثبات نسبى فى أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة .

٢ - ثبات فى مستويات الدخل والعمالة بين الدول المختلفة .

وسوف نقوم فيما يلى بشرح هذه المزايا التى يتمتع بها نظام الذهب الآلى :

وبالنسبة لقولنا بان نظام الذهب الآلى يؤدى الى ثبات نسبى فى أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة ، فان هذه العبارة تعنى أنه فى ظل اتباع نظام قاعدة الذهب فان أسعار الصرف بين عملات الدول المتبعة لهذه القاعدة لا تتقلب الا فى حدود معينة وطفيفة . مثال ذلك قولنا أنه لو كان الجنيه الاسترلينى فى ظل قاعدة الذهب يساوى خمسة دولارات ، فانه لو انخفضت أو ارتفعت قيمة الجنيه الاسترلينى فان ذلك يكون فى حدود معينة قدرها دولارا واحدا مثلا ، أى يصبح الجنيه الاسترلينى مساويا لاربعة دولارات (انخفاض) أو ستة دولارات (ارتفاع) ولا يمكن فى ظل هذه القاعدة أن تنخفض أو ترتفع قيمة الجنيه الاسترلينى لاكثر من ذلك . ويدور السؤال الآن عن السبب فى ذلك .

الواقع أن نظام الذهب الآلى يكون فعالا فى الوقت الذى تتبع فيه مجموعة من الدول نظام القاعدة الذهبية التى ترتبط فيها قيم العملة النقدية بنسبة ثابتة من الذهب .

ولقد كان هذا هو الوضع فى كثير من دول العالم الكبرى فى خلال القرن التاسع عشر وقبل بداية الحرب العظمى سنة ١٩٢٤ . وحسب معنى قاعدة الذهب (ارتباط العملة بنسبة من الذهب) فقد كان القانون فى انجلترا ينص فعلا على أن الجنيه الانجليزى يساوى ١٣٫٠٠١٥ حبة من الذهب الصافى وكانت السلطات مستعدة لاستبدال الجنيه بالذهب أو الذهب بالجنيه فى حدود هذه النسبة . وكان القانون الامريكى ينص على أن الدولار الامريكى يعادل ٢٣٫٢٢ حبة من الذهب الصافى . وهكذا كانت

نســـبة التبادل بين الجنيـــه الاســـترليني وبين الدولار الامريكى هى ١١٣،٠٠١٥ ÷ ٢٣،٢٢ اى ٤،٨٦٦٥ بمعنى ان كل ١ جـ ك يســـاوى ٤،٨٦٦٥ دولار ، أو لغرض البســـاطة فى الايضـــاح يمـكننا ان نذكر ان الجنيه الاسترلينى كان يساوى خمسة دولارات ٠

واذا افترضنا أن هناك مســتورد انجليزى يرغب فى ســـداد قيمة بضـــائعه المســتوردة من أمريكا فان هذا المســتورد سوف يواجه واحد من طريقتين لسداد قيمة مشترياته :

١ ـ اما أن يقـــوم بشراء دولارات من البنوك فى انجلترا وذلك فى صورة شـيك مســحوب لامر المصدر الامريكى وذلك بســعر صرف واحد جـ ٠ ك = ٥ دولارات أمريكية ٠

٢ ـ أو أن يقوم المســـتورد الانجليزى بشراء كميات من الذهب من بنك انجلترا بســعر ١ حـ ك = ١١٣ حبة ذهب ويشـــحن الذهب الى أمريكا ويقدمه للبنوك هناك ويحصل على خمسة دولارات مقابل كل ١١٣ حبة ذهب (١١٣٪٢٣ = ٥ دولارات تقريبا) ٠ ويقوم بتســليم الدولارات للمصدر الامريكى ٠

ولكن نلاحظ أن شحن الذهب الى أمريكا يلزمه مصاريف شحن وهذه يتحملها المستورد بالطبع الذى سيقوم بشــحن الذهب ٠ فاذا كانت تكلفة شـحن ١١٣ حبة ذهب هى دولارا أمريكيا واحدا ، فمعنى هذا أن ســـعر الصرف الصافى فى حالة شـــحن الذهب هى ١ حـ ك = ٥ دولارات ـ ١ دولار تكلفة = ٤ دولارات ٠ أى انه فى حالة شحن الذهب ســوف يكون المستورد الانجليزى فى موقف من يدفع ١ حـ ك للحصول على أربعه دولارات أمريكية ٠ ولا شـــك انه من الافضـــل فى هذه الحالة ان يذهب المستورد

الانجليزى الى البنك فى انجلترا ويقوم بشراء دولارات أمريكيـــة ويسحب بقيمتها شيك لأمر المصدر الأمريكى . فى هذه الحالة ستكون قيمة الجنيه الاسترلينى = ٥ دولارات أمريكية .

وهـكذا نرى مما سـبق أنه عندما يتحدد سـعر الصرف بـ ١ ح ك = ٥ دولارات ، فان المستورد الانجليزى سوف يفضل اتباع الاسلوب الأول وهو شراء شيك مصرفى بهذه القيمة بدلا من القيام بشحن الذهب ، حيث أن شحن الذهب سوف يجعله يحصل على أربعة دولارات فقط وبالتالى تكون قيمة الجنيه الاسترلينى قد انخفضت .

الا أن الامر يصبح مختلفا لو ذهب المستورد الانجليزى الى البنك فى انجلترا لشراء الشـــيك المصرفى بســعر ١ ح ك = ٥ دولارات وفوجىء بانخفاض أســعار الاسترلينى بحيث أن البنك يبيع كل ٣ دولارات بواحد جنيه استرلينى . ان زيادة الطلب لسبب أو لآخر على الدولارات الامريكية أدى لارتفاع ثمنها (وانخفاض قيمة الجنيه الاسترلينى) . حينئذ ســوف يفكر المستورد الانجليزى فى شحن الذهب ، فهو فى هذه الحالة ســيحصل على أربعة دولارات لكل واحد جنيه استرلينى .

ونلاحظ مما سبق أنه بانخفاض قيمة الجنيه الانجليزى بمقدار أكبر من تكلفة شـــحن الذهب (واحد دولار فى هــذه الحالة) فان المســـتورد الانجليزى يفضـــل شـــحن الذهب ، وحيث تعلم البنوك فى انجلترا بهذه الظاهرة ، فهى طبعا لن تشترى الجنيه الاسترلينى الا بمقدار أربعة دولارات فأكثر ، والا ابتعد الافراد عن التعامل معها وفضلوا شحن الذهب . وكان أقصى ما يمكن أن تنخفض به قيمة الجنيه الاسترلينى هو واحد دولار وهى قيمة معادلة لتكلفة شحن الذهب . ان تكلفة شحن الذهب هى الحد الاقصى الذى يمكن أن تنخفض به قيمة الجنيه الاسترلينى ، وحيث أنه اذا انخفضت

قيمه الجنيه الاسترليني لاكثر من ذلك يبدأ الافراد فى شحن الذهب للخارج فانه يطلق على الوضع اصطلاح « حد تصدير الذهب Gold Export Point ان حد تصدير الذهب يشير الى القيمة التى ينخفض اليها سعر الصرف . وعندها يبدأ الذهب فى الخروج .

مما سبق يتضح اذن أن هناك حدا أدنى لانخفاض اسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب ، وان هذا الحد يقدر بقيمة تكلفه شحن الذهب .

ويمكننا ان نتصور حالة عكسية للوضع السابق اذا كان التاجر الانجليزى مصدرا وله رصيد من الدولارات في أمريكا يريد تحويله الى جنيهات استرلينية . فانه قد يشترى جنيهات استرلينيه من لندن بسعر ١ جـ ك = ٥ دولارات أو يقوم بشحن الذهب الى لندن . فاذا كانت قيمة الجنيه الانجليزى مرتفعة وطالبته البنوك فى انجلترا بدفع ٧ دولارات مقابل كل جنيه استرلينى يحصل عليه فان هذا الشخص قد يفضل أن يستورد ذهبا من أمريكا معادلا لقيمه دولاراته . ويقدم الذهب الى بنوك لندن ويحصل على جنيهات استرلينية مقابل ذلك (وبسعر ٥ دولارات فى هذه الحالة لكل جنيه استرلينى) ولكن يلزم أن نضيف أيضا مصاريف شحن الذهب وهى واحد دولار لكل ١١٣ حبة ذهب . وبالتالى سنجد أن صافى سعر الشراء هو ٦ دولارات لكل واحد جنيه استرلينى .

وحيث تعلم البنوك فى لندن بهذه الظاهرة السابقة وهى ان ارتفاع سعر الاسترلينى بأكثر من تكلفة شحن الذهب سوف يؤدى الى عدم التعامل معهم في سوق الصرف وانما الى خروج الذهب من أمريكا ، فانهم لن يرفعوا

سعر الاسترليني لاكثر من ٦ دولارات باى حال من الاحوال، عادة أن تقوم سعر الصرف فى هذه الحالة يسمى بحد دخول الذهب Gold import Point ، حيث انه بارتفـــاع سعـــر الصرف عن ٦ دولارات سوف يبدأ المصدرون الانجليز فى استـيراد الذهب بدلا من الدولارات الى انجلترا • وهكذا أيضـا نجد أن هناك حدا أقصى لما يمكن أن ترتفع به قيمة الجنيه الاسترليني •

ان سعر الصرف لا يتقلب اذن ــ فى ظل قاعدة الذهب ــ الا فى حدود تكاليف شحن الذهب •

وهكذا نجد ان سعر الصرف بين الدول يكون فى حالة استقرار نسبى ولا يتغير الا فى حدود طفيفة •

على أن الامر لا يقف عند خروج الذهب او دخوله الى دولة معينه على حدوث آثار على سعر الصرف فقط • فالحقيقة أن هناك سلسلة من الاحداث تجرى داخل الدولة كنتيجة لدخول أو خروج الذهب منها ، ، فاذا افترضنا ان هناك دولتان ، (س) ، (ص) وان هاتين الدولتين تتمتعان بتوازن فى ميزان مدفوعات كل منهما ومستويات الاسعار الداخلية • فاذا حدث أن زاد طلب الافراد فى الدولة (س) على منتجات الدولة (ص) ــ نتيجة انخفاض مفاجىء فى أسعار السلع بهذه الدوله الاخيرة ، فان هذا يزيد من الطلب على عملة الدولة (ص) • وازدياد الطلب على عمـلة الدولة (ص) يرفع من قيمتها الى حد أن الدولة (س) تجد من الافضل أن تقوم بتصدير الذهب الى (ص) بدلا من شراء عملتها فى سوق الصرف ــ ان خروج الذهب من الدولة (س) يؤدى الى نقص فى ميزان مدفوعاتها ، كذلك (لارتباط كمية النقود بالاحتياطى الذهبى) فان خروج الذهب يؤدى الى نقص فى كمية النقود الموجودة داخل الدولة وبالتالى تنخفض مستويات الاسعار والاجور داخلها •

وفى نفس الوقت فان دخـــول الذهب الى الـــدولة (ص) يؤدى الى زيادة الرصيد الذهبى بها والى زيادة كمية النقود • وكنتيجة لزيادة كميه النقود ترتفع مستويات الاسعار والاجور فى الدولة (ص) • وهذا الاجراء يؤدى الى توقف طلب الافراد فى الدولة (س) على منتجات الدولة (ص) • بل ان استمرار ارتفاع الاسعار فى الدوله (ص) عنه فى الدولة (س) يدفع الافراد فى الدولة (ص) الى طلب منتجات الدولة (س) • وهذا الاجراء العكسى يستمر حتى يعود التعادل فى ميزان مدفوعات ومستويات الاجور والاسعار فى كل من الدولتين (س) و (ص) •

ففى ظل نظام الذهب الآلى تتغير أسعار الصرف فى حدود معينة هى حد تصدير الذهب وحد استيراده • كذلك تؤدى تحركات الذهب ومن تلقاء نفسـها الى اعادة التوازن فى أســواق الصرف ومســتويات الاســعار والاجور • وهذا النظام الذى يحقق صفة الاستقرار النسـبى فى أسـعار الصرف يؤدى خدمة ممتازة للمصـــدرين والمســتوردين وهى زيادة عنصر الاطمئنان والتأكد من عائد المعـــاملات التجارية الدوليه وخاصـــة فى المدة الطويلة • كذلك يؤدى تعادل مســتويات الاســعار فى الدول المختلفة الى تشجيع التبادل التجارى بين هذه الدول • عـلى أن الناقدين لنظام الذهب الآلى يوجهون نقدين رئيسيين لهذا النظام •

أولا - ثبات أسعار الصرف الدولى على حساب عدم الاســتقرار فى مســتوى الاســعار :

فاذا افترضنا وجود دولتين ، (س) ، و (ص) ولســبب أو لآخر انخفضت الاسعار فى الدولة (س) • فاذا بقيت أسعار الصرف بين الدولتين ثابتة ، فانه يلزم الدولة (ص) أن تخفض من مستويات الاسعار بها أيضا

حتى يمكنها منافسة الدولة (س) دوليا . وليس من السهل عادة أن تقوم الدولة بخفض مستويات الاسعار بها . فانخفاض الاسعار يؤدى الى انخفاض نسبة الارباح وهذه لها تأثيرها السيىء على رجال الاعمال .حتى اذا كان فى امكان رجال الاعمال أن يخفضوا من تكلفه الانتاج حرصا على مستوى معين من الارباح ، فمن المعتقد أن معدل انخفاض الاســعار يكون عادة أسرع من معدل انخفاض التكلفة . ونتيجة لذلك يقل النشاط الاقتصادى وتعم البطالة المجتمع . وتكون الآثار النهائية لمثل هذا الحدث هى الكساد .

وهناك مثال تقليدى على الآثار الســيئة لثبات معدل الصرف . وهو ما حــدث فى بريطــانيا فى المدة من عام ١٩٢٥ الى عام ١٩٣١ . ففى هــذا الوقت كانت بريطانيا متبعة لقاعدة السبائك الذهبية ، وقد حددت ســعر الصرف بين الجنيه الاسترلينى وبين الدولار الامريكى بحيث أن ج . ك = ٨٦٦ر٤ دولارا . ولقد اتضح للامريكيين ولدول عدة أخرى أن سعر الجنيه الاسترلينى ــ كما حددته انجلترا ــ هو سعر مرتفع وأن مبلغ ٨٦٦ر٤ دولار يمكنه أن يشترى عددا أكثر من الســـلع فى أمريكا وغيرها من الدول . وكنتيجة لذلك هبطت صادرات بريطانيا ، وحاول رجال الاعمال البريطانيين جهدهم أن يخفضوا من تكلفة انتاجهم ، وبالتالى مستوى أسعارهم ولــكنهم لم يتمكنوا من ذلك . ولو أن سعر الجنيه الاسترلينى حدد على أساس أقل مما كان عليه ، كأن يتحدد بســـعر ١ ج . ك = ٢٥ر٤ دولار مثلا لــكان فى امكان بريطانيا أن تستعيد الكثير من أسواقها . ولقد خرجت بريطانيا كلية عن قاعدة الذهب فى عام ١٩٣١ بســـبب ضغط الظروف الداخليــة والعالمية فى ذلك الوقت .

ثانيا : حركات الذهب وبعض آثارها السيئة :

يقول بعض المعارضـــين لنظام الذهب الدولى أن هنــاك أنواعا من تحركات الذهب قد تحدث فى ظل هذا النظام ، وتؤدى الى أسوأ العواقب .

فهناك احتمالات كثيرة لان تحدث ارتباكات مالية فى دولة من الدول التى تتبع قاعدة الذهب ، وخلال نظام الذهب الآلى ينتقل هذا الارتباك الى الدول الاخرى . وليس هناك فى الواقع دولة تتبع هذا النظام وتستطيع ان تحصن نفسها ضد اخطار انتقال الازمات النقدية التى تحدث بدولة أخرى . فاذا كانت دولة تتبع نظام القاعدة الذهبية ثم حدثت بها ازمه سياسية أو ثورة وطنية أو حرب اهلية ، فان هناك احتمالات كبيرة لهروب الذهب Flight of gold من هذه الدوله الى دول أخرى أكثر استقرارا فى هذه الحالة يكون الضرر قد لحق بكلا الدولتين ، الدولة التى تعانى من الازمة والدولة التى كانت تتمتع بالاستقرار والهدوء . فالدوله التى يخرج منها الذهب تنقص فيها كمية النقود وتنخفض مستويات الاسعار ويقل فيها النشاط الاقتصادى . والدولة التى ينتقل اليها الذهب تزداد فيها كمية النقود وترتفع فيها مستويات الاسعار دون حاجة الى ذلك ، وقد تؤدى مظاهر الانتعاش الواهية والتى لا أساس لها الى نتائج وخيمة .

انهيار نظام الذهب الدولى :

منذ قيام الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ ونظام الذهب الدولى يواجه المشاكل ، حتى انه لم تنقض فترة طويلة بعد ذلك ، ووجدت معظم الدول نفسها خارج نظام القاعدة الذهبية .

وكانت آخر دولة تخلت عن نظام المسكوكات الذهبيه هى الولايات المتحدة سنة ١٩٣٤ . ويذكر الاقتصاديون أن الظروف التى سمحت لنظام

الذهب الدولى بأن يعمل فى القرن التاسع عشر لم تعد قائمة منذ الحرب العالمية الاولى • وهناك عدة أسباب ساهمت فى انهيار نظام الذهب الدولى وأهمها :

١ ـ زوال عصر الحرية التجارية : فمنذ انتهاء الحرب العالمية الاولى ومعظم الدول قد انتابها شعور بالقومية الاقتصاديه • ووجدت هذه الدول أن من مصلحتهاأن تتبنى السياسات النقدية والمصرفيه التى تحافظ بها على مركزها الاقتصادى بين بقية الدول ـ فقد خرج العالم من الحرب العالمية وقد تدهورت حالة انجلترا الاقتصادية بعد أن كانت متزعمة لحركة التجارة العالمية وظهرت قوة أخرى قائدة ومنافسة هى الولايات المتحدة الامريكية • أخذت انجلترا على عاتقها حماية مصالحها بتفضيل التعامل مع الدول الخاضعة لامبراطوريتها ، وكذا فرضت الولايات المتحدة الضرائب الجمركية الحامية • وهكذا قامت العراقيل فى وجه التجارة الدولية • وكنتيجة لهذه العقبات اختلفت مستويات الاسعار فى الدول المختلفة ـ وبالتالى ـ فقد انهارت احدى مقومات النظام الذهبى الدولى •

٢ ـ سوء توزيع الرصيد الذهبى : فقد كان نتيجة للحرب الاولى أن فقدت كثيرا من الدول احتياطيها من الذهب ، وتكدست خزائن دول أخرى بكميات من الذهب تفوق الحاجة اليها • فقد نتج عن الحرب هروب الذهب الى دولة مثل الولايات المتحدة بحثا عن مصادر للاستثمار ومكانا أكثر استقرار من مناطق شرق ووسيط أوروبا • وكان على دولة مثل المانيا دفع تعويضات للحلفاء مما قضي على رصيدها من الذهب • وحيث اختل رصيد الدول من الذهب فقد ظهرت السياسات النقدية والمصرفية ، والتى تهدف الى المحافظة على ما بقى من احتياطى ، وانقضى عهد حرية دخول وخروج الذهب •

٣ ـ جمود مستويات الاسعار : شهدت الفترة بعد الحرب الاولى نمو الشركات الكبيرة والشركات القابضة التى تحتكر الانتاج فى كثير من القطاعات ، وكان فى امكان هذه الشركات أن تتحكم فى تحديد أسعار منتجاتها ، وتمانع بكل شدة فى أى انخفاض لهذه الاسعار ٠ كذلك نشأت نقابات العمال القوية ، الواعية التى لا تقبل أى تخفيض فى الاجور بل دائما تسعى نحو رفعها ٠

٤ ـ عدم الاستقرار السياسى : أدى عدم الاستقرار السياسى الذى انتشر منذ الحرب العالمية الاولى بصورة واسعة وانعكس فى قيام الحرب العالمية الثانية الى تشكك كثير من الافراد ورجال الاعمال فى سلامة النظم النقدية التى تخضع لانظمة سياسية متهاوية وكان كلما نشأت بوادر أزمة سياسيه فى دولة ما اندفع أصحاب الثروات الذهبية فيها الى اخراج أرصدتهم الى دولة أخرى خشية على مصيرها فى داخل الدولة الاصلية ٠ هذا الاندفاع فى تحريك الذهب على غير أسس اقتصادية يؤدى الى احداث ارتباك فى مستويات الاسعار واحتياطيات الذهب فى الدول المختلفة ٠ وكان على النظم السياسية فى كثير من الدول أن تضع القواعد والقوانين لحمايه أرصدتها الذهبية وتلك كانت البداية فى التخلى عن النظم النقديه الآلية آلى إلنظم النقدية المدارة ٠

ومن الجدير بالذكر أن ممثلى مجموعة كبيرة من الدول ـ وحرصا على التعاون الاقتصادى الدولى بينها ـ قد اجتمعوا فى برتن وودز Bretton woods بولاية نيوهامبشير بالولايات المتحدة سنة ١٩٤٤ وأقروا انشاء ما يعرف بصندوق النقد الدولى لحل المشاكل النقدية ، ويهدف صندوق النقد الدولى الى تحقيق الثبات فى أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة ومساعدة هذه الدول على التغلب على مشاكل

العجز فى ميزان مدفوعاتها بتقديم القروض اللازمة ٠ وهكذا تحاول الدول المختلفة أن تحصــل على الوظائف التى كان يؤديهــا نظام الذهب الدولى ، ولكن فى صورة أكثر مرونة ويسرا من خلال صندوق النقد الدولى ٠

ثانيا : النظام النقدى الورقى الالزامى :

يتميز النظام النقدى الورقى الالزامى بأن النقود لا تســـتمد قيمتها فيه من ذاتها ، كما كان الحال فى ظل النظام المعدنى ، انما تســـتمد هذه النقود صفتها مما ينص عليه القانون من اعتبارها وسيلة لابراء الديون ٠

وقد سبق أن ذكرنا أن نشـــأة النقود الورقية ترجع الى العصـــور الوســـطى حينما كان التجار وأصـحاب الثروات يقومون بايداع أموالهم لدى الصيارفة والصاغة حفظا عليها من الضياع ٠٠ وفى مقابل ذلك يصـــدر الصـــيارفة ســـندات لاصـحاب الودائع بقيمة الوديعة ٠ وقد جرت الامور على أن يســـحب أصحاب الودائع ما يمتلكون مرة واحدة بل على دفعـــات متواليه ٠ هذا الاســـلوب فى ســـحب الودائع الذهبية يمكن الصيارفه من اقراض جزء من الودائع الى الغير وذلك باصدار سندات لهؤلاء المقترضين ٠ وحيث توفرت الثقة بين مختلف الافراد فى هذه الســـندات فانها استعملت كنقود وأصـــبح الصيارفة بمثابة هيئة اصـــدار للنقود ٠ وفى وقت من الاوقات وجدت الدولة أنه ليس من المصلحة العامة أن يترك أمر اصـــدار النقود الى الهيئات والافراد حيث أن هذا الاصـــدار يؤثر فى النشـــاط الاقتصـــادى ٠ حينئذ نقلت الدولة حق الاصدار لنفسها ، وأعطت امتياز الاصدار لبنك الدولة أو للبنوك المركزية ٠ وفى بادىء الامر كانت كميات النقود المصدرة ترتبط باحتياطى ذهبى معين القدر ، ولكن مع مرور الزمن

وجدت الدول أن حاجتها من النقود المصدرة تزيد عن الاحتياطيات الذهبية المطلوبة ، وبذا انخفضت قيمة هذه الاحتياطيات بالنسبة الى النقد المصدر وأصبحت النقود غير قابلة للتحويل الى ذهب وكانت هذه المرحله تتطلب اذ أن تجعل الحكومة للنقود قوة الزامية فى التداول ٠

والواقع أن تفكير الحكومات فى تعميم النقود الورقيه يرجع الى فترات الحروب والحاجة الى تمويلها ، فكان فى مقدور الحكومات أن تصدر كميات كبيرة من النقود فى ذلك الوقت بهدف تمويل نفقات الحرب ٠ ونظام النقود الورقى الالزامى يفيد فى تطبيق ادارة الانسان للنظام النقدى ، وامكانية خفض وزيادة الاصدار حسب ما تتطلبه الاحوال الاقتصاديه ٠ وهذه الميزة الرئيسية للنظام الورقى تقضى على الجمود فى استخدام السياسات النقدية والذى يفرضه استخدام نظام الذهب ٠

غير أن أحد الاعتراضات الرئيسية للنظام الورقى الالزامى هو ما يتيحه من اغراء للسلطات الحكومية فى اصدار النقود بكثرة ، فحيث يتغيب فى هذا النظام وجود قيد مادى حازم على كميات النقود المصدرة ، فان الحكومات المختلفة قد لا تتورع فى اصدار النقود فى كل مناسبة تحتاج فيها اليها دون مراعاة لاثر الزيادة فى كمية النقود على مستويات الاسعار فى الدولة ٠ فحيث تزداد كمية النقود وترتفع مستويات الاسعار يعانى الاقتصاد القومى من حالة تضخم نقدى لها آثارها السيئة على ذوى الدخل المحدود ، وعلى التجارة الخارجية للدولة ، وما يؤدى اليه من مضاربات لا تراعى الاسس السليمة للنشاط الاقتصادى ٠ هذا بالاضافه الى أن التضخم يسبب فقدان الثقة بقيمة العملة ويثير أزمات نقدية قد تؤدى الى انهيار النظام تماما ٠ ويذكر التاريخ فى هذا المجال ، ما حدث فى المانيا

بعد الحرب العالمية الاولى من المغالاة في اصدار المارك الالماني بصورة مذهلة مما أفقد الثقه تماما فى تداول المارك الاولمانى واستخدام بدلا منه السلع (كالسجائر) كأداة للتبادل النقدى • ولم ينته التضخم فى هذا الوقت الا باصدار نوع جديد من العملة •

ويرد المدافعون عن النظام الورقى بأن مخاطر التضخم التى قد تصاحب هذا النظام ليس مرجعها الى النظام نفسه ، بقدر ما ترجع الى سوء استخدام الحكومات لهذا النظام وعدم تطبيقه بالطريقة المثلى • ويذكر المدافعون عن النظام بأن النقود الورقية الالزامية هى انعكاس لاستخدام المقدرة الذهنية للانسان فى توجيه النشاط الاقتصادى للدولة بدلا من أن يكون لتوجيه آليا وبواسطة كمية المعادن النفسية التى تمتلكها الدولة •

الباب الثالث

النظم النقدية المعاصرة

النظـام المصرفى

الفصل الخامس

النقود المصرفية والنظام المصرفى

فى هذا الفصل من الدراسة الحالية سوف نقوم بمناقشه موضـــوع النقود المصرفيـــة (أو الائتمانية) ودور البنوك التجـــارية فى خلق هذه النقود . وسوف نعالج هذا الموضوع فى خمسة نقاط مختلفة وهى :

١ ــ نشأة النقود المصرفية .

٢ ــ وظيفه الائتمان وأهميته .

٣ ــ دور البنوك التجارية واختلافها عن بقيه الوســطاء الماليين فى خلق الائتمان .

٤ ــ العلاقة بين خلق الائتمان واضافة السيولة الى الاصول المختلفة.

٥ ــ قدرة البنوك على خلق الائتمان .

وفيما يلى نقوم باستعراض هذه النقاط السابقة :

١ ــ نشأة النقود المصرفية :

تستخدم معظم المجتمعات الاقتصادية الحديثة نوعا من النقود يســمى بحســابات الودائع Demand deposits ، أو النقود المصرفيــه ، أو النقود الائتمانية ، ويقوم بخلق هذه النقود المصرفيــة فى المجتمع مجموعة

البنوك التجارية التى توجد فيه • وكلما ازداد الرقى الاقتصادى للمجتمع كلما كانت النقود المصرفية هى النسبة الغالبة من النقود المستعملة وذلك بمقارنتها بنسبة النقود الورقيه والمصرفية الموجودة في المجتمع •

ويرجع الاصل التاريخى للنقود المصرفية ، والبنوك عموما ، الى ما دكرنا من قبل عن نشاط الصيارفة ورجال الصاغة فى القرون الوسطى • فعندما تكدس الذهب لدى الافراد والتجار أودعوه لدى الصياغ والصيارفة وذلك محافظة على هذه الاموال من الضياع • وفى مقابل ذلك أعطى الصياغ والصيارفة ايصالات للافراد والتجار تعادل قيمة ما أودعوه من ذهب وأموال • وفيما بعد تطورت الامور بحيث أصبح التجار يتبادلون هذه الايصالات فيما بينهم بدلا من تبادل الذهب كوسيلة لسداد الديون • فبتظهير ايصالات الايداع الى شخص آخر تنتقل ملكية المودع من عملات ذهبية الى المظهر اليه • ولقد كان تداول الايصالات أو سندات الايداع صورة عملية وفعالة لابراء الديون •

وحيث أن الافراد لم يكن يقوموا بسحب كل ما أودعوه دفعة واحدة فقد كان دائما فى حوزة الصياغ والصيارفة جزءا من الاموال الراكدة ، ومن ثم كان تفكير الصيارفة هو استغلال هذه الارصدة الراكدة باقراضها للغير • ولم يكن الاقراض يتم بتداول الودائع ذاتها ، ولكن بتسليم ايصالات الى المقترض بأن لديه ودائع لدى الصيارفة ، ويقوم المقترض بتداول هذه الايصالات واستعمالها فى سداد الديون مع غيره من التجار • وكان لقبول هذه الايصالات قبولا عاما بواسطة التجار ورجال الاعمال أن أضيفت الى الصاغة والصيارفة صفة خلق النقود • فكان بامكان الصاغه والصيارفة تقديم هذه السندات الى التجار ورجال الاعمال أن يضيفوا الى حجم النقود المتداولة في المجتمع •

وقد جاء فيما بعد وقتا وجدت فيه الحكومات أن عملية الاضـــافة الى النقود فى المجتمع لها آثارها على النشاط الاقتصادى فى الدولة • فى مثل هذا الوقت كان حتما على الدوله أن تقوم بتنظيم هذه العملية من عمليـات خلق النقود • وقد شـــاهدت نفس الفترة عصر تطور خدمات الصيارفة والصاغة الى بيوت المال الشهيرة فى القرن الثامن والتاسع عشر الى ما نراه اليوم من تنظيمات البنوك التجارية والبنوك المركزية •

٢ ـ وظيفة الائتمان واهميتها :

تشير كلمة ائتمان فى معناها الواسع الى الترتيبات والاجراءات التى تمكن الهيئات والافراد من الحصول على منتجات لم يتم انتاجها بواسـطتهم ، وانما بواسطة أفراد آخرين • ومعنى هذا يتضح اذا أعدنا ذكر مثالنا السابق عن منتج الصوف الذى يرغب فى استبداله بسلعة القمح • فى هذا المثـال نجد أن هناك شخصا ينتج سلعة الصوف ولكنه لا يريد أن يستهلكها بل يرغب فى استهلاك سلعة أخرى ينتجها شخصا آخر وهى سلعة القمح • وحيث أن منتج القمح لا يرغب فى الحصول على الصوف ، فعلى منتج الصوف أن يبحث اذن عن سلعه أخرى مقبولة قبولا عاما ويمكن لمنتج القمح أن يقبلها بدل الصوف (النقود) فالشخص الذى انتج سلعة ولا يرغب فى استهلاكها يجب أن يبحث عن طريقة تمكنه من الحصول على السلع الاخرى ، والاسلوب المتبع عادة هو الحصول على نقود • أن عملية الائتمان تشمل اذن الترتيبات او الاجراءات التى تمكن الفرد من الحصول على سلعة غير تلك التى سـاهم فى انتاجها ، وهى كما نلاحظ ترتيبات تتعلق بتوفير النقود فى المجتمـع وبالنظام النقدى عمـوما • وبأســلوب آخر فان هناك ارتباطا اكيدا بين الائتمان وبين النقود والنظام النقدى •

ان المناقشة السابقة تعلقت بتعريف ماهية الائتمان ، أو بالمقصود من عملية الائتمان . ويلاحظ أن تعريفنا للائتمان كان تعريفا وظيفيا أى أنه تضمن فى محتواه وظيفة الائتمان الاساسية وهى تمكن الافراد من استهلاك سلعة (أو الاحتفاظ) بسلعة غير تلك التى ساهموا فى انتاجها مباشرة . هذه الوظيفة التى تم صياغتها فى عبارة مختصرة لها أهميتها الكبيرة بالنسبة للنشاط الاقتصادى . ان أهمية الائتمان تنعكس أساسا فى زيادة امكانية المجتمع على الانتاج والاستفادة من مزايا التخصيص وتقسيم العمل . أنه لولا تمكين الافراد من استهلاك سلعة غير التى تخصصوا فيها ، لكان من الصعب الاستفادة من مزايا التخصص والتقسيم ، بل أكثر من هذا فانه كان يصعب اغراء الافراد على العمل وزيادة الانتاج . وفيما يلى سوف نوضح أهمية الائتمان وصلته بطبيعة العملية الانتاجية والنشاط الاقتصادى فى المجتمع .

فى المجتمعات الاقتصادية الحديثة يقوم الافراد بالعمل وخلق الانتاج لبعضهم البعض . أى أن كل فرد فى هذه المجتمعات يعمل من أجل أفراد اخرين . ونلاحظ دائما أن الناتج أو الدخل الناشىء عن القيام بالعملية الانتاجية يساوى دائما قيمة دخول الافراد الذين يشتركون فى القيام بعملية الانتاج فاذا اشترك عدد من العمال ، وأصحاب رأس المال ، وأصحاب الارض وعددا من المنظمين (عمل - رأس مال - أسهم - تنظيم) ، اذا اشترك أصحاب عوامل الانتاج فى انتاج سلعة معينة ، فان الدخول التى يحصلون عليها جميعا لابد أن تساوى قيمة الناتج النهائى . والمفروض أن **قيمة الناتج النهائى توزع على اصحاب عوامل الانتاج ، كل حسب نصيبه فى عملية الانتاج .**

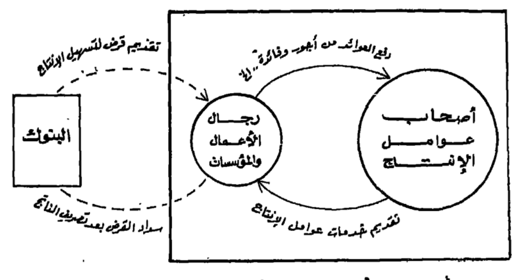
فمثلا اذا أنتجت احدى المؤسسات مجموعة من أجهزة الراديو ، وكانت قيمتها الصافية بعد خصم ثمن المواد الاولية هى ١٠٠٠٠ جنيه ، فان العمال

لهم قطعا نصيبهم فى هذه القيمة ، وكذا أصـــحاب رأس المال لهم حق على الناتج يعادل قيمة الفائدة المستحقة لهم ، وكذا بقية أصحاب عوامل الانتاج كل منهم له حق على الناتج A claim agains: The Produtt يعادل قيمة عملهم أو خدمات عامل انتاجهم • على ان أصحاب عوامل الانتاج لن يشعروا بسعادة اذا حصلوا على نصيبهم من العائد فى صورة ورقة من المؤسسة تؤكد لهم قيمة هذا العائد ، وان فى امكانهم بمقتضى ذلك أن يحصلوا على عدد من اجهزة الراديو مساو لهذه القيمة • فاذا كان نصيب العمال يمثل نصـف القيمة (٥٠٠٠ جنيه) فان فى امكانهم طبقا لذلك أن يحصلوا على نصـف اجهزة الراديو المنتجة • ولكن فى المجتمعات الحديثة كما ذكرنا لا يقبـل الافراد أن يستهلكوا نفس السلعة التى ساهموا فى انتاجها • فالحقيقة المؤكدة هى ان العمال لا يرغبون فى نصف أجهزة الراديو بل يرغبون فى الحصول على قيمتها نقدا ، حيث يمكنهم مبادلة النقود بسلع أخرى يعيشون عليها كالمأكل والملبس • وكان النقود اذن تمثل حقا على الناتج ويمكن لكافة الافراد أن يقبلوه كوسيط للتبادل •

ويتضح مما سـبق أن اغراء الافراد على العمل والانتاج يتطلب توفير قـدرا من النقود يتمشى مع احتياجاتهم • والمغزى الذى ينطوى عليه هذا الحديث السابق يعبر عن أهمية الائتمان كوسيله لاغراء الافراد على زيادة الانتاج ، وبالتالى الاســتهلاك ، وعموما زيادة النشـاط الاقتصـادى فى المجتمع •

ولمزيد من الايضاح فى بيان أهمية الائتمان وصلته بالانتاج والنشاط الاقتصادى فى المجتمع نذكر بطريقة أخرى كيف يعمل الائتمان أو النظـام

النقدى . أنه من أجل اغراء الافراد على المساهمة فى عملية الانتاج بتقـديم خدمات عوامل انتاجهم المختلفة فان رجال الاعمال واصحاب المؤسسات لابد وأن يدفع لهم نقدا . والنقود يتم الحصول عليها من البنوك لتدفع لاصحاب عوامل الانتاج ويتم الحصول على النقود فى صورة قرض أو ائتمان فيلزم اذا الحصول على نقود حتى يظهر الانتاج الى الوجود . وعندمايتم تصريف الناتج أى عندما يتم بيع الانتاج الى المستهلكين ويتوفر لدى رجال الاعمال كمية من النقـود معادلة لقيمة الناتج (وقيمه القرض) فان رجال الاعمال يقـومون بســداد قيمة القرض الى البنك . فالنقود تتواجد لكى تســاعد على وجود الانتاج ، والنقود تختفى من التداول (وتعود الى البنوك) عندما يتم استهلاك الناتج ، وبذلك تنتهى عملية الائتمان . وفى صـــورة بيانية يمكننا ان نستعمل الشكل الاتى :



أهمية الأئتمان فى تسهيل الإنتاج

وهذا الشكل السابق يوضح قيام أصحاب عوامل الانتاج بتقديم خدماتهم الى رجال الاعمال والمؤسسات ، مقابل الحصول على حق على الناتج فى صورة عامة (نقود) . وحتى تدفع المؤسسات التزاماتها نقدا تقوم بالاقتراض من البنوك . لقد تواجد الانتاج فى هذه الحالة مع تواجد النقود . وعندما تم بيع الانتاج من أجل الاستهلاك تقوم المؤسسات بسداد قيمة القروض الى البنك . أن النقود التى خرجت من البنك لتسهيل الانتاج تعود الى البنك وتختفى من التدول بعد ظهور الانتاج ووصوله الى يد المستهلكين . وما لم تتوفر النقود (أو الائتمان) بواسطه البنوك لكان من الصعب اغراء الافراد على المساهمة في عمليات الانتاج .

هذه الفكرة السابقة عن أهمية الائتمان ، هى فكرة غاية من التبسيط ، وكل ما تذكره هذه الصورة المبسطة ، هو أن كمية النقود التى توفرها البنوك تساوى قيمة الانتاج فلو كانت قيمة الانتاج تساوى ١٠٠٠ جنيه ، فان كمية النقود التى توفرها البنوك تساوى ١٠٠٠ جنيه . وهكذا فانه طالما أن حجم الائتمان يساوى دائما قيمه الزيادة في الانتاج ، فانه لا خوف على الاطلاق من أى آثار سيئة للنقود على النشاط الاقتصادى . ان مستوى الاسعار يبقى دائما ثابتا فى هذه الحالة . فاذا كانت الزيادة فى النقود هى ١٠٠٠ جنيه وقيمة الناتج هى ١٠٠٠ جنيه فان مستوى الاسعار يساوى الواحد الصحيح . واذا كانت قيمة الانتاج فى وقت ما هى ١٠٠٠ جنيه ولكن زادت كمية النقود الائتمانية الى ٢٠٠٠ جنيه ، فان قيمة الكمية الثابتة من الانتاج ترتفع ويتضاعف مستوى الاسعار . وحيث أن هذا الحدث الاخير لا يحتمل وقوعه (فى ظل قولنا أن كميه الائتمان تساوى قيمه الناتج) ، فان

مستويات الاسعار لا يمكن أن تتغير ارتفاعا أو انخفاضا ولا يمكن أن يسبب حجم الائتمان أضرارا اقتصادية مثل التضخم أو الانكماش ٠

وسنرى بعد قليل أن هذه الفكرة السابقة عن التعادل الدائم بين كمية النقود وحجم الانتاج ليست فقط غاية فى البســـاطة وانما أيضا لا يعقل وقوعها الا الاشخاص الذين هم فى غاية السذاجة ٠ فالارتفاع والانخفاض فى مستوى الاسعار هو أمرا كثير الحدوث مما يوضح أنه فى الواقع لا تتعادل دائما كمية النقود الائتمانية مع حجم الانتاج ٠ وكما ذكرنا سنرى فيما بعد تفسيرا لهذه الاختلافات ٠

أوضحنا فيما سبق أن وظيفة الائتمان هى تمكين الافراد من اســتهلاك سلع غير تلك التى ساهموا فى انتاجها ، وقد أوضــحنا أيضــا أن أهمية الائتمان تظهر فى تسهيل عمليات الانتاج والاستهلاك والنشاط الاقتصادى عموما ٠ وقبل أن ننتقل الى الحديث عن دور البنوك التجـــارية فى خلق الائتمان سوف نتحدث عن الفرق بين أهمية حصول الافراد وحصول الهيئات على الائتمان ، وما تقودنا اليه هذه التفرقة من ضرورة التمييز بين الحقـــوق العامة والحقوق المقيدة على الناتج ٠

ذكرنا من قبل أن الافراد يعملون ويساهمون فى عمليات خلق الناتج ، وبذلك يكون لـكل فرد من أصـــحاب عوامل الانتـــاج حقـــا على الناتج Claim against The Product مســـاويا لمجهوده ٠٠ والملاحظ أن الافراد فقط هم الذين يؤدون خدمات انتاجية ، ومن ثم فالافراد فقط هم الذين يكون لهم الحق على الناتج لانهم يقـــدمون خدماتهم من عمل ورأس مال ٠٠ الخ ٠ وبالتالى يتم توزيع قيمة الانتاج بالكامل على الافراد أصحاب عوامل الانتاج فى صـــورة حقوق على الناتج ، أما الهيئات ، وهى بالطبع

ليست أفرادا ، وليس فى امكانها أن تؤدى خدمات انتاجيه ، فالهيئات اذا ليس لديها فى ذاتها أى حق على الانتاج · ولكن كلنا نعلم ان الهيئات حتى تسهل عملية الانتاج لابد وأن تحتفظ بأدوات وأصول رأسماليه وبمخزون من السلع · وحتى يمكن للهيئات أن تحتفظ بالاصول الانتاجيه ، فلابد أن تحدث عملية ائتمان أو بمعنى آخر عملية اقتراض (حصول أو اقتراض حق عام على الناتج — نقود) من البنوك · فالهيئات التى لا تملك بطبيعتها حقا على الناتج ، يجب لكى تحتفظ بهذا الناتج الرأسمالى أن تقوم بالحصول على ائتمان · أن الهيئات اذن يتحتم عليها الاقتراض حتى تباشر نشــاطها فى تسهيل الانتاج ·

أما الافراد فلهم الحق على الناتج طالما ساهموا فى خلقه ، وحتى يحتفظوا بالناتج ، يكفيهم أن يحتفظوا بحقهم عــلى الانتاج · على أنه اذا أراد الافراد ان يحصلوا على ناتج غير ذلك الذى ساهموا فى انتاجه فلابد أن يتعرضــوا لعملية ائتمان ·

وكما قررنا فى كثير من المناقشات السابقة بأن المجتمعات الحديثة فى حاجه ماســة الى نوع من الحقوق على الناتج يكون له صــفة (القبول العام كافة الأفراد (النقود) ، فاننا نذكر هنا أيضــا حاجة المجتمعات الى نوع آخر من الحقوق على الناتج تكون له صفة القبول المقيدة ، وتسمى بالحقوق المقيدة على الناتج Restricted Claims

ففى المجتمعات الحديثة يحدث عادة أن يرفض الافراد أن يحصلوا عــلى كل الناتج الذى ساهموا فى انتاجه ويكتفى الافراد فى هذه الحاله بالحصول على جزء من هذا الناتج والاحتفاظ بالجزء الباقى فى صــــورة مدخرات · كذلك بالنسبة لهيئات الانتاج ، فهى فى العادة ترفض أن تسلم كل انتاجها

الى الافراد وتحاول دائما أن تبقى بجزء من هذا الانتاج فى صورة استثمار (مبانى وآلات ـ مخزون من السلع) • فى هذه الحالة يكون على بعض الافراد أن يقبلوا حقوقا على الناتج لا تمكنهم من الاستحواذ على الناتج فورا ، ولا يمكن قبونها مبادلة لناتج آخر بيسر وسهولة • وعادة ما تكون هذه الحقوق المقيدة على الانتاج فى صورة أسهم رأس مال ، وكثيرا ما يكون تفكير الافراد متجها الى هذا المعنى الاخير من معانى التمويل عندما يتردد استخدام لفظ (تمويل) فينصرف تفكير الافراد فى هذه الحالة الى فكرة الاقتراض والاقراض والى سوق الاوراق المالية •

من المحتمل أن تكون المناقشات السابقة قد أدت بنا الى الاعتقاد بأن النقود تتواجد عند الحاجة الى زيادة الانتاج وتنتهى باستهلاك الانتاج • أى انه طالما هناك انتاج ، فالنقود موجودة ، واذا اختفى الانتاج تختفى النقود • والواقع أن النقود تتواجد دائما فى اى مجتمع ولا تظهر أو تختفى بمثل هذه الصورة السريعة التى تمثلت فى أذهاننا • ولعل من الاسباب التى تدعونا الى الاعتقاد بأن النقود لابد أن تكون موجودة فى المجتمع فى أى وقت من الاوقات ما يأتى :

١ ـ ليست كل المعاملات تتم فى نفس الوقت بطريقة منفصله وصافية وقائمة بذاتها • فالمؤسسات سوف يكون لديها دائما منتج لم يتم بيعه والافراد سوف يكون لديهم دائما نقودا لم يتم انفاقها •

٢ ـ ان بعض الافراد يرغبون فى الحصول على نقود أكثر او اقل لمدة غير محدودة ، فبينما الافراد يرغبون عادة فى الاحتفاظ بأدوات مالية توفر لهم دخلا من الملكية (فوائد أو ارباح) فان هناك أيضا أفرادا آخرون يفضلون الاحتفاظ بنقود سائلة • فاذا كنت أنت واحدا من الاشخاص

الذين يرغبون فى ألا يقل رصيدهم فى البنك عن ٢٠٠ جنيه مثلا ، فانك تكون واحدا من أولئك الذين يرغبون فى الاحتفاظ بالنقود لمدة غير محدودة .

٣ ـ وأكثر أهمية من أى شيء آخر ، فان المؤسسات ذاتها أكثر ما ترغب فى الاحتفاظ بنقود لمدة غير محدودة ، لربما بغرض المضاربة أو الاحتياط أو غيرها من الاغراض .

٤ ـ ان النقود لا تستعمل فقط من أجل التأثير على تبادل الخدمات والمنتجات الجديدة ، ولكن تستعمل أيضا من أجل تيسير تبادل أصول موجودة فى المجتمع سواء كانت طبيعية أو مالية .

وهكذا فليس هناك من صلة دقيقة بين كمية النقود الموجودة فى المجتمع وبين مقدار النشاط الاقتصادى الذى يحدث فى ذلك الوقت .

٣ ـ دور البنوك التجارية واختلافها عن بقية الوسطاء الماليين فى خلق الائتمان :

ان كل الوسطاء الماليين Financial Intermediaries سواء كانوا بنوكا تجارية أو بنوك استثمار أو هيئات تكوين الاموال والمدخرات ... الخ ؛ يتشابهون فى أنهم يحتفظون بأدوات مالية (كأصول) ويصدرون أدوات مالية أخرى (كخصوم) وكأسهم ورأس مال (فالبنوك التجارية) تحتفظ بأدوات مالية فى صورة نقود ، وشيكات مصرفية ، وأوراق تجارية كالكمبيالات ، وتصدر أدوات مالية أخرى فى صورة حسابات الودائع (النقود الائتمانية)

وفى صورة أسهم رأس المال • كذلك نجد أن بنوك الادخار تحتفظ بأدوات مالية فى صورة نقود وأوراق تجارية وتعهدات بالدفع ، وتصــدر فى نفس الوقت حسابات ادخار وأسهم رأس مال • ان كل الوسطاء الماليين متشابهين اذن فى احتفاظهم بأدوات مالية فى صورة أصول (نقود ـ أوراق تجــارية وأصول أخرى) واصدارهم أدوات مالية أخرى فى صورة خصوم أو التزامات (حسابات ودائع وادخار ، وأسهم رأس مال) •

هذه العلاقة السابقة بين الاحتفاظ بأدوات مالية واصدار أدوات مالية هى علاقة صــــحيحة لكل أنواع الوسطاء الماليين ، الا أن هنــــاك فرقا فى الطريقة التى تنشأ بها هذه العلاقة فى البدايه • ان البنوك التجـــاريه وهى أحد الوســطاء الماليين تصـــدر وتحتفظ بأدوات مالية وكذا بنوك الادخار وهى وسيط مالى آخر ، تصدر وتحتفظ بأدوات مالية ، ولكن هنـــاك فرق كبير وهام بين الطريقة التى تنشأ بها عملية الاصـــدار والاحتفاظ بالادوات المالية فى كل من هاتين المؤسستين •

فبالنسبة الى بنك الادخار وبقية الوســـطاء الماليين ، الآخرين (غير البنوك التجارية) يتم احتفاظ البنك (بنقود) لكى يتمكن من اصدار حساب ايداع • فمثلا اذا أراد فرد أن يحصل على حساب ادخار لدى هيئة الادخار فأنه يلزم الفرد أن يودع نقودا لدى بنك الادخار ، حتى يتمكن هذا الاخير من اصدار حساب له • وفى صورة حسابات حرف (T) يتم الآتى :

ح / بنك الادخار

١٠٠٠ جنيه نقدية	ح / ادخار ١٠٠٠ جنيه

لنفرض أن الفــرد (أ) أودع مبلغ ١٠٠٠ جنيــه لدى بنــك الادخار فزادت أصول البنك بنوع من الادوات المالية هو النقود قدره ١٠٠٠ جنيه ،

وفى نفس الوقت أصـدر البنك أداة مالية أخرى هى ح / الادخار باسـم الشـخص (أ) قدره ١٠٠٠ جنيه • ان الشـخص (أ) قد تخـلى عن الاحتفاظ بالنقود واحتفظ بحساب ادخار بدلا من النقود • ان النقود التى كانت فى يد الشخص (أ) أصبحت الآن فى يد البنك •

وقد يرغب شـخصا آخرا مثل (ب) فى أن يقترض هذا المبلغ من بنك الادخار • وسـيقبل بنك الادخار أن يقرض (ب) الأموال حيث آن البنك يحصل على فائدة (عائد) نتيجة اقراضه الاموال ، ولكن سيطلب البنك فى نفس الوقت تعهد من (ب) بسـداد هذه الاموال فيما بعد • انْ وعد الدفع A promise to pay الذى يقدمه (ب) الى البنك سيمكنه من الحصول على حساب وديعة •

وفى صورة حسابات حرف (T) يصبح الوضع كالآتى :

ح / بنك الادخار

١٠٠٠ جنيه نقد (أ)	ح / ادخار ١٠٠٠ جنيه
١٠٠٠ جنيه وعد بالدفع	ح / وديعة (ب) ١٠٠٠ جنيه

ان الحسـاب السابق يوضح أن النقود التى أودعها الشخص (أ) قد تم اقراضها بواسطة بنك الادخار الى الشخص (ب) ونلاحظ أن عمليـة الاقراض فى بنك الادخار قد تميزت بالآتى :

١ ــ وجود شخص (أ) يودع النقود ويحتفظ بحسـاب ادخار وبذلك يمتنع عن حق استعمال هذه النقود طول مدة الادخار •

٢ ـ وجود شخص آخر (ب) يقدم وعد بالدفع ، ويحصل على ح / وديعة يمكنه استعماله فى أى وقت ٠

٣ ـ ان كمية النقود فى المجتمع ثابته وقد تحولت ملكيتها من الشخص (أ) الى الشخص (ب) بواسطه بنك الادخار ٠

أما بالنسبة للبنوك التجارية فان عمليه الاقراض تاخذ شكلا مختلفا ٠ ان كل المطلوب للحصول على قروض من البنك التجارى هو أن يتقدم فرد مثل (ب) بوعد دفع الى البنك التجارى ، فيقوم هذا الاخير باصدار حساب وديعة بقيمة القرض ٠ فاذا افترضنا أن (ب) يرغب فى الحصول على قرض قيمته ١٠٠٠ جنيه ، فانه يقدم وعد دفع قيمته ١٠٠٠ جنيه الى البنك ، ويقوم البنك بفتح حساب جارى مقداره ١٠٠٠ جنيه باسم (ب) ، ويقدم البنك دفتر شيكات الى (ب) ليتمكن هذا الاخير من السحب من حسابه عن طريق كتابة شيكات ٠ ان حساب الوديعة الجارى هو النقود التى يقرضها البنك ، أما دفتر الشيكات فليس نقودا ، وانما هو وسيلة لتحويل ملكية النقود ، ونلاحظ أساسا ان عملية الاقتراض تطلبت خطوة واحدة وشخصا واحدا لكى يتم الاقراض ، فعندما تقدم (ب) بوعد الدفع ، أصدر البنك نقودا (هى حساب الوديعة) ٠

وفى صورة حسابات حرف (T) كان الوضع كالآتى :

ح / البنك التجارى

ح/وديعة ل (ب) ١٠٠٠ جنيه	جنيه وعد بالدفع من (ب)

ونلاحظ أن الحساب السابق يوضح أن أصول البنك قد زادت بقيمة وعد الدفع ، وازدادت خصومه بقيمة النقود التى يصدرها فى صورة حساب وديعة . ان حسابات الوديعة تصدرها هى نقودا لانها تمثل كما ذكرنا سابقا أداة من الادوات المالية المقبولة قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة ، وهى تكون النسبة الغالبة من النقود فى المجتمعات الحديثة .

ان الصورة السابقة عن نشاط البنك التجارى بقبوله وعودا بالدفع واصداره حسابات وديعة (نقودا مصرفية) هى مصدر العبارة الشائعة الاستخدام وهى أن البنوك تخلق نقودا . ان البنك التجارى عندما تسلم وعد الدفع قد أضاف الى كمية النقود الموجودة فى المجتمع بما قدرة ١٠٠٠ جنيه ولم تكن هذه النقود موجودة من قبل . وبالرغم من اننا سنعود الى فحص هذه العبارة (البنوك تخلق نقودا) بدرجة أكبر من التفصيل فيما بعد ، الا أنه يلزم ان نؤكد هنا أن نشاط البنوك التجارية قد أدى فعلا الى زيادة كمية النقود بمقدار ١٠٠٠ جنيه فى هذا المثال السابق .

ومرة أخرى نذكر الفرق بين نشاط الوسطاء الماليين المختلفين مثل بنوك الادخار ، وبين البنوك التجارية . ان عملية الحصول على حساب لدى بنك الادخار تطلبت شخصين وخطوتين . فقد أودع (أ) نقودا وحصل على حساب ادخار ، ثم أودع (ب) وعدا بالدفع وحصل على حساب لدى البنك الادخار يعطى له حق استعمال نقود (أ) . أن كمية النقود لم تزداد فى المجتمع فى هذه الحالة . أما فى حالة البنك التجارى فقد تطلب الامر فردا واحدا (ب) ، وخطوة واحدة وهى اصدار وعد دفع والحصول على حساب وديعة ، وقد ازدادت كمية النقود فى المجتمع نتيجة اصدار هذا الحساب الجديد .

وقد يتسـائل البعض عن أن عملية خلق الائتمان بواسطة البنوك التجارية قد تم باسلوب غاية فى البسـاطة ، وأنه فى الواقع يكون الامر اكثر تعقيدا من ذلك . فمثلا قد يثور السؤال عن مدى احتياج البنوك التجارية الى نقود سائلة حتى يصبح فى امكانها خلق حساب وديعه . فهل من الضرورى ان تحصل البنوك التجارية أولا على نقود ثم تقوم بعد ذلك باصدار حساب الوديعة ؟ خاصة وأن صاحب حساب الوديعة قد يطالب بسحب حسابه فى صورة نقدية وليس فى صورة تحويل ملكية الحساب .

فمثلا ، ذكرنا بالنسبة للبنك التجارى أن الشخص (ب) يذهب اليه لايداع وعد بالدفع ، والحصـول على حـ / وديعة ، ولنفرض أن (ب) قد طالب بقيمة حـ / الوديعة فى صـورة نقدية سـائلة فكيف يتصرف البنك التجارى فى هذه الحالة ؟ وقد تكون الاجـابة بأن البنـك التجـارى يلزمه الحصول أصلا على نقود سائلة من ايداعات أشخاص آخرين حتى يمكنه تلبيه طلبات (ب) . وفى صـورة حسـابات حرف (T) من المفروض أن يتم الاتى :

حـ / البنك التجارى

١٠٠٠ نقدية	حـ / وديعة ١٠٠٠

وهذا الحساب السابق يذكر أن شخصا ما (أ) أودع ١٠٠٠ ج نقدا وحصل على حـ / وديعة بمقدار ١٠٠٠ جنيه . نلاحظ أن هذا الشـخص قد حصل من البنك التجارى على حساب وديعة وليس على حسـاب ادخار ، أى أنه حصل على نقود فى صورة حسابات وديعة . ان كميه النقود ثابتة فى هذه الحالة ولا زال فى امكان هذا الشخص (أ) أن يستعمل هذه النقود ولكن

فى صورة حـ / وديعة . ان (أ) لم يتخلى عن النقود وانما غير من شكلها ، من نقدية سائلة الى حـ / وديعة . الا أن هذا التصرف تم لرغبة (أ) فى عدم استعمال النقود كلها مرة واحدة ، وبالتالى فضل الاحتفاظ بها فى صورة حساب وديعة . وقد يعلم البنك التجارى بأن صاحبنا (أ) لن يطلب نقدا طوال الفترة القادمة أكثر من ٥٠٠ جنيه ، حيث جرت العادات المصرفيه على أن من يفتح حسابا بايداع نقدى لايستعمل أكثر من نصفة نقدا مثلا . حينئذ سيكون البنك التجارى فى حالة تسمح له بقبول وعد بالدفع من (ب) قدره ٥٠٠ جنيه وفتح حـ / وديعة قدره ٥٠٠ جنيه . ولو طالب الشخص (ب) بقيمة حـ / الوديعة نقدا فان فى امكان البنك أن يعطيها له . وهذه هى النقطة الرئيسية التى كانت منها البداية أن شخصا يصدر وعدا بالدفع للبنك ، ويصدر له البنك حـ / وديعة ، ويمثل حـ / الوديعة اضافة جديدة الى كمية النقود . أن الشخص (أ) الذى يودع نقودا بالبنك التجارى حصل على حـ / وديعة بمقدار ما أودعة ولم يتخلى عن النقود التى قدرها ١٠٠٠ جنيه . وفى نفس الوقت ونتيجة للعادات المصرفية المتبعة والمعروفة لدى البنوك التجارية كان فى الاستطاعه أن تقبل وعدا بالدفع من (ب) وتزيد كمية النقود بمقدار ٥٠٠ جنيه . ونلاحظ أن العمليات لدى بنك الادخار لم تؤدى الى زيادة كمية النقود على الإطلاق . وهذا هو الفرق الرئيسى بين البنوك التجارية وغيرها من الوسطاء الماليين . اننا لم نهتم عند فحصنا لدور البنوك التجارية بالخطوة الاولى التى تطالب بضرورة ايداع أفراد النقود حتى يتمكن البنك التجارى من اصدار حسابات ودائع ، ان هذه لم تكن مهمة لانها لا تزيد من عرض النقود ، وان كانت مهمة من ناحية مسالة توفر السيولة النقدية لدى البنك (وهو موضوع سنعالجه بالتفصيل فيما بعد) . ان اهتمامنا كان باصدار النقود المصرفية ، وقد وجدنا أن البنوك التجارية فقط هى التى تتمتع بقدرة الحصول على وعد بالدفع واصدار نقود ائتمانية جديدة فى صورة حـ / ودائع .

اتضح من المناقشات السابقة أن بنوك الادخار وبقية الوسطاء الماليين غير البنوك التجارية لا يمكنها أن تضيف الى عرض النقود فى المجتمع ، بينما يمكن للبنوك التجارية أن تساهم فى زيادة عرض النقود بخلق حسابات ودائع جديدة • وعلى هذا الاساس فان أمام المؤسسات ورجال الاعمال أن تلجأ (عند قيامها بزيادة الانتاج) الى الاقتراض أما من بنوك الادخار أو من البنوك التجارية ، وللاقتراض من أى من هذه الهيئات اثاره المختلفة على مستوى الاسعار •

فاذا اقترضت احدى المؤسسات من بنوك الادخار فان هذا يتم بأن تصدر المؤسسة وعدا بالدفع الى بنك الادخار ويقوم بنك الادخار باقراض نقود أودعها أشخاص اخرون الى مؤسسة ، والمؤسسة تدفع هذه الاموال الى العمال وأصحاب عوامل الانتاج مقابل الحصول على ناتج• نلاحظ فى هذه الحالة اذن أن عملية الاقتراض ساعدت على زيادة الانتاج ، وفى نفس الوقت لم تزداد كمية النقود فى المجتمع (نقود مدخرة) • ان الزيادة فى الانتاج تتم فى ظل ثبات كمية النقود طالما أن مصدر التمويل هو هيئات الادخار • وبالتالى حينما يزداد الانتاج ، وتكون كمية النقود ثابتة ، فان مستويات الاسعار تنخفض . ولا يكون هناك أى احتمالات أو تفكير فى حدوث حالة تضخم او ارتفاع فى مستويات الاسعار •

وقد يكون الآقراض من بنوك الادخار لا بغرض القيام بعملية انتاج جديد (زيادة الناتج) وانما بغرض التحويل فى ملكية انتاج قائم وموجود فى المجتمع فعلا • فمثلا قد يمتلك شخص من الاشخاص سندا حكوميا أو منزلا أو قطعة أرض •• الخ • ثم يفكر فى شراء سيارة موجودة فى أحد معارض السيارات • وحيث لا يمكن مبادلة المنزل بالسيارة ، فان هناك حاجه الى وسيط للتبادل (النقود) •

وقد يصدر صاحب المنزل وعد بالدفع الى بنك الادخار (بضمان المنزل) ويحصل على قرض (نقود مدخرة بواسطة أفراد اخرين) . فى هذه الحالة تخلى شخص عن حق استعمال ممتلكاته النقدية (مدخرات نقدية) وحصل شخص آخر على هذا الحق (قرض) من أجل شراء سيارة موجودة فى المجتمع. ان كميات النقود ثابتة وكذا حجم الاصول الاخرى فى المجتمع ثابتة ، وبفرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها مثل سرعة دوران النقود وحجم الانتاج ألخ ، فان مستويات الاسعار تبقى على حالها ، ان كمية النقود كانت ثابتة فى هذه الحالة وكذا حجم الانتاج. ان النتيجة التى نخرج بها من هاتين الحالتين السابقتين هى أنه طالما أن عمليات التمويل تتم عن طريق وسطاء ماليين غير البنوك التجارية ، فانه اذا كان هذا التمويل يتم لخلق انتاج جديد فان مستويات الاسعار تنخفض ، واذا كان هذا التمويل يتم لاجل تحويل فى ملكية أشياء قائمة ، فان مستوى الاسعار يبقى على حالة ، وفى كلتا الحالتين فلا خوف من ارتفاع مستوى الاسعار .

أما الاقتراض من البنوك التجارية فانه قد تكون له اثار مختلفة بعض الشىء على مستوى الاسعار . فاذا رغبت احدى المؤسسات فى زيادة الانتاج ، وأصدرت لذلك وعد دفع الى أحد البنوك التجارية للحصول على حساب وديعة لدفع التزاماتها لاصحاب عوامل الانتاج ، فانه فى هذه الحاله يتم زيادة كمية النقود وفى نفس الوقت يزداد الانتاج ، ومع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، فان زيادة الانتاج مع زيادة كمية النقود فى نفس الوقت تؤدى الى بقاء مستويات الاسعار على حالها . ان الاقتراض من البنوك التجارية لزيادة الانتاج (مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها) يؤدى الى ثبات مستويات الاسعار ، أما الاقتراض من بنوك الادخار لزيادة الانتاج ، فانه يؤدى الى انخفاض الاسعار .

والاقتراض من البنوك التجارية قد لا يكون من أجل زيادة الانتاج وانما من أجل الحصول على انتاج قائم وموجود فعلا (تحويل فى الملكيه) . وفى مثل هذه الحالة سنجد ان شخصا يرغب فى الحصول على سلعة يمتلكها الغير (سيارة مثلا) مقابل سلعة يمتلكها هو نفسه (منزل) وحيث ان صاحب السيارة يرغب فى الحصول على نقود وليس على منزل مقابل التخلى عن السيارة فان عملية ائتمان يجب أن تتم . فاذا أصدر صاحب المنزل وعدا بالدفع الى احد البنوك التجارية وحصل على حساب وديعة (نقود مصرفيه) من أجل شراء السيارة ، فانه فى هذه الحالة تكون كمية النقود قد ازدادت فى نفس الوقت الذى تكون فيه كمية السلع والخدمات ثابتة فى المجتمع . وطالما ان كمية النقود قد ازدادت مع بقاء حجم الانتاج ثابتا ، فان مستويات الاسعار لابد أن ترتفع (وذلك بشرط بقاء الاشياء الاخرى على حالها) . ان البنوك التجارية فى امكانها اذن ان تؤدى الى ارتفاع الاسعار اذا كان خلق حسابات الودائع من أجل التحويل فى ملكية السلع والخدمات الموجودة فى المجتمع فعلا وبشرط بقاء بقية المتغيرات الاخرى فى المجتمع على حالها .

ولتلخيص ما سبق نذكر أن الاقتراض أو الائتمان قد يكون من بنوك تجارية أو من وسطاء ماليين أخرين غير البنوك التجارية مثل بنوك الادخار . ويتم التأثير على مستويات الاسعار حسب طبيعة الائتمان كالاتى :

الائتمان من البنوك الادخار { من أجل زيادة الانتاج ← انخفاض الاسعار
من أجل تحويل ملكية ← بقاء الاسعار على حالها

ئتمان من بنوك تجاريه	(ارتفاع مستوى الاسعار ← من أجل زيادة الانتاج
	(من أجل تحويل ملكية ← بقاء الاسعار على حالها

ونلاحظ من هذا الحديث السابق أن التمويل من بنوك الادخار قد يؤدى الى انخفاض الاسعار أو بقاء الاسعار على حالها ، أما الائتمان من البنوك التجارية فقد يؤدى الى بقاء الاسعار على حالها أو ارتفاع الاسعار • ان ارتفاع مستويات الاسعار (ظاهرة التضخم) وهى ظاهرة لاتسر كثيرا من الاشخاص قد تأتى الى الوجود بفعل البنوك التجارية ، ومن هنا كان مصدر الاهتمام بقدرة البنوك التجارية على خلق النقود المصرفية لما لذلك من أثاره ليس فقط على حجم الانتاج وانما أيضا على مستوى الاسعار •

٤ ـ العلاقة بين خلق الائتمان واضافة السيولة الى الاصول المختلفة :

ان قدرة البنوك التجارية على زيادة كمية النقود المصرفية والتأثير على مستويات الاسعار تثير مزيدا من التساؤل عن العبارة المألوفة وهى أن (البنوك التجارية تخلق الائتمان) أو أنها تخلق نقودا مصرفية • ان السؤال الذى يهمنا هو معرفة مدى صحة هذا التعبير وهو ان البنوك التجارية (تخلق ائتمانا) ، لانه كما نرى فان هذاالتعبير يعطى البنوك التجارية مقدرة فائقة وهى المقدرة على (خلق) النقود • والواقع أن من يتمعن فى عملية خلق حسابات الودائع لدى البنوك التجارية سيجد ان هناك تجاوزا من جانبنا فى استخدام لفظ (خلق) الودائع ، فالبنوك لا تخلق شيئا من لا شئ ان الحصول على حساب وديعة لدى البنك التجارى يتم بأن يصدر صاحب الحساب وعدا بالدفع الى البنك بقيمة هذا الحساب • ان الخطوة الاولى فى زيادة كمية النقود المصرفية تأتى من جانب الافراد باصدار وعد الدفع • ان

ماتفعله البنوك التجارية بعد هذه الخطوة هو اضافة السيولة الى قيمة وعد الدفع ، وذلك بفتح حساب الوديعة • ان كل ماتفعله البنوك التجارية هو تلبية رغبة أصحاب وعود الدفع فى تحويل قيمة هذه الوعود الى صورة أكثر سيولة وهى حـ / الودائع • وبالتالى فانه لزيادة كمية النقود يلزم أن تتطابق رغبة الافراد فى اصدار وعود بالدفع مع رغبة البنوك فى تحويل قيمة هذه الوعود الى صورة سائلة • ان صاحب المنزل الذى يرغب فى الحصول على سيارة ، اصدر وعد دفع (بضمان المنزل) من أجل الحصول على السيارة ، وتم تحويل قيمة هذا الاصل (المنزل أو وعد الدفع) الى صورة سائلة (حـ / الوديعة) بواسطه البنك التجارى • ان البنوك التجارية اذن لاتخلق شيئا من لاشيء ، وليس لها (بمفردها) أيه قدرة على زيادة كميه النقود ، وكل ماتفعله هو اضافة السيولة الى قيمة الاصول • ان ما أخذ عليه الكثيرين من ترديد استخدام لفظ (خلق الائتمان) لربما يرجع السبب فيه الى التركيز على البنوك التجاريه دون أخذ الصورة كاملة بادخار مصدرى وعود الدفع فيها• وكلما قابلنا اصطلاح خلق النقود المصرفية أو خلق الائتمان ، وهو ما جرت العادة على استخدامه فى كثير من كتب النقود والبنوك فاننا نجب أن نتقبله على اعتبار أنه يشير الى فكرة اضافة السيوله الى قيمة الاصول •

٥ ـ قدرة البنوك على خلق الودائع :

أوضحت المناقشات السابقة ان البنوك يمكنها خلق النقود المصرفية (او حسابات الودائع) عندما تقبل نقدا من الافراد أو عندما تحصل على وعد بالدفع منهم • غير أن البنوك لا يمكنها أن تتمادى فى قبول وعد الافراد بالدفع واقراضهم باصدار حساب وديعة • فالبنوك لن تكون مستعدة فى كل وقت لقبول رغبات أى فرد يتقدم اليها طالبا الحصول على قرض أو سلفة (بتقديمه وعد بالدفع) ومطالبة البنك بفتح حساب وديعة له •

والسبب فى امتناع البنوك عن اصدار مزيد من حسابات الودائع فى وقت معين هو ضرورة احتفاظ البنوك بنسبة احتياطى نقدى لمواجهة طلبات الافراد النقديه هذه النسبة من الاحتياطى النقدى هى التى تقرر الحد الذى يتوقف عنده البنك أو البنوك فى اصدار حسابات الودائع ٠ وفيما يلى نقوم بتوضيح نسبة الاحتياطى النقدى هذه وكيفية كونها حدا على خلق الودائع :

لنفترض أن أحد الافراد يرغب فى الحصول على حساب وديعة لدى احد البنوك ٠ ان احدى الطرق المعتادة هى تقديم نقد للبنك واستبدالة بحساب الوديعة ٠

وبالنسبة للبنك فان البنود الاتية تظهر فى سجلاته :

اصول	البنك الوطنى	خصوم
١٠٠٠٠ جنيه نقدا بالخزينة	/	حساب وديعة ١٠٠٠٠ جنيه

فاذا لم يقم البنك بقبول وعد بالدفع وتقديم سلفيات أو قروض الى افراد اخرين ، فان العرض الكلى للنقود يكون ثابتا ، فكل ماحدث هو أن فردا قد استبدل مجموعة من العملات (نقود) بنوع أخر من النقود هو حساب الوديعه ٠

وفى هذه الحالة يمكننا ان نذكر ان البنك يحتفظ بنسبه ١٠٠٪ من الاحتياطى النقدى ، أى أن قيمة الاصول النقدية السائلة التى يمتلكها البنك تعادل تماما قيمة الودائع التى يمتلكها الافرد ٠

وقد يكون السبب فى احتفاظ البنك ب ١٠٠٪ من اصوله فى صورة نقد ســـائل هو اعتقاد البنك أن الافراد المودعين قد يحضروا فجأة اليه ويستبدلون حسابات الودائع التى حصلوا عليها بالنقود التى أودعوها بالبنك . ولذلك يحتاط البنك لهذه الاحتمالات المفاجئة ويحتفظ بكل نقودهم سائلة . ومن هنا كانت العبارة أن (نسبة الاحتياطى) القائمة هى ١٠٠٪ . غير ان عادات الافراد غالبا ما تكون أكثر مرونه ، فاذا أودع الفرد أو الافراد مبلغ ١٠ الاف جنيه فى البنك فيحتمل (عادة) أن يطلب الافراد مثلا مبلغ ٢٠٠٠ جنيه نقدا ويحتفظون بالباقى (٨٠٠٠ جنيه) لدى البنك لمدة زمنيه أطول ، ويلزم للبنك أن يحتفظ دائما فى هذه الحالة بمبلـــغ ٢٠٠٠ جنيه كاحتياطى نقدى لا يمكنه أن يتصرف فيه ــ أى أن نسبه الاحتياطى فى هذه الحالة هى ٢٠٪ من الوديعة الاصلية . ويمكن للبنك فى هذه الحالة أن يقبل اعطاء سلفيات أو قروض (يقبل وعود بالدفع) فى حدود مبلغ ٨٠٠٠ جنيه وان يفتح حسابات ودائع بهذا المقدار . وحينئذ تصـــبح ســجلات البنك كالاتى :

اصول	البنك الوطنى	خصوم
١٠٠٠٠ جنيه نقدا بالخزينة		حساب وديعه ١٠٠٠٠ جنيه
٨٠٠٠ قروض وســـلفيات		حســاب وديعة ٨٠٠٠ جنيه

وتوضح سجلات البنك الآن أنه قبل وعودا بالدفع واقرض الافراد فى حدود مبلغ ٨٠٠٠ جنيه وأنه احتفظ بمبلـــغ ٢٠٠٠ جنيه نقـديه ، ويمثل الاحتياطى النقدى ٢٠٪ من الوديعة الاصلية . وهذا يعنى أنه لو قام أصحاب السلفيات بطلب قيمة سلفياتهم نقدا أو بتحويل حســـاباتهم لبنوك أخرى بسحب هذه الحسابات وايداعها لدى البنوك الاخرى فان الســـلامة المالية

للبنك لن تتأثر وسيكون فى امكان البنك تلبية الرغبات النقدية لاصحاب الوديعة الاصـــليه (فى حدود ٢٠٠٠ جنيه) وكذا تلبية الرغبات النقدية لاصحاب القروض فى حدود (٨٠٠٠ جنيه) ٠

واحدى الملاحظات الهامة التى يجب أن نلاحظها الان هى أن هذا البنك لم يكن فى امكانه أن يضاعف من قدر الوديعة الاصـلية ، بل كانت اقصى مساهمة له فى خلق الودائع هى فى حدود جزء من الوديعة النقدية الاصلية وليس فى امكان البنك ـ فى مثالنا هذا ـ ان يضاعف من حجم الودائع الى مقدار ٥٠٠٠٠ جنيه مثلا فقد يظن البعض أن البنك يجب أن يحتفظ ب ٢٠٪ احتياطى نقدى ، وقد حصل على وديعة أولية قدرها ١٠٠٠٠ جنيه يمكن ان يقبل وعودا بالدفع ويخلق ودائع فى حدود ٥٠٠٠٠ جنيه ٠ هذا الاعتقاد غير صحيح بالنسبه لبنك واحد ، فبالنسبة للبنك الواحد أو البنك الفرد ـ وكما ذكرنا منذ لحظات سابقة ـ لا يمكن ان يزيد حجم الودائع الجديدة أو الودائع المشـــــتقة عن مبلغ ٨٠٠٠ جنيه ٠ فاذا زادت عن ذلك فقد يطالب الافراد بقيمة هذه الحسابات نقدا ، وحينئذ يكون وضع هذا البنك غير سليم ماليا ولن يمكنه ان يلبى طلبات أصحاب الودائع الجديدة بما يترتب على ذلك من اضطراب مالى ٠

الا ان الوضع يختلف الى حد كبير بالنســـبة للبنوك مجتمعة ٠ فانه يمكننا أن نذكر أنه لو حصـــل أحد البنوك على وديعة نقدية قدرها ١٠٠٠٠ جنيه فان فى امكان البنوك (مجتمعة) أن تخلق حسابات ودائع فى حدود ٥٠٠٠٠ جنيه ، وذلك طالما كانت نسبة الاحتياطى المطلوبة هى ٢٠٪ ٠

ويمكن توضيح قدرة البنوك فى مجموعها على مضاعفه حجم الوديعة النقدية الاصلية اذا ذكرنا أنه عندما يتسلم البنك الاول الوديعة الاصلية

وقدرها ١٠٠٠٠ جنيه فانه يمكنه أن يقرض ويخلق ودائع فى حدود ٨٠٠٠ جنيه ، فاذا قام أصحاب الودائع الجديدة بسحبها نقدا وايداعها لدى بنك أخر ، فان هذا البنك الثانى يستطيع أن يقيد مبلغ الـ ٨٠٠٠ جنيه كوديعة أصلية ، ويمكنة خلق وديعة جديدة (مراعيا نسبة ٢٠٪ احتياطى) قدرها ٦٤٠٠ جنيه . واذا قام أصحاب الودائع الجديدة بسحب مبلغ الـ ٦٤٠٠ جنيه وايداعها بنكا ثالثا فان هذا البنك الثالث يمكنه خلق ودائع جديدة قدرها ٥١٢٠ جنيها . ويمكننا ايضاح الصورة التى تتضاعف بها الودائع الجديدة لدى النظام المصرفى عموما باستخدام الجدول الاتى :

التوسع فى الودائع على أســاس احتياطيات نقدية بالنسبة للنظام المصرفى فى مجموعه

الودائع النقدية الجديدة التى يتسلمها البنك	الاحتياطيات النقدية التى يحتفظ بها ٢٠٪	حسابات الودائع الجديدة ـ نقود الودائع
البنك الاول ١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٨٠٠٠
البنك الثانى ٨٠٠٠	١٦٠٠	٦٤٠٠
البنك الثالث ٦٤٠٠	١٢٨٠	٥١٢٠
البنك الرابع ٥١٢٠	١٠٢٤	٤٠٩٦
البنك الخامس ٤٠٩٦	٨١٩	٣٢٧٦
بقية البنوك التاليه ١٠٣٨٤	٣٢٧٧	١٣١٠٨
المجموع الكلى ٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠

ويجب أن توضح هنا أن فى هذه الامثلة السـابقه أمورا افتراضية ٠ وليست من الواقع العملى ٠ ففى افتراضنا أن كل مبلغ يتم سحبه من بنك من البنوك سوف يودع فى بنك أخر ، هو أمر نظرى بحت فليس شرطا أن يتم ذلك دائما وكثيرا ماتتسرب النقود من البنوك الى التداول خارج النظام المصرفى ٠ فاذا وضع مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه فى البنك الاول ، وتوسع هذا البنك فى خلق الودائع بمقـدار ٨٠٠٠ جنيه فليس شرطا أن يذهب هذا المبلغ الاخير بأكملة الى النظام المصرفى ، فقد تبقى ٦٠٠٠ جنيه من هذا المبلغ داخل النظام ويتسرب مبلغ ٢٠٠٠ جنيه الى خارج النظام المصرفى ويبقى متداولا فى يد الافراد ٠ بل ان جزءا من هذا المبلغ قد يعود الى نفس البنك الاول ٠ ولا بد أن يكون واضحا أنه باختفاء جزء من هذه النقود من النظام المصرفى فان قدرة البنوك على خلق الودائع سوف تنخفض أو تنكمش بأربعة أضعاف مافقدته من احتياطى نقدى ٠

كذلك افترض المثال السابق أن كل بنك فى الجهاز المصرفى سـوف يحتفظ بنسبة ٢٠٪ احتياطى ، وليس شرطا أن تتبع كل البنوك هذه النسبة فقد يحتفظ بعضها بنسبة ٣٠٪ أو ٤٠٪ احتياطى ٠ كذلك أيضا افترض المثال أن البنوك ستكون مستعدة للتوسع فى السلفيات لكل من يتقدم بطلبها ، وكذلك كان الافراد فى رغبة أكيدة للحصول على هذه السلفيات وليست هذه أمور ضرورية فى دنيا الواقع ٠

الفصل السادس

الربحية السيولة

البنك كمشروع تجارى :

أوضحت المناقشة السابقة أن الفكرة الأساسية فى نشاط البنك التجارى هى قبوله لوعود بالدفع واصدار حسابات ايداع مقابل هذه الوعود . وتمثل وعود الدفع التى يقبلها البنك ما يمتلكه البنك من أصول ، وتمثل حسابات الايداع ما على البنك من خصوم .

واذا كان لهذا النشاط المصرفى أثره الكبير على مستوى النشاط الاقتصادى فى المجتمع ، فان لهذا النوع من الخدمات المصرفية أثره على البنك التجارى نفسه كوحدة انتاجيه تؤدى خدمة اقتصادية . فالنبك التجارى ، كمؤسسه انتاجية تؤدى خدمة مصرفيه ، تبحث من وراء أداء هذه الخدمة الى الحصول على ربح .

مصادر الربح للبنك :

والربح هو صافى الدخل بعد دفع التكالف اللازمة . وكلما زاد الدخل ـ مع ثبات التكاليف أو زيادتها بمعدل اقل من معدل زيادة الدخل ـ كلما زاد الربح . ويحصل البنك على زيادة فى دخله كنتيجة لاحتفاظه بحجم أكبر من الاصول . فاصول البنك والتى تتكون أساسا من وعود بالدفع فى صورة قروض وسلفيات ، تتم مقابل معدل يدفعه المقترض للبنك نتيجة استعماله للقروض . فالبنك عندما يقبل وعدا بالدفع قدره

١٠٠ جنيه يتم سداده بعد سنة مثلا ، يقوم بفتح حساب دائن (حساب وديعة) لصاحب الوعد • على أن مقابل اصدار هذا الحساب يطلب البنك عادة فائدة قدرها مثلا ٥٪ من قيمة هذا الحساب (القرض) يدفعها المقترض للبنك • وتعتبر الفوائد مصدرا أساسيا من مصادر الدخل لدى البنك ، بل هى تكون النسبة الكبرى من دخل البنك •

وليست أصول البنك من القروض والسلفيات بالمصدر الوحيد لدخل البنك • فهناك أنواع أخرى من الأصول يمكنها أن تدر أيضا دخلا للبنك ، وهناك أصول لا يمكنها أن تدر دخلا على الاطلاق • فاحتفاظ البنك بنقدية بالخزينة ، يمثل احتفاظه بأصول لا تدر أى دخل ، كذلك فان شراء البنك لأوراق مالية كأسهم وسندات ، يمثل احتفاظ البنك بأصول تدر ربحا • وهكذا نرى أن أصول البنك تتدرج فى قدرتها على تحقيق دخل للبنك • فهناك أنواع من الاصول يكون الدخل منها منعدم ، وأنواع تدر دخلا منخفضا ، وأنواع أخرى تدر دخلا مرتفعا • فاعطاء البنك قرضا لمدة سنة قد يكون بسعر ٥٪ فائدة ، ولربما احتفظ البنك بأسهم مالية لاحدى الشركات لكان معدل الربح عليها مثلا ١٠٪ ويبدو أن هناك ارتباطا أكيدا بين معدل العائد وبين المخاطر التى يتعرض لها الاصل المحتفظ به •

مخاطر الاحتفاظ بأصول :

والواقع أن أصول البنك تتمتع بدرجات مختلفة من المخاطر فى الاحتفاظ بقيمتها • فاحتفاظ البنك بنقود سائله فى الخزينة ، يمثل احتفاظ البنك بأقل الاصول تعرضا للتغير فى القيمة • ويتضح من ذلك مقارنة احتفاظ البنك بنقود فى الخزينة باحتفاظ البنك باسهم مالية • فاذا كان هناك اتجاه هبوطى فى قيمة الأوراق المالية فان أصول البنك تصاب بخسارة محققة • ولاشك أن للخسارة فى قيمة الأصول أثرها السىء على

جانب الخصــوم ، أو التزامات البنك قبل الغير • فحيث أن الأصــول تعادل دائما الخصوم ، فان انخفاض قيمة الاصـــول لابد وأن يؤثر عـلى قيمـــة الخصوم ، وبخفض هذه القيمة يعجز البنـــك عن الوفاء بالتزاماته • واذا حدث شك من جانب الأفراد فى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته فان ذلك سيؤدى الى اندفاع الأفراد على البنك مطالبين بودائعهم : وحيث لا يقوى البنك على الوفاء بها فان النظام لابد وأن ينهار •

يتضح مما سبق أن البنك فى اختياره لاصوله المختلفة يجب أن يراعى احتمالات الخسارة التى تتعرض لها هذه الأصول • وبالتالى لا يســتطيع البنك أن يتغالى فى قبول وعود بالدفع قد تزيد من دخله وأرباحه ، ولكنها تعرضه للمخاطر • كذلك من اللازم أن يحتفظ البنك بقدر من أصـــوله فى حالة نقدية سائلة حتى يمكنه أن يواجه طلبات المودعين من نقـــد ســائل ، بسرعة ودون خسارة تذكر ، وحتى تستعمل هذه القيمة النقدية فى تلبية طلبات العملاء من النقد فورا عند الطلب •

الموازنة بين الربح والخسارة :

ومن التضليل بمكان ان يذكر الفرد أن البنك يسـعى جاهدا لتعظيم حجم أرباحه ، بالحصـــول على أقصى ربح ميكن ، ومن التضليل أيضــا أن نذكر أن البنك ســوف يتعهد بأن يبتعد عن هذا الهـــدف أو أن يتغيب عن تحقيقه لمدة طويلة • فالبنك عادة ، وسواء كان يهدف الى الحصـول عـلى أقصى ربح ممكن ، أو الى مجرد الحصـــول على قدر معين من أرباح ، يقـابل أمورا صعبة فى الموازنة بين الحصول على أرباح مستقبلة والحصول عـــلى أرباح حالية • فالسياسات الخاصة بمحفظة الأوراق المـالية والتى تؤدى الى الحصـــول على اقصى ربح ، قد تؤدى نفسها الى تقليل الأرباح بشـــدة ، وربما الى الخسارة ، فى الفترات المستقبلة •• ويكون السبب فى ذلك هو

ان هذه السياسات تؤدى الى نفور العملاء ونقص ثقتهم فى البنك ولربما الى انهيار البنك بأكمله • ومن ناحية أخرى فان بعض السياسات التى تهدف الى الحصول على أقصى ربح ممكن فى المستقبل البعيد ، قد يؤدى الى أرباح غير مرضية على الاطلاق فى الأمد القصير ، ولربما الى خسارة محققه • ومما لا شك فيه أن البنوك تختلف فى الطرق التى تستعملها لتحقيق التوازن بين أرباحها المستقبلة والحالية وكذلك يختلف هذا التوازن فى ذات البنك الواحد بين فترة وأخرى • ومن النادر حقا أن يكون هناك بنكا يهتم كل الاهتمام بالحصول على أقصى ربح فى الفترة الحالية على حساب الأرباح فى فترات مستقبلة • ان غالبية البنوك تسعى لان تكون مؤسسة انتاجية قائمة بممارسة نشاطها ولفترة طويلة من الزمن تأمل فيها من تحقيق مستقبل أفضل وأرباح أكثر • ولعل هذا هو أحد الأسباب الرئيسية التى تدعو البنوك الى الاحتفاظ بدرجه معقولة من السلامة المالية والسيولة النقدية •

سلامة الأصول :

يقصد بسلامة الاصول ثبات واستقرار قيمة الأصل مع مرور الزمن • وليس هناك قطعا أى بنك يشكو من (خطورة) ارتفاع قيمة أصوله • ولكن (خطورة) انخفاض قيمة الاصول هى مصدر كل اهتمام • وهناك عادة ، مصدرين رئيسيين للخطر فى كل عمليه التزام بدين وهما : (١) احتمال أن المدين لن يدفع ما وعد به من أصل الدين والفوائد المستحقة (٢) احتمال ارتفاع أسعار الفائدة ، وبالتالى انخفاض القيمة الرأسمالية للأصل ، حتى لو قام المدين بدفع كافه ما عليه من ديون • التى تتعلق بمستوى أسعار الفائدة فى المستقبل • وبعض الالتزامات التى وهكذا يتوقف تقدير المخاطرة فى أصول معينة الى حد ما على التوقعات تتمتع بكافة السلامة المالية عندما تكون أسعار الفائدة ثابتة نسبيا أو من المتوقع انخفاضها ، تصبح شديدة المخاطرة عندما يكون هناك ارتفاع فى

سعر الفائدة . ولعل هذه الامور شيئا معتادا فى حالة الالتزامات طويلة الأجل .

وكما ذكرنا من قبل ، فان ما يمتلكه البنك من وعود بالدفع يختلف اختلافا كبيرا فيما تتمتع به من درجات السلامة والخطورة المالية . ولتوضيح هذا مرة أخرى نذكر فى حالة وجود نوعين متطرفين من الاصول المالية ، وهى حالة أصول قصيرة الاجل لمقترضين لا يشك فى اعطائهم السلفيات والقروض ، وحالة أصول طويلة الاجل تتمتع بقدر من الضمان المالى أقل بكثير من حالة الاصول قصيرة الاجل . هذا الاختلاف فى درجات المخاطرة يصطحب عموما باختلاف فى قدر معدلات الفائدة ، ومن الصعب بمكان أن نقول ما اذا كان هذا الاختلاف فى معدل الفائدة يعوض من درجة المخاطرة بدرجة عادلة ، أو بدرجة تفوق أو تقل عما يعتبر تعويضا عادلا لدرجة المخاطرة . ويواجه كل بنك مشاكل معقدة عندما يتخذ قرارا بأنواع وقدر المخاطرة التى يتحملها . فاذا اتخذ البنك قرارا بالاحتفاظ بأسلم أنواع الاصول المالية ، فان أرباح هذا البنك تكون أقل ما يمكن . وأكثر من هذا ، فان البنك قد يفشل فى مقابلة الطلبات المعقولة لعملائه من أنواع القروض التى يرغبون فيها . ولربما حصل مثل هذا البنك على شهرة سيئة بأنه لا يمكن الاعتماد عليه فى الحصول على قروض واعتباره مصدرا للسلفيات ، وفى هذه الحالة قد يفقد البنك عملاءه ، وأصوله التى لابد وأن تتسرب الى بنوك أخرى .

ومن ناحية أخرى فان هناك مخاطر حقيقية فى الاحتفاظ بأصول لا تتمتع بقدر كاف من السلامة المالية . والسبب فى هذا أن البنك قد يعانى من خسائر كبيرة على الاصول ذات المخاطرة العالية حتى أن العائد الصافى على هذه الاصول يكون أقل مما هو عليه على الاصول ذات السلامة المالية

الزائدة • وبالاضافة لذلك أيضا فان الخسارة الكبيرة ، أو حتى مجرد احتمالات هذه الخسائر لها أثرها السيء على مستقبل البنك •

قدرة البنك على تحمل المخاطر :

والبنوك التجارية عادة ما تكون محدودة فى قدرتها على تحمل المخاطر بسبب ارتفاع نسبة الخصوم النقدية الى مجموع الاصول • فغالبا ما لا تزيد نسبة رأس مال البنك التجارى عن ١٠٪ من مجموع الاصول • وتمثل نسبة ال ٩٠٪ الباقية خصوم ، معظمها ودائع لها قيمة نقدية ثابتة ، فاذا انخفضت قيمة أصول مثل هذا البنك بأكثر من ١٠٪ ، فانه يصاب بخسارة محققة ، فقيمة أصول البنك تصبح أقل من قيمة خصومه والتزاماته ناحية المودعين • وقد يضطر البنك الى غلق أبوابه فى مثل هذه الحالة من أحوال الخسارة • ودائما ما يواجه البنك نتائج خطيرة قبل أن تتدهور قيمة أصوله الى درجة تنمحى معها قيمة رأس مال البنك ، ويصبح البنك معها فى موقف غير سليم • فحينما تنخفض قيمة رأس المال ، فان المودعين يصابون بكثرة الشك فى أمور البنك وتصرفاته ويواجه البنك مشاكل جدية فى اجتذاب ودائع العملاء ، بل حتى فى مواجهة الاحتفاظ بالودائع القائمة • مثل هذه الاوضاع لها آثارها السيئة على قدرة البنك فى منح الائتمان •

تستطيع البنوك أن تحافظ على درجة معقولة من السلامة المالية بطريقين مختلفتين : (أ) بزيادة رأسمال البنك ، (٢) بالمحافظة على السلامة المالية للاصول الموجودة لدى البنك • ان احدى طرق زيادة رأسمال البنك هو عن طريق الاحتفاظ بالارباح • غير أن هذه الطريقة لها حدود واضحة • فاذا كانت الارباح منخفضة ، فان الزيادة فى رأس المال تأخذ وقتا طويلا حتى ولو امتنع البنك كلية عن دفع أية أرباح الى أصحاب

رأس المال . والى ذلك الحد الذى يخفض فيـــه البنك من دفع الارباح فان قيمة الاسهم المالية لذات البنك تصبح معرضه للخسارة المالية . غـير أن البنك يستطيع ان يزيد من القيمة الصافية لاصوله ببيع مزيد من أســـهم رأس المال وعندما يفعل البنك ذلك ، فقد يشعر بتبرير لقبوله نسبة أكبر من الاصول ذات المخاطر المرتفعة ، وهكذا يزيد البنك من أرباحه . الا أن هناك أيضا حدا على مدى امكانية قيام البنك بمثل هذا العمل بطريقة مريحة فتدل الخبرة على أن البنوك تستطيع أن تحصل على معدل ربح مساو لمعدلات الارباح فى الصـــناعات الاخرى فقط اذا ما احتفظت بقدر من الاصول يدر ربحا ، وعلى الا تتعدى قيمة هذه الاصول قيمة رأس المال بأكثر من حدود معقولة . وفى مرحلة معينة يرى البنك أنه ليس من المربح أن يتوســـع فى زيادة رأسماله بالنسبة الى بقية الأصول ، ويلزم البنك اذن أن يقيد من حجم المخاطر التى يتحملها .

وهكذا ، فعند تكوين هيكل محفظه الاوراق الماليه **Portfolio composition** يواجه البنك عديدا من المشاكل فى موازنة السلامة المالية مع الربحية فالبنك يجب أن يقرر مقدار المخاطر التى تلحق بالأنواع المختلفة من الأصول الممكن الحصول عليها وأن يقارن المخاطر المقدرة بأسعار الفائدة المختلفة التى تفرض عليها وان يعتبر كل من النتائج قصيرة الاجل وطويلة الأجل ، ثم يقرر هذه الموازنة ، فاذا انحاز البنك بعيدا عن السلامة المالية فانه لن يواجه فقط بأرباح غير عادلة بل أيضا ســوف يواجه بمطالب من العملاء التى لا يمكن تلبيتها ، واذا انحاز البنك الى جانب تحمل المخـــاطر فانه قد يواجه كوارث مالية أو على الاقل يعرض قدرته على جذب الودائع الى المخاطر . والبنك يجب أن يتذكر دائما حاجته الى السيولة . ونناقش فيما يلى هذه المشكلة :

سيولة البنك Bank Liquidity

نعني بلفظ السيولة قدرة البنك على مواجهة التزاماته بسرعة ودون خسارة تذكر • وكما لاحظنا من قبل فان البنوك التجارية يجب أن ترعى بانتباهها مبدأ السيولة وذلك على غير العادة لدى مؤسسات الائتمان الاخرى كهيئات الادخار وشركات التأمين • ولعل السبب في ذلك هو النسبة المرتفعة لخصوم البنك اذا ما قورنت بأصوله النقديه ، وأيضا لطبيعة الخصوم التي هي في العادة قصيرة الاجل ، فالودائع تحت الطلب يجب أن تدفع فورا عند طلبها أما الودائع الآجلة فيجب أن تدفع بعد وقت قصير جدا من طلبها ، فالبنوك الحديثه تعمل على افتراض أنه ليس كل ودائعها أو حتى نسبة كبيرة من هذه الودائع سوف يتم سحبها في مرة واحدة أو حتى بعد فترة قصيرة ، وبالرغم من ذلك فان كل بنك يجب أن يكون مستعدا أن يؤدي مدفوعات صافية من نوعين : (١) أن يقابل مسحوبات من النقود لاغراض التداول ، (٢) أن يغطي ما يطلب منه من أرصدة كنتيجة للمقاصة مع البنوك الاخرى ، وبعض هذه المطالب لها صفة الانتظام أو الدوريه أو يكون لها مواسم تزداد فيها عن غيرها ، ويمكن للبنك أن يتنبأ بها بدرجة دقيقة وأن يستعد لمواجهتها • وان عدم المقدرة على مواجهة هذه الطلبات تعني فورا فشل البنك أو على الاقل تقليل ثقة الافراد في أعماله •

ويستطيع البنك ـ بالطبع أن يقوم بأداء دوره بأمان كامل play it safe عن طريق أن يحتفظ بنقد يعادل كل التزاماته ، الا أن آثار مثل هذا الاجراء خطيرة على دخل البنك • فبمجموعة من الاصول التي تدر ربحا والتي تعادل فقط قيمة رأس المال فان اجمالي دخل البنك لن

يغطي نفقاته • ومن ناحية أخرى يستطيع البنك أن يختار أصولا لا يحكمه فى اختيارها الا دافع الدخل وليس السيولة • هذا الاجراء أيضا يؤدى الى كارثة ماليه بل ربما الى نهاية حتمية لوجود البنك • وهكذا فانه حتى فى تكوين هيكل محفظة الاوراق المالية يجب على البنك أن يوازن بين رغبته فى الدخل وبين رغبته فى السيولة • وعادة ما يحاول البنك أن يشترى أى قدر من السيولة بأقل تكلفة ممكنة مقدرة بتضحية فى الارباح الصافية ، ولكل بنك فرد مصدرين رئيسيين للسيولة هما الاقتراض من الغير ، وبيع جزء مما يمتلكه من الاصول •

مصادر متاحة للسيولة :

ويعتمد القدر من السيولة الذى يتطلب البنك توافره فى أصوله على مقدرة البنك على الاقتراض وعلى تكلفة الاقتراض ، فاذا تأكد للبنك أنه يستطيع أن يقترض مبالغ كبيرة دون عناء وبأسعار فائدة منخفضة فانه يمكن للبنك أن يعتمد الى حد كبير على مصدر الاقتراض كوسيلة للحصول على السيولة وبالتالى فان البنك يحتفظ بقدر أقل من الاصول السائلة • ولكن اذا كانت قدرة البنك على الاقتراض غير متأكد منها أو اذا كان هناك عناء فى الاقتراض • أو اذا كانت تكلفة الاقتراض أعلى من العائد الذى يحصل عليه البنك من أصوله فان البنك لابد وأن يحتفظ بقدر أكبر من الاصول السائلة •

ان أحد المصادر المتاحة للبنك للاقتراض هى البنوك المركزية ، فالبنك المركزى نادرا ما يرفض أن يقرض بنوك تعانى من نقص فى احتياجاتها ، وان كانت البنوك المركزيه لا تدع هناك سرا فى اذاعة حقيقة أن مصدرها يجب أن يكون نادر الاستعمال • فالبنوك المركزية تؤكد أن الاقتراض هو امتياز تمنحه وليس حقا من حقوق البنوك التجارية وهى تذكر البنوك بأن التقليد الشائع يسير ضد الاقتراض المستمر وتستخدم فى ذلك وسائل

الضغط الادبى لتحث المقترضين على عدم الاقتراض وتشجعهم على دفع ما عليهم من ديون ، ولربما ترفع البنوك سعر اعادة الخصم فى بعض الاحيان. ومصدر آخر من مصادر الاقتراض هو اقتراض البنوك من بعضها البعض . وهو اجراء عادة ما تلجأ اليه البنوك .

ولاسباب متعددة مثل الخوف من أن البنك لن يكون فى امكانه أن يقترض أو أن التقليد السارى هو عدم الاقراض الدائم أو أن تكلفة الاقتراض مرتفعة فان البنك يحتفظ بجزء من أصوله فى صورة شديدة السيولة .

ومرة أخرى فاننا نؤكد أن ما نعنيه بلفظ سيولة هو قدرة البنك على استبدال أصوله بنقود بسرعة ودون خسارة تذكر . ان النقود فى ذاتها تتمتع بنوع نسبى من الاستقرار ومن الممكن الحصول عليها لاغراض الدفع الفورية دون تكلفة تذكر . والاصول الاخرى تمتاز بالسيولة بقدر ما تشارك به خصائص النقود من سيوله . وتعتمد سيولة الاصل جزئيا على طبيعة هذا الاصل نفسه وجزئيا على الترتيبات والتنظيمات التى يمتاز بها السوق النقدى . هكذا فان وعود الدفع قصيرة الاجل ضد مدينيين لا يجوز الشك فى قدرتهم على سداد الائتمان تتمتع بسهولة أكبر مما تتمتع به وعود الدفع طويلة الأجل والتى يشك فى قدرة أصحابها على سدادها . وأن السندات التى تتمتع بسوق نقدى حسن التنظيم لابد وأن تكون سيولتها أكثر من السندات التى ليس لها سوق نقدى .

وعادة ما يكون متاحا لدى البنوك عددا كبيرا من أنواع الاصول التى تختلف درجة سيولتها . وضمن أكثر الاصول سيولة نجد بند النقدية بالخزينة والودائع لدى البنوك المركزية ، والودائع لدى البنوك الاخرى والقروض تحت الطلب العاجل ، وكذا القروض القصيرة الاجل للحكومات.

ومن الاصول الاقل سيولة نجد بند السلفيات للعملاء ــ السندات طويلة الاجل ــ وعموما فانه كلما ازدادت درجه سيولة الاصل كلما نقص العائد على الاصل ، وان المحتفظين بالاصول المالية يجب أن يكونوا مســتعدين للتضحية ببعض من السيولة اذا رغبوا فى الحصول على دخل وأن يضحوا بجزء من الدخل اذا رغبوا فى الحصول على سيولة . ويواجه كل بنك اذن مشكلة الموازنة بين رغبته فى الحصول على دخل وبين رغبته فى الحصــول على سيولة . ويكون منحنى طلب البنك على السيولة عادة ذو انحدار من أعلى الى أسفل . فبعض السيولة تكون هامة جدا لدرجة أن البنك ، وعند الضرورة ، سوف يضحى بجزء من الدخل لشراء هذه السيولة وســوف يشترى مزيدا من هذه السيولة بأقل قدر ممكن من التكلفة مقدرة بالتضحية فى أرباحه .

ويحسن أن نذكر أن الاحتياطيات القانونية اللازمة ليست أصلا هاما من الاصول الســائلة للبنك . ان النقدية بالخزينه والودائع لدى البنك المركزى والتى من المطلوب قانونيا أن يحتفظ بها البنك لا يمكن أن يتحصل عليها البنك ويقدمها كمدفوعات للغير فى أى وقت . ان الاحتياطات التى تفوق هذه النســبة القانونية هى فقط التى يمكن أن تكون متاحة لهذا الغرض . ولكن الاحتياطيات القانونية يمكن أن توفر قدرا من الســيولة لايام قليلة ذلك لانه ليس من الضرورى للبنك أن يقابل نسبة الاحتياطيات القانونية كل يوم ولكن عليه أن يواجه متوســط هذه النسبة خلال فترة معينة قد تكون أسبوع أو شهر حسب ما يقرره النظام المصرفى .

ولنفرض أن بنكا من البنوك كان عليه أن يقدم مدفوعات اما كنقــد أو مدفوعات لبنوك أخرى كنتيجة لخسائر فى قدر ودائعه . يستطيع البنك أن يمول هــذه المدفوعات من احتياطياته القــانونية الى ذلك الحد الذى تنخفض به الاحتياطيات القانونية للبنك ، والتى تعادل الخسارة فى الودائع

مضروبة فى نسبة الاحتياطى المطلوب • فمثلا اذا كانت نسبة الاحتياطى هى ١٠٪ فان كل خسارة فى الودائع قدرها جنيه واحد تؤدى الى خفض الاحتياطى بمقدار ١٥ قرشا وسوف تحرر فقط هذا القدر من النقود لاغراض المدفوعات • أما بقية الـ ٨٥٪ فيجب أن يتم الحصول عليها من مصادر أخرى ، وكلما قلت نسبة الاحتياطى المطلوبه كلما زادت نسبة الاموال المطلوبة لاغراض الدفع والتى يجب أن يتحصل عليها من مصادر اخرى •

ويستطيع البنك ، بالطبع ، أن يحتفظ بقدر من السيولة فى صورة نقدية بالخزينة وودائع لدى البنك المركزى تفوق نسبة الاحتياطى النقدى أو أن يحتفظ بقدر أكبر من الودائع لدى مجموعة أخرى من البنوك • الا أن هذه الاصول شديدة السيولة لها ضرر هام وهو ان هذه الاصول لا تدر دخلا • ويضطر رجال البنوك اذن أن يحتفظوا بجزء كبير من أصولهم فى صورة أصول سائلة لا تدر دخلا •

ويجب الا نفترض ان نسبة الاصول السائله الى مجموع اصول البنك هى نسبة ثابتة • فمثلا قد تحتفظ البنوك بدرجة كبيرة من السيولة اذا كان العائد على الاصول السائلة يعادل تقريبا العائد على الاصول الاقل سيولة ، وقد تقل نسبة احتفاظ البنك بالسيولة اذا كان العائد على الاصول السائلة قليلا وتسمح البنوك بانخفاض سيولتها من أجل ارضاء الطلبات المتزايدة للعملاء على القروض •

ترتيب سيولة الاصول :

ويمكننا أن نذكر أن من عادة البنوك أن تضع أصولها فى صورة تظهر بها الاصول السائلةاولا ثم الاصول الاقل سيولة حتى يسهل المقارنة بين أصول البنك المختلفة •

ولعل أيسر الاصول سيولة هي النقدية بالخزينة التى يحتفظ بها البنك ، اذ يستطيع البنك ان يتصرف فيها فورا عند طلب العملاء نقدا • ويعتبر ضمن الاصول الشديدة السيولة الودائع النقدية التى يحتفظ بها البنك التجاري لدي البنك المركزى ، وهذه تمثل أموال فائضه لدى البنك التجارى ويعتبر نفسه دائن بها لدى البنك المركزى ويطلبها فى الوقت الذى يحتاج فيه الى نقد لتلبيه رغبات المتعاملين •

ويحاول كل بنك من البنوك التجارية آن يحتفظ بنسبة من هذه الودائع السائلة تتمشى مع عادات الافراد فى هذا المجتمع الذى يتواجد فيه البنك • وحيث تنتشر العادات المصرفية واحتفاظ الافراد بودائعهم مدة طويلة فى البنك واستعمالها فقط عن طريق الشيكات المصرفية وليس عن طريق السحب النقدى المباشر فان نسبة بند الاحتياطى النقدى Cash Reserve والذى يشمل النقدية بالخزينة ولدى البنك المركزى ، الى بقيه أصول البنك تكون نسبه صغيرة للغاية • أما المجتمعات التى لا ينتشر فيها الوعى المصرفى بدرجة كافية ، ويكثر فيها سحب الافراد نقدا لما يتسلموه من شيكات مصرفية ، فان نسبة الاحتياطى النقدى التى يحتفظ بها البنك التجارى يجب أن تكون نسبة مرتفعة •

وتمثل الاموال تحت التحصيل In course of collection البند التالى فى ترتيب سيولة الاصول • وتتضمن الاموال تحت التحصيل مجموعة الارصدة التى تدين بها البنوك الاخرى للبنك التجارى والتى لم يتسلمها البنك بعد • ومثال ذلك أن يمتلك البنك شيك مسحوب على بنك آخر وحتى يصل الاشعار الخاص بتحصيل هذا الشيك فان قيمته تظهر فى بند أموال تحت التحصيل • وعادة ما تأخذ عملية تحصيل الشيك وقتا قصيرا لا يتعدى عدة أيام • وقد يعتبر البعض أن هذا البند يمثل نقدا سائلا حيث

أن ثقه البنوك فى بعضها يجب أن يكون شيئا أكيدا وان أمر الحصول على ديون البنك لدى غيره من البنوك هى مسـألة أيام لا أكثر . غير أن هذا الاعتقاد يصبح شيئا ضعيفا حينما نعلم أن النقدية داخل خزينة البنك هى أمرا ، مهما يكن ، يختلف عن النقدية التى يمتلكها البنك ولكنها فى خزائن البنوك الاخرى ، فليس هناك أكثر من ثقة واطمئنان غير تلك التى تتوفر فى ثقة البنك فى خزائنه . وبالاضافة لذلك فان بعض الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى قد تكون بدون رصيد ولا يتم تحصيل قيمتها نقدا .

ويأتى فى المرتبة التالية لترتيب سيولة الاصول بند **القروض تحت الطلب** أو التى تستحق بعد فترة قصيرة **money at call & short notice** والتى تعودت البنوك أن تقرضها الى السماسرة وتجار الاوراق المالية فى أسواق النقد فى بعض الدول الغربية . وهنا يقرض البنك ما يفيض عن حاجته من أموال الى من يحتاجها من سماسرة الاوراق المالية فى البورصات لاغراض تمويل عملياتهم فى سوق النقد والمال ، ولكن يكون الاقراض لفترة زمنية قصيرة جدا أو عند الطلب حيث قد يحتاج البنك فجأة لهذه الاموال ، وعادة ما لا تتعدى مدة هذه القروض الايام القليلة أو الاسبوع . ويستفيد البنك من هذه القروض بحصوله على سعر فائدة كان سيحرم منه لو بقيت أرصدته النقدية عاطلة دون استغلال .

(٤)

هناك أيضا بند **الكمبيالات المخصومة** **Disccounted Bill** ويشمل الاوراق الماليه والكمبيالات التى تخصمها البنوك أو تعيد خصمها . ويشمل هذا البند أيضا أذونات الخزينة التى تشتريها البنوك التجارية .. وتفضل البنوك أن تتعامل فى الكمبيالات وفى أذونات الخزانة لقصر المدة التى يستحق بعدها استرداد قيمة هذه الاوراق ولما تدره من عائد للبنك . كما أن عنصر المخاطرة فى هذه الاصول يكون عادة منخفضا ، لتوفر الثقة ،

فى اذونات الخزانة وارفض البنوك قبول كمبيالات والاقراض عليها الا اذا كانت بين بيوت تجارية ذات سمعة عالية ومركز تجارى موثوق به . كذلك فان فى امكان البنوك التجارية اذا احتاجت الى نقد ســـائل أن تقوم باعادة خصم هذه الاوراق التجارية لدى البنك المركزى والحصول مقابل ذلك عـلى نقـــود . وفى امكان البنك أن يرتب احتفاظه باذونات الخزينه وكمبيالات تستحق فى مواعيد تتوافق مع رغبة البنك فى الحصول على كميات صغيرة أو كبيرة من الاموال . ومن أمثلة الاستثمارات التى يحتفظ بها البنك شرائه لسندات حـكومية طويلة الاجل أو بشراء أسهم مالية للشركات الـكبيرة . ومن طبيعة الاستثمارات طويلة الاجل أن يصعب تحويلها الى نقد سـائل بسرعة ، وعادة ما تتحمل البنوك خسارة مالية اذا أسرعت فى اســـترداد القيمه النقدية لهذه الاستثمارات بتقديم مجموعة كبيرة منها الى الســـوق فتقل قيمتها كذلك اذا ارتفعت أسعار الفائدة فى المدة الطويلة فان قيمة ما يمتلكه البنك من استثمارات مالية تنخفض .

ومن الاصول التى يصعب تحويلها الى نقد سائل ما يقدمه البنك من قروض الى عملائه فى صورة **ســحب على المكشــوف** . ومن الصعب أن يتم سداد المبالغ التى يتم سحبها على المكشوف حيث أن من يحصل على هــذه المبالغ ينفقها فور اســـتلامها على شراء السلع الضرورية أو ســداد الديون الاخرى التى دفعته الى السحب على المكشوف . ومن المستبعد أن يحصل البنك على قيمة ما يسحب منه على المكشوف فورا وعند طلبه لهذه المبـالغ من العملاء . فكثيرا ما يحتاج الامر الى بعض الوقت الذى يمكن أن يسددوا فيه ما يطلبه منهم البنك .

مقاييس السيولة :

ولتقدير نسبة سيولة الاصول التى يحتفظ بها البنك التجارى يمكننا

أن نستخدم واحدا من المقاييس الثلاثة التالية وان كان كل منهم يعبر عن مستوى مختلف من مستويات السيوله :

١ ـ نسبة الرصيد النقدى = $\frac{\text{النقديه بخزينة البنك}}{\text{الودائع}}$

٢ ـ نسبة الاحتياطى النقدى = $\frac{\text{الرصيد لدى البنك المركزى + النقدية بخزينة البنك}}{\text{الودائع}}$

٣ ـ نسبة السيولة = $\frac{\text{الرصيد لدى البنك المركزى + النقدية بخزينة البنك + أصول نقديه أكثر سيولة}}{\text{الودائع}}$

ولعل المقياس الثالث للسيولة هو أكثر المقاييس أهمية من حيث نظرة البنك الى فكرة الربحية والسيولة . فالمقياس الاول والثانى يوضحان نسبة أصول لا تتحصل على أية ارباح . أما المقياس الثالث فيحتوى على نسبة من الاصول تدر ربحا ، وفى نفس الوقت يمكن اعتبارها نقودا ، او بالاصح يمكن تحويلها الى نقود بسرعة ودون خسارة تذكر .

ويذكر البعض المجموعة التاليه من العوامل التى تؤدى الى زيادة نسبة الرصيد النقدى لدى البنك التجارى :

١ ـ ايداع نقود جديدة من جانب الافراد والهيئات .

٢ ـ سداد قروض كان البنك قد أقرضها للمتعاملين .

٣ ـ تحقيق رصيد دائن للبنك قبل البنوك الاخرى .

٤ ـ الاقتراض من البنك المركزى .

٥ ــ زيادة رأس المال ٠

والتجاء البنك الى أحد هذه العوامل يؤدى الى زيادة نســـبة الرصيد النقدى وبالتالى يسمح للبنك بزيادة قروضه وخلق مزيد من حســـابات الوديعة ٠

ولا شك أن التأثير على العوامل السابقة تأثيرا عكسيا يؤدى الى خفض نسبة الرصيد والى الحد من مقدرة البنك على خلق الائتمان ٠

وفى دراســتنا للبنوك المركزية ســـوف يتضح مدى امكانية البنك المركزى فى التأثير على قدرة البنوك التجارية فى خلق الودائع ٠

الفصل السابع

التضخم ومستوى الأسعار

تحتل دراسة ظاهرة التضخم مكانا رئيســيا فى دراســات النقود والبنوك ، ويرجع ذلك أساسا الى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى الذى كان يربط دائما بين الزيادة فى كمية النقود وارتفاع مستويات الاسعار . وقد جرت العادة على النظر الى موضــوع التضخم بكثير من الخوف وعدم الثقة ، ذلك ان آثاره ليست دائما واضحة المعالم لعامة الافراد بل أنه أيضا دليل وجود أخطاء شائعة فى الاقتصاد القومى لا يســتطيع الشــخص العادى أن يتلمســها . ان رد الفعل النفسى السيء الذى يســببه التضخم يرجع فى كثير من الاحوال الى الاضرار التى يســـببها لمعتقداتهم ومبادئهم . أن من مبادىء عامة الافراد أن الوقوع فى الدين أمرا غير مرغوبا فيه ، وأن الادخار فضيلة ، وأن المقامرة والمضاربة تضر بمصالح الاقتصـــاد القومى . ويأتى التضخم فيكافىء المدين ويعاقب الدائن ، وكذا يمنح للمقامرة والمضـــاربة فرصة ليس لها مثيل ، ويضر بالمدخرين فتنخفض قيمة مدخراتهم من نقود بسبب ارتفاع الاســـعار ، وتذهب فى الهباء كل آمالهم فى تأمين وضمان مستقبلهم .

وبالإضافة الى ما سبق فان ظاهرة التضخم أصبحت أمرا شـائعا فى كثير من دول العـــالم اليوم وأصبحت كثيرا من الحكومات تهتم برســـم السـياسات الماليه والنقدية لمحاربة التضخم أكثر من اهتمامها بمشـــاكل الكســـاد والبطالة . لكل هذه الاسـباب السـابقة سـوف نعطى لموضوع التضخم مزيدا من الاهتمام فى الدراسة الحالية ، خاصة وأن هذا الموضوع

قد كثرت فيه الكتابات الحديثة ونغيرت بذلك كثيرا من المفاهيم التى جرت العادة على تواجدها فى عديد من الكتابات التقليدية ٠

وسوف نعالج الموضوعات الرئيسية للتضخم بالترتيب الآتى :

أولا : معنى التضخم وقياسه ٠

ثانيا : أسباب الاهتمام بالتضخم ٠

ثالثا : أنواع التضخم وأسبابه ٠

رابعا : علاج التضخم (وسنفرد لذلك فصلا خاصا) ٠

أولا ـ معنى التضخم وقياسه

زيادات متوالية ولفترة زمنية كافية :

ويشير لفظ (التضخم) الى الزيادات المتوالية فى المستوى العام للاسعار والتى تبقى لفترة زمنية معينة ٠ ومعنى هذا الاصطلاح يحيط به الغموض الى درجة كبيرة ولاعتبارات متعددة : فليس هناك اجماع فى الرأى على درجة ارتفاع المستوى العام للاسعار ، ولا على المدة اللازمة لبقاء هذا المستوى المرتفع حتى يمكن تبرير استخدام لفظ التضخم ٠ مثال ذلك اذا ارتفع المستوى العام للاسعار بمقدار ٥ر٠٪ (نصف فى المائة) لمدة ثلاثة أشهر ٠ فهل يعتبر هذا تضخما أم أن هذا الارتفاع الطفيف فى مستوى الاسعار ولتلك الفترة الزمنيه القصيرة هو أمرا ضئيل الاهمية لا يبرر استخدامها للفظ التضخم ٠ ان أولى المشاكل التى تقابلنا اذن فى مفهوم

التضخم تتعلق بدرجة الارتفاع فى مستوى الاسعار وكذا بطول الفترة الزمنية التى يبقى خلالها مستوى الاسعار مرتفعا حتى يمكننا أن نفرق بين ما هو تضخم وبين ما هو استقرار نسبى فى مستوى الاسعار • وبالرغم من أن الفرق بين الثبات النسبى فى مستوى الاسعار وبين ما يطلق عليه تضخم هو فرق غامض الى حد ما ، الا أن فكرة التضخم لها أهميتها الكبيرة ومن الضرورى ألا نخلط بين فكرة التضخم وغيرها من الافكار • ان الزيادة فى كمية النقود ليست تضخما ، وبالرغم من أنها فى بعض الاحوال قد تسبب تضخما • وكذا العجز فى ميزانية الحكومة (انفاق الحكومة أكثر من ايراداتها) ليس تضخما ، وان كان ذلك يسبب تضخما اذا حدث فى ظل ظروف معينة • أن الزيادات الفردية فى الاسعار ، أو حتى الزيادات فى مجموعات كبيرة من الاسعار مثل أسعار السلع غير الزراعية ليست تضخما• ان الفترات القصيرة من الزيادات المعقولة فى مستوى الاسعار لا تعتبر عادة تضخم ، وما من شك فى أن هذا التعليق الاخير يظهر بوضوح خطورة استخدام لفظ التضخم فى كثير من الاحوال •

فكرة متوسط الاسعار :

فى الواقع أنه من الافضل بكثير أن يحضر فى ذهننا عند الاشارة إلى التضخم بأنه ارتفاع مستمر لفترة زمنيه فى مستوى الإسعار ، فكرة أن مستوى الاسعار يعكس لنا متوسط الاسعار فى المجتمع • ففى أى مجتمع اقتصادى تحدث دائما تغيرات فى هيكل الاسعار • فأسعار بعض المنتجات نجد أنها متزايدة ، وأسعار بعض المنتجات الاخرى على حالها • أن التغيرات فى هيكل الاسعار أمر يمكن توقعه فى أى وقت من الاوقات ، وما لم تحدث مثل هذه التغيرات فلا بد أن ينتابنا القلق ، ذلك أن مثل هذه التغيرات تعكس عمليات مستمرة من التغيرات فى فنون الإنتاج ، وأنواع المنتجات

وفى تفضيلات المستهلكين ، فبعض الاسعار لابد وأن ترتفع فى وقت من الاوقات لربما معلنة بذلك عن أن أفراد جدد أقبلوا على سلعة لم يكن هناك اقبالا عليهـــا من قبل • وتلك طبيعة المجتمعـــات المتحركة النامية المليئة بالحيوية تنخفض فيها أسعار بعض السلع وترتفع أسعار بعض الســـلع الاخرى ، بعكس المجتمعات الساكنة التى تبقى فيها الاشـــياء على حالها ، وحيث ان التضخم يتضمن زيادة فى مستوى الاسعار ، فلابد أنه يعبر اذن عن الزيادة فى متوسط الاسعار ، ان مستوى الاسعار المرتفع هو النتيجـــة الصافية لحالة الاسعار فى المجتمع فى المتوسط ، بعد أن أخذنا فى الحسبان أن أسعار بعض السلع قد انخفضت وأن أسعار السلع الاخرى قد ارتفعت وان متوسط هذه الاسعار فى النهاية كان مرتفعا •

أوضحت المناقشـــه الســـابقة أن التعبير عن التضـــخم بانه ارتفاع فى مستوى الاسعار ، هو تعبير يحوى فى طياته فكرة متوســـط الاســـعار • ولذلك فقد يتقبل كثير من الافراد تعريف التضخم بأنه ارتفاع فى متوسط أسعار المنتجات • ويلاحظ أنه يحتمل وجود ارتفاع فى متوسط الاســـعار حتى ولو ارتفعت أسعار القليل جدا من المنتجات اذا كانت مهمة أو اذا كانت أسعارها قد ارتفعت بدرجة كبيرة ، فالزيادة فى سعر الاقلام الرصاص لن تؤدى الى نفس الاهمية التى تؤدى اليها الزيادة فى أسعار الســـيارات أو بعض المواد الغذائية • فعند حساب متوسط الاســـعار يجب أن نأخذ فى الاعتبار الاهمية النسبية للسلع التى يجرى حساب متوسط أسعارها وذلك بطريقة احصائية ســـليمة • فعند ارتفاع أســـعار هذه المنتجات المهمة فى المجتمع سنجد أن مستوى الاسعار ، أو متوسط الاسعار سوف يرتفع •

مقياس التضخم :

ان أحد مقاييس التضخم المبسطة هى الرقم القياسى لمستوى الاسعار والمرجح بكميات السلع • ولشرح هذا المقياس يمكننا أن نفترض مثلا أن

سعر احدى السلع قد ازداد من عشرة جنيهات هذا العام الى عشرين جنيها فى العام التالى • وبالنسبة لهذه السلعة فان مستوى الاسعار قد ارتفع بمقدار ١٠٠٪ • ويلاحظ أن حساب ارتفاع السعر بنسبة السعر فى سنة المقارنة الى السعر فى سنة الاساس أو السنة الاصلية يتم عادة باعتبار أن السعر فى سنة الاساس يمثل ١٠٠٪ والرقم القياسى للاسعار يمثل النسبة المئوية التى وصلت اليها مستويات الاسعار ، بالنسبة الى سنة الاساس ، وفى المثال السابق اذا اعتبرنا أن سعر سنة الاساس (١٠ جنيهات) يمثل ١٠٠٪ فان سعر سنة المقارنة (٢٠ جنيها) يصبح ٢٠٠٪ •

الا أن حساب الرقم القياسى بالطريقة السابقة يمثل نوعا من المبالغة حيث أنه يأخذ فى الحسبان عنصر الاسعار فقط دون أهميه هذه الاسعار • فاذا ذكرنا مثلا أن أسعار الاقلام الرصاص ارتفعت الى ٤٠٠٪ بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية الى ١٥٠٪ فما من شك أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية أمرا له أهميته الكبيرة والتى تفوق كثيرا أهمية ارتفاع أسعار الاقلام الرصاص •• ولذلك يجب إعطاء وزن خاص أو أهمية خاصة لكل نوع من أنواع السلع عند حساب الرقم القياسى لمستوى الاسعار • ولقد جرت العادة على استخدام كميات السلع كعنصر ترجح به أهمية السلعة • ويتم ذلك بضرب كميات السلعه فى أسعارها ، وكلما زادت أو نقصت كمية السلعة كلما زادت أو نقصت أهميه السلعة • ولذلك يلزم عند حساب الرقم القياسى لمستويات الاسعار أن تنسب الكميات المضروبة فى أسعار سنة المقارنة الى الكميات المضروبة فى أسعار سنة الاساس ، ويجب أن تكون الكميات ثابتة فى هذه الحالة حتى تظهر فقط آثار التغيرات فى مستوى الاسعار • فاذا رمزنا الى :

كميات سنة الاساس بالرمز ك •

وكميات سنة المقارنة الرمز $ك_1$.

وأسعار سنه الاساس بالرمز ع .

وأسعار سنة المقارنه بالرمز $ع_1$.

فان حساب الرقم القياسى لمستوى الاسعار لمجموع السلع يتم كالآتي :

$$\frac{\sum ك_0 \times ع_1}{\sum ك_0 \times ع_0} \times 100$$

وترمز العلاقة ($\sum$) الى كلمة مجموع ، والرموز السابقة كلها تعنى أن الرقم القياسى لمستوى الاسعار تم حسابه بنسبة مجموع حاصل ضرب كميات السلع لسنة الاساس × أسعار سنة المقارنة الى مجموع حاصل ضرب نفس الكميات في أسعار سنة الاساس ، كل هذا × ١٠٠ .

وفى صورة مثال يمكن أن نذكر البيانات التالية عن كميات وأسعار مجموعة من السلع فى المجتمع ثم نقوم بحساب الرقم القياسى لمستوى الاسعار لنفس هذه المجموعة .

السلعة	كميات سنة الاساس ك ٠	أسعار سنة الاساس ع	اسعار سنة المقارنة ع
أ	١٠	٨	٦
ب	٢٠	٦	١٢
حـ	١٠	١٢	١٥
ء	٢٠	١٠	١٤

جدول يمثل كميات واسعار بعض السلع لحساب الرقم القياسى .

$$\text{الرقم القياسى لمستوى الاسعار} = \frac{\sum ك_0 \times ع_1}{\sum ك_0 \times ع_0} \times 100$$

$$\text{الرقم القياسى لمستوى الاسعار} = \frac{14\times 20+15\times 10+12\times 20+6\times 10}{10\times 20+11\times 10+6\times 20+8\times 10} \times 100$$

$$= 140$$

ونلاحظ من هذا الجدول السابق ومن حساب الرقم القياسى للاسعار أن هذا الرقم يبلغ ١٤٠ بالنسبة لسنة الاساس وهى ١٠٠ ، أى أن مستوى الاسعار قد ارتفع بمقدار ٤٠٪ عن سنة الاساس • ونلاحظ أيضا أن كميات سنة الاساس ثابتة لاتتغير حتى يظهر فقط التغير فى مستوى الاسعار المرجح بالكميات • والواقع أن هناك طرق أخرى متعددة لحساب الرقم القياسى لمستوى الاسعار بطريقة تظهر فيها أهمية السلع المختلفة ويتم دارسة هذه المقاييس المختلفة بصورة أكثر فى مجال علم الاحصاء ، ونحن نكتفى لاغراض دراسة التضخم بهذه الفكرة المبسطة لقياس التغيرات فى مستوى الاسعار •

انواع مختلفة من الارقام القياسية :

أوضحت المناقشات السابقة لمعنى التضخم وقياسه ، الى ان التضخم عموما هو ارتفاع فى متوسط أسعار المنتجات • ويمكن أن نتساءل عند هذا الحد عن مدى امكانية استخدام رقم قياسى واحد يعبر عن سلوك متوسط أسعار المنتجات فى المجتمع • والواقع ان فكرة استخدام رقم قياسى واحد يعبر عن متوسط اسعار جميع السلع في المجتمع هى فكرة غير عملية الى حد كبير • ففى المجتمعات الاقتصادية تختلف طبيعة السلع الموجودة وكذا طبيعة النشاط الاقتصادى مما يحتاج الى استخدام انواع مختلفة من الارقام القياسيه • فمثلا هناك مجموعة السلع الاستهلاكية فى المجتمع والتى يهتم

غالبية أفراد الشعب باسعارها • وكذا السلع الرأسمالية والتى تعطى رجال الاعمال اهتماما كبيرا للتغيرات فى اسعارها • وكذلك هناك البضائع التى يتم تداولها فى سوق تجارة الجملة ، وكذا السلع الزراعية والسلع الصناعية كل هذه مجاميع مع السلع وانواع من النشاط الاقتصادى لها طبائع مختلفة ولذا يصبح أمرا غير منطقيا أن تندرج جميعها فى رقم قياسى واحد لمستوى الاسعار •

ولعل السبب أيضا فى أن وجود رقم قياسى واحد لمستوى أسعار جميع السلع هو أمراً غير منطقيا ، ما نلاحظة من أن هذا الرقم (وهو متوسط أسعار أساسا) لابد أن يتأثر بمختلف العناصر التى تتكون منها • فاذا ارتفعت أسعار السلع الرأسمالية بشدة ، فان هذا يرفع من مستوى الاسعار الموحد ، وقد يصبح هذا الاخير (مستوى الاسعار الموحد) رقما مضللا عن سلوك مستويات الاسعار بالنسبة للمستهلكين مثلا •

مما سبق يتضح اذن أنه لا يوجد رقم قياسى واحد لاسعار جميع السلع انما يوجد أرقام قياسية متعددة مثل الرقم القياسى لاسعار السلع الاستهلاكية ، أو الصناعية ، أو أسعار الجملة •• الخ •

وهكذا نرى أن (التضخم) و (ثبات مستوى الاسعار) هى مصطلحات تشير الى مستوى (عام) للاسعار ، وان معنى هذه المصطلحات لن يتكامل حتى يتوفر مجموعة من السلع المتجانسة فى طبيعتها والتى يمكن بالاشارة الى هذه السلع أن نتحدث عن مستوى معين من الاسعار • وحيث أن الهدف الغالب للنشاط الاقتصادى هو امداد المستهلكين بالسلع والخدمات ، فان وجود رقم قياسى لاسعار السلع الاستهلاكية (أو كما يطلق عليه فى بعض الاحيان الرقم القياسى لنفقة المعيشة) يصبح أمرا ضروريا ومهما ، وسنعود بعد قليل الى مناقشة هذا النوع من الارقام القياسية بطريقة أكثر تفصيلا •

بعض المشاكل الفكرية الموجودة في حساب الارقام القياسية :

نلاحظ عند حساب الرقم القياسى لمستوى الاسعار اننا نقارن كميات وأسعار سنه المقارنة بكميات وأسعار سنة الاساس ، مع ثبات الكميات فى سنوات الاساس والمقارنة حتى تظهر التغيرات فقط فى الاسعار ، فالكميات استخدمت لاعطاء وزن أو أهمية للسلع الداخلة فى حساب الرقم القياسى . والواقع أن حساب الرقم القياسى بهذه الطريقه يحمل فى طياته عدة مشاكل من الصعب التخلص منها .

وأول المشـــاكل التى يحتويها (مقياس التضخم) هى عدم أخذه فى الحسبان اختلاف أنواع السـلع من سـنة الى أخرى . فمثلا عند مقارنة مستويات الاسـعار فى سنة ١٩٦٠ بأسعار سـنة ١٩٥٠ فانه من المفروض أن نقارن أسـعار (نفس كميات) سـنة ١٩٦٠ باسـعار (نفس هذه الـكميات) سـنة ١٩٥٠ حتى يظهر التغير فى مسـتوى الاسـعار . ولـكن هذا الثبات فى كميات السلع بل وفى أنواعها لا يمكن أن يحدث فى الواقع. فكميات السلع التى وجدت سنة ١٩٥٠ تختلف كثيرا عن كميات السـلع سنة ١٩٦٠ . فكميات سلع ١٩٦٠ أصبحت تشتمل على سلع عديدة لم تكن توجد سنة ١٩٥٠ ، وكذلك اختفت سلع كثيرة سنة ١٩٦٠ وكانت موجودة سنة ١٩٥٠ ، ان سلعة الطرابيش قد اختفت وكذا أطواق (الهولاهوب) . وظهرت سلع أخرى جديدة مثل التليفزيون والراديو الترانزستور فى هـذه الحالة التى تختلف فيها الكميات من سنة لاخرى يصبح من الصعب القـول بأن الارتفاع فى مستويات الاسعار كان تضخميا ، لان السـلع التى تحسب أسعارها مختلفة فى الواقع .

والمشـكلة الثانية التى يحتويها مقياس التضخم هى عدم أخذه فى الحسبان التغير فى جودة السلعه . فحتى اذا افترضنا ان نفس نوع السلعة

لم يتغير ، فاننا من الصعب أن نتقبل القول بان جودة السلعة لم تتغير ، ان كثيرا من السلع تتغير فى جودتها من سنة الى أخرى . فسلعة مثل السيارات تتغير من عام الى آخر ، ومن الصعب أن نفصل بين التغيرات فى الثمن نفسه وبين التغيرات فى الثمن الملتصقه بالتغيرات فى جودة الناتج . فاذا استجد هذا العام نوع من السيارات يزدد طوله ٢ بوصة ، وتزداد قوته بـ ١٠ حصان ، بينما ارتفع ثمنه بمبلغ ٣٠٠ جم عن العام الماضى ، فانه من الصعب أن نفرق بين الزيادة فى الاسعار بسبب التغير فى الجودة والزيادة الصافية فى الاسعار والتى تعتبر تضخما . بل ان الامر يزداد تعقيدا فى هذه الحالة المذكورة اذا علمنا أن أسعار السيارات فى ارتفاع مستمر سنويا ، وفى نفس الوقت تتحسن جودتها مع مرور الزمن ، فهل هذا الارتفاع فى السعر يعتبر تضخما أم أنه يعود الى جودة السلعة ؟ أن الاجابة على هذا الاستفسار هى أمرا صعبا للغاية حيث أن تقييم الجودة يختلف من وجهه نظر لاخرى .

ولبيان أنه من الصعب الحكم على أن ارتفاع الاسعار كان بسبب التضخم وليس بسبب التحسن فى الجودة نذكر أحد الامثلة عن ارتفاع الاسعار وسنشاهد أن بعض الافراد تعتبر هذا الارتفاع تضخما بينما الآخرين يعتبرونه ارتفاعا فى الاسعار بسبب التحسن فى الجودة . فاذا افترضنا أنه أعطيت لبعض الافراد مبلغ ١٠٠٠ جنيه وأنه ترك لهم الخيار فى شراء منتجات سنة ١٩٤٨ بأسعار سنة ١٩٤٨ أو منتجات سنة ١٩٦٢ بأسعار سنة ١٩٦٢ ولكن لا يمكنهم المزج بين الاثنين . فى مثل هذا الاختيار فان كثيرين سوف يفضلون السيارات البسيطة الاقل تكلفة ويفضلون أنواع الافلام الاسود والابيض والمربعة الصغيرة ويفضلون نوعا من التليفزيون دون صورة ملونة ونوعا من العلاج الطبى أقل تكلفة ولكن أقل جودة . فى هذه الحاله نجد آن هؤلاء الافراد يعتبرون ان أسعار سنة ١٩٦٢

تمثل تضخما وأن نفس منتجات سنة ١٩٤٨ التي تباع سنة ١٩٦٢ لم تتغير جودتها الى ذلك الحد الذى يبرز هذا الارتفاع فى الاســعار • ومن ناحية اخرى قد نجد أفرادا آخرين يفضلون منتجات عام ١٩٦٢ بأسعار عام ١٩٦٢ موضحين بذلك أنه بالنسبة لهم قد تحسنت جودة السلع وأن قيمة الجنيه قد ازدادت ولم تنخفض وكل فرد يختار سنة ١٩٦٢ بأسعارها ومنتجاتها يكون فى الواقع معبرا عن رأيه فى أن قيمة ال ١٠٠٠ جنيه سنة ١٩٦٢ هى أكثر من قيمتها سنة ١٩٤٨ • وهكذا نجد أنه من الصعب أن نحكم عـلى أن الارتفاع فى أسعار السلع كان مرجعه التضخم وليس التحســن فى جودة السلعة •

والمشــكله الثالثة التى نقابلها عادة عند حســاب ارتفاع الاســعار باســتخدام الارقام القياســيه هى التحيز نحو بيان شىء من الارتفاع فى الاسعار نتيجة عدم اخذ أثر الاحلال فى الحسبان • فعند اتخاذ ســنة من السنوات كأساس للمقارنة ، فاننا افترضنا أن نفس الكميات يتم شرائها فى سنة المقارنة • والواقع أن الكميات لا تثبت دائما فى سنة المقارنة حيث أنه بارتفاع أسعار بعض السلع يقوم الافراد باحلال سلع أخرى محلها وبالتالى يقل مشترياتهم من السلع التى ارتفع سعرها •

وحيث أننا لا نقلل من كميات السلع التى ارتفع سعرها فى ســنة المقارنة فان الاسعار فى سنه المقارنة تظهر بصورة مرتفعة أكثر من اللازم (الاسعار المرتفعه يتم ترجيحها بكميات أكثر من الواقع) •

هذه المشاكل السابقة والمتعلقة باختلاف أنواع السلع وجودتها وأثر الاحلال تمثل بعض المشــاكل الرئيسية التى يمكن أن نصادفها على قياس التضخم ، والتى من الصعب أن نتغلب عليها • غير أن أحد الطرق التى تقلل من أثر هذه المشاكل على قياس التضخم هو أن نحاول دائما أن نقيس التغير

فى مستوى الاسعار بين سنوات متتالية ومتقاربة لان تقارب السنوات عادة ما يعنى أن أنواع السلع وجودتها واحلالها بغيرها لم يحدث الا بصورة بسيطة ، بعكس تباعد سنوات المقارنة فهى تنطوى عادة على أن هذه المشاكل السابقة تكون كبيرة مما يجعلنا نشك فى صحه أن الاختلاف فى الاسعار هو أمرا تضخميا بما تحتويه كلمه تضخم من المفاهيم والانعكاسات المختلفة .

الرقم القياسى لنفقة المعيشة (أسعار السلع الاستهلاكية) :

ذكرنا من قبل أن الرقم القياسى لنفقة المعيشة Cost of living index او كما يسمى عادة الرقم القياسى لاسعار السلع الاستهلاكية ، هو أكثر أنواع الارقام القياسية تعبيرا عن التضخم بالنسبه الى جماهير الشعب . وفى هذا المجال سوف نستعرض طريقة الحصول على هذا الرقم القياسى . وحيث أن الرقم القياسى لاسعار المعيشه والذى تصدره الحكومه الامريكية عن سلوك أسعار السلع الاستهلاكية بالولايات المتحدة هو أشهر أنواع الارقام القياسية شهرة وأكثرها دقة ، لذلك فاننا سنناقش هذا الرقم كمثال لبناء هذه الارقام القياسية .

وفى حساب هذا الرقم القياسى لنفقة المعيشه فان مكتب احصائيات العمل بالولايات المتحدة يتخذ من سنوات ١٩٥٧/١٩٥٩ أساسا لحساباته . وحتى يتم حساب الرقم القياسى فانه يتم تسجيل أسعار السلع الاستهلاكية التى يشتريها شخص افتراضى يمثل مستوى اعتيادى من المستهلكين . ويجب أن تكون المنتجات المشتراة بواسطه هذا الشخص الافتراضى نموذجا لنفس المنتجات ـ ويتم تحديد ذلك بواسطة دراسات متواليه ـ التى يشتريها عامل بالمدينة وكذا عائلات صغار الموظفين . أى أن حسابات هذا الرقم القياسى تأخذ فى الاعتبار ما تشتريه العائلات التى تعيش فى المدن

وليس فى الريف ، وتتسلم دخلا متوســطا ليس مرتفعا ولا منخفضا ولها ذوق أفراد الطبقة المتوسطة المسكن والمآكل واستعمالات الاجهزة المختلفة .

وحيث أن هذه الاسرة هى أسرة افتراضـــية وتمثل متوســـط فهى تتصرف بطريقه شاذة بعض الشىء فهى مثلا تمتلك جزءا من جهاز تكييف هواء وجزءا من ثلاجه وجزءا من سيارة تشتريها كل سنة (حيث أن الافراد الحقيقيون لا يشترون سيارة جديدة كل عام) . ويتم أيضا تحديد العينة المستخدمه واعادة النظر فى سلوك الافراد ناحية شراء مختلف أنواع السلع الاســـتهلاكية مرة كل أربع ســـنوات حتى تكون العينة أقرب الى الواقع المتطور . ويوضـــح مكتب احصـــائيات العمل بكل دقة بعض القيود على استعمال الرقم القياسى لنفقة المعيشـــة ، فهذا الرقم القياسى لا يمثل كل اسعار السلع او الخدمات فى المجتمع وانما يمثل استخدامات أسرة واحـدة بعينها لتوضيح ما حدث لاسعار السلع الاستهلاكيه المرجحة بنســـبة ما تشتريه الطبقه الوسطى فى المدن من هذه السلع والخدمات .

وهذا الرقم القياسى الســـابق له فائدة كبيرة ، فبالرغم من العادات الشرائية لاى فرد مستهلك سواء كان غنيا أو فقيرا ، يسكن فى المدن أو فى الريف ، فانه اذا أبدى هذا الرقم القياسى زيادة مرتفعه فى مستوى الاسعار فانه من المشـــكوك فيه أن يســـتطيع الافراد التهرب من آثار هذه الزيادة . ذلك أنه من المحتمل أن يكون غالبيـــــة الافراد ممن يقومون بشراء ملابس واغذية وعلاج طبى وغيرها من المنتجات الشائعة الاستعمال والتى يتضمنها هذا الرقم القياسى . وبالاضـــافه الى هذا فبينما أن الرقم القياسى لنفقـة المعيشة لا يقيس التغيرات فى مستوى الاسعار عموما فانه من الصـــعب أن نفكر فى عديد من المنتجات سواء كانت منتجات استهلاكية أو انتاجية والتى لا يؤدى التغير فى أسعارها الى التأثير على هذا الرقم القياسى فى النهاية .

ثانيا - اسباب الاهتمام بالتضخم

فى هذا الجزء من الدراسة سوف نناقش الاســباب التى تدعونا الى الاهتمام بظاهرة التضخم ، ولا شك أن الاسباب الرئيسية للاهتمام بالتضخم تنبع اساسا من الاثار الناتجة عنه · وفى مجال الحديث عن آثار التضخم أو أسباب الاهتمام به » يمكننا أن نفرق بين بعض الاسباب القائمة على سوء الفهم والغير صحيحة » وبين ما يمكن أن نســميه ببعض الدواعى السليمه فى الاهتمام بالتضخم ، وحتى تلك الاخيرة ســوف تحتاج الى تفاصــيل فى المناقشة حتى يمكننا بيان صحة هذه الاسباب فى الاهتمام بالتضخم» وسوف نناقش اولا الاسباب غير السليمه او غير الصحيحة ، وهى معانى كثر ترديدها باعتبارها آثار سيئة للتضخم ، وفى حقيقتها عبارات غير ســليمة ولا تمت بصلة الى ظاهرة التضخم ·

اسباب غير سليمة للاهتمام بالتضخم :

١ - التضخم يؤدى الى أخذ الكثير من الجميع ·

هذه العبارة قد تبدوا لاول وهلة أنها صحيحة · الا أن مزيدا من التعمق فى معنى هذه العبارة سوف يوضح مدى عدم دقتها · ان العبارة تشير الى أن ارتفاع الاســعار (التضــخم) يؤدى الى نقص الدخل فى المجتمع بأكمله (الجميع) · وفى صــورة عددية تقول العبارة مثلا انه لو ارتفع مســتوى الاســعار الى الضعف فان الدخل الحقيقى فى المجتمع ينخفض الى النصف ، وهذا بالطبع شيئا خاطئا فارتفاع أو انخفاض جميع الاسعار بنفس النسبة لا يؤثر فى حجم الناتج ولا صلة له به · فلو وجد فى المجتمع ١٠٠ ثلاجــة وثمن الواحدة مائه جنيها ، فان ارتفاع هذا الثمن الى مائتين جنيها لن يزيل من الوجود نصف ثلاجات المجتمع ، ان الثلاجات ستبقى كما هى ١٠٠ ثلاجة

فى المجتمع وكل ما حدث هو أن أسعارها ارتفعت للضعف . فالتضخم اذن لا يؤدى الى أخذ اى شىء من المجتمع ككل . حقيقة أن ارتفاع الاســـعار قد يجعل بعض الافراد غير قادرين على الحصول على السلعه بينما يصبح الآخرون قادرين على ذلك ، الا أن هذه مشـــكلة تتعلق باعادة توزيع الدخل وليس بحجم الدخل فى المجتمع بأجمعه . ويلاحظ اذا أن العبارة التى نتعامل بها تتعلق بحجم الدخل فى المجتمع بأجمعه وتقول أنه ينخفض بارتفاع الاسعار ولقد أوضحنا أن هذا شيئا خاطئا .

والواقع أن حجم الدخل يرتبط أساسا بحجم الخدمات التى يقدمهـــا الافراد . فلو زادات هذه الخدمات (العمل ـ رأس المال ـ الارض ـ القـدرة التنظيمية) فان حجم الدخل يزداد عادة . بل أنه يمكننا القول أيضـــا ان التقدم الفنى منذ الحرب العالمية الثانية قد أدى الى أن الانسان يبذل مجهودا أقل فى انتاج عددا أكبر من السلع والخدمات ، وهكذا وبالرغم من الارتفاع المتواصل فى الاسعار فان حجم الدخل الكلى يتزايد .

٢ ـ التضخم يأخذ معه الارباح بعيدا عن أصحابها .

هذه العبارة قريبة الشبه بالعبارة التى سبق الحديث عنها توا . وهذه العبارة الحالية تذكر ان الفرد حينما يحقق ربحا صافيا ، وفى نفس الوقت يرتفع مستوى الاسعار ، فان ارتفاع مستوى الاسعار يؤدى الى ضياع هذا الربح . فمثلا اذا كان أجر العامل جنيه فى اليوم ويقوم بشراء سلع وخدمات قدرها أيضا جنيه واحد فى اليوم ، ثم ارتفع أجره الى ٢ جنيه فى اليوم، وكذا ارتفع مستوى أسعار السلع والخدمات التى يشتريها الى ٢ جنيه ، فان ارتفاع الاسعار يكون قد أضاع هباء الزيادة فى الاجر . ولذلك يقول كثير

من العمال أن ارتفاع الاسعار قد أخذ بعيدا كل المزايا التى يحصلون عليها من زيادة الاجور ٠

ولكن هذا الجدل السابق الذى يثيره الافراد عن أن التضخم يأخذ معه الارباح بعيدا عن أصحابها يحتوى على بعض المغالطة ٠ ففى كثير من الاحيان يكون مصدر الزيادة فى الاسعار راجعا الى زيادة الاجور التى يطالب بها العمال وزيادة الارباح الاحتكاريه التى يفرضها رجال الاعمال على منتجاتهم ، وهذا ما يؤدى فى النهاية الى رفع الاسعار ٠ فاذا طالب العمال وبقوة نقاباتهم بزيادة الاجور الى الضعف ، ثم كانت النهايه الحتمية لهذا القرار هو زيادة أسعار المنتجات فى المجتمع بقيمة الزيادة فى الاجور ، فليس من حق العمال اثارة ضجة فى هذه الحالة حول أن الزيادة فى الاسعار (التضخم) قد أخذت الارباح بعيدا عنهم ، ذلك أن كل ما حدث وبمنتهى البساطة هو أن العمال قد رفعوا أجورهم وفى نفس الوقت ارتفعت الاسعار بسبب رفع الاجور ٠ ولذلك فانه لم تذهب أية أرباح بعيدا عنهم ، فهم الذين حاولوا زيادة الارباح بدون مبرر ولذلك وعندما ارتفعت الاسعار فقد عادت الاوضاع لما يجب أن تكون عليها ولم يخسر العمال شيئا يمتلكونه من قبل ٠ اننا يمكننا القول فى هذه الحالة أنه كان من الصعب على الافراد أن يتقبلوا حقيقة الموقف وهى أن الزيادات فى نفس أجورهم قد تكون جزءا من نفس الظاهرة التى أدت الى زيادة مستوى الاسعار ، وكنتيجه لزيادة الاجر عن الانتاجية فان الاسعار ترتفع ٠

٣ ـ التضخم يجعل الناس فقراء :

هذه العبارة أيضا قد يتردد استخدامها بواسطه بعض الافراد الذين يشاهدون ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية فى السوق ووجود ظاهرة التضخم بينما فى نفس الوقت تباع السلعة التى ينتجونها بأنفسهم بأسعار مخفضة ٠ وفى هذه الحالة يظن الافراد أنهم يحصلون على دخل أقل من غيرهم

فهم يبيعون منتجاتهم بأسعار رخيصة ويشـــترون منتجات الغير بأســعار مرتفعة ، والنتيجة الحتمية لهذه الظاهرة فى نظرهم هى أنهم أصبحوا فقراء بفعل التضخم • غير أن احتمال الخطأ فى صحه هذه الآراء السابقة كبير ، حيث اننا لا نأخذ فى الحسبان أن انخفاض الاسعار فى بعض الاحيان يكون بفعل الزيادة فى الانتاجية وبســبب التقدم الفنى وانخفاض التكاليف يبيع المنتجين بأسعار أرخص كميات أكبر ويزداد دخلهم الكلى ولا ينخفض •

وكمثال لتوضيح هذا الحديث السابق ، فانه اذا وجد منتج للبيض أن أسعار السلع الاستهلاكية فى خلال الســنوات الماضية قد ارتفعت بمقدار ٢٥٪ بينما انخفض ثمن البيض بمقدار ٢٥٪ ، فلربما شعر هذا الشخص أن التضخم سبب له عدم العدالة ، فهو قد لا يتوقف ليفكر فى أن أســعار البيض كانت ستنخفض بالنسبة للاسعار الاخرى حتى فى غياب التضــخم (ولربما انخفضت أكثر من ذلك) وفى الحقيقة وبالرغم من الانخفاض فى أسعار البيض فقد يكون هو فى وضع أفضل من أسعار سنة ١٩٥٠ مثلا ، فلربما يكون السبب الرئيسى لانخفاض أســعار البيض هو أن مزيدا من البيض يمكن انتاجه بنفس القدر المحدود من الاستثمارات فى هذه الصناعة ، فالانخفاض فى السعر يمثل تحسن فى الانتاجية وليس انخفاضا فى الدخل•

ان معظم التغيرات النسبية فى الاسعار تعكس تغيرات فى الانتاجيه او تغيرات فى اهمية الانواع المختلفة من السلع ، اكثر مما تعكس اثار التضخم ولكن حيث ان التغيرات المختلفة فى الثمن لسلع مختلفة قد تمثل (او كما هو فى حالة منتج البيض تبدو انها تمثل) تغيرات مختلفة فى معدل المدفوعات وحيث انه كثيرا مايحدث هذا فى نفس الوقت الذى توضح فيه ســجلات الحكومة ارتفاعا عاما فى مستوى الاسعار ، فان كل اللوم يقع على التضخم •

ان ميل الافراد عموما الى لوم التضخم لانه يسبب انخفاض مســتوى معيشتهم الاقتصــادى هو مثال على ما نلاحظه عادة من ميل الافراد لمحاولة

ايجاد اسباب مبسطه وانعزالية للصعوبات التى لا يفهمون مصدرها • ففى غياب التضخم ، وفى نفس الوقت اذا حدث انخفاض لمستوى المعيشة فسوف يقع اللوم قطعا على اسباب اخرى •

٤ ـ التضخم الجامح :

ان التضخم الجامح أو كما يسميه البعض التضخم الحلزونى هو احد الآثار السيئة للغاية التى تنتج من حدوث تضخم عادى والذى قديتطور بصورة او اخرى الى تضخم جامح • وان الاهتمام بالتضخم ينبعث الى حد كبير من خوف الافراد من حدوث هذا التضخم الجامح والذى يؤدى الى انهيار العملة ، بل والى انهيار الاقتصاد القومى تماما • والواقع ان هذا التضخم الجامح يذكر الافراد بما حدث فى المانيا فى فترة مابين الحربين او ما حدث فى امريكا من تضخم اثناء الحرب الاهلية ففى المانيا واثناء التضخم الجامح يقدر ان مستوى الاسعار قد ارتفع بمقدار (١٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ مرة) اى الف بليون مرة أو بمقدار تريليون Trillion فى الفترة بعد الحرب العالمية الاولى سنة ١٩٢٤ ، وفى مراحل التضخم الاخيرة كانت الاسعار والاجور تزداد يوميا وذلك حينما كان العمال يحاولون انفاق نقودهم بأسرع ما يمكن قبل أن تصبح عديمة القيمة •

ولكن يحسن ان نذكر عند هذا الحد ان التضخم الجامح هو ظاهرة تاريخية نادرة الحدوث ، وليس من المفروض ان نتوقع حدوثه حتى فى فترات تالية للتضخم الناشىء من أسباب الحرب • ان هذا النوع من أنواع التضخم هو علامة من علامات التفكك الاجتماعى وعدم مقدرة الحكومة على ضبط الامور ، ومثل هذه الامور لاتحدث بصفة دورية فى كثير من الامم ولذلك فحدوث تضخم جامح لا يصح ان يشغل الذهن باعتباره احد الاسباب الرئيسية فى الاهتمام بالتضخم •

ويمكننا سرد المزيد من المناقشات عن احتمالات تطور التضخم العادى او الارتفاع العادى فى مستويات الاسعار وتحوله الى ذلك النوع من انواع التضخم الجامح • وسيكون هدف المناقشة هو بيان ان الاحتمال الخاص بان يصبح التضخم العادى تضخما جامحا هو احتمالا طفيفا للغاية ومستبعدا فى ظل الظروف العادية •

ان اصحاب الرأى القائل بأن التضخم العادى قد يتطور الى تضخم جامح يتحدثون عن ثلاث طرق تؤدي الى حدوث هذا التطور • فالطريق الاول هو ان المستهلكين ورجال الاعمال وبصفتهم مشترين للسلع والخدمات وبمجرد ملاحظتهم ان هناك ارتفاعا فى مستويات الاسعار يندفعون الى شراء المزيد من السلع والخدمات خوفا من حدوث مزيد من الارتفاع فى الاسعار ، وهذا الاندفاع فى ذاته يؤدى الى الزيادة فى معدل رفع الاسعار والى انخفاض قيمة النقود • والطريق الثانى هو ان بائعى السلع والخدمات من رجال اعمال وعمال وقد تطلعوا الى مايدور حولهم من ارتفاع فى مستويات الاسعار ، فانهم يسارعون الى حماية انفسهم برفع اسعار منتجاتهم وخدماتهم ويؤدى هذا العمل فى حد ذاته الى زيادة معدل الارتفاع فى الاسعار ، والذى يجر فى ذيله ارتفاعا اخر فى الاسعار • والطريق الثالث هو ان الحكومات عندما تجد ان تكلفة تقديم خدماتها تزداد عن ايراداتها فانها قد تمول هذا العجز بطبع واصدار مزيد من النقود ، او بالاقتراض من البنك المركزى ، او باتباع غير ذلك من الاساليب وبدون الالتجاء الى زيادة الضرائب وهو الطريق اللازم للتمويل فى هذه الحالة •

هذه الطرق الثلاث ، كما يدعى البعض تؤدى الى تطور حالة التضخم العادى الى تضخم جامح وما يصاحب ذلك من انهيار اقتصادى •

غير أنه يمكننا الرد على الحجج السابقة وتقديم ما يقلل من قوتها فى الاقناع • فبالنسبة الى الطريق الاول فهو يذكر ان المستهلكين وبمجرد

ملاحظتهم لارتفاع الاسعار ، يندفعون الى شراء مزيد من السلع وبالتالى يزيدون من حدة ارتفاع مستوى الاسعار • ويرد على هذه الحجة فى تطور التضخم العادى الى تضخم جامح بالقول بان المستهلكين لايتصرفون عادة بهذه الطريقة التى تبدوا منطقية الى حد ما • بل بالعكس فان المستهلكين حينما يواجهون بأن الاسعار مرتفعة فانهم عادة مايفضلون عدم الشراء فى ذلك الوقت والانتظار حتى تعود الاسعار الى مستواها الذى تعودوا عليه كسعر معقول او كقيمة معقولة لمثل هذه السلع التى ارتفعت اسعارها • والى هذا الحد الذى تسيطر فيه مثل هذه الافكار على أذهان المستهلكين فان احتمال تطور التضخم العادى الى تضخم جامح يصبح احتمالا طفيفا ، بل ان تصرف المستهلكين بالانتظار والامتناع عن الشراء لفترة معينة يعمل كعنصر ملطف من حدة ارتفاع الاسعار ويؤدى الى هبوطها • وبالاضافة الى ماسبق فانه يمكن القول أيضا بأن غالبية المستهلكين قد لا تدرى بالزيادات الطفيفة والمنتظمة فى الاسعار •

وبالنسبة لاسراع رجال الاعمال فى الانفاق على استثمار بسبب خوفهم من استمرار تصاعد اسعار السلع الرأسمالية ، فانه من الصعب قبول هذا الارتفاع فى السعر هو انه الدافع الى الاسراع فى الاستثمار • أن قرارات الاستثمار تتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية وليس فقط بأسعار السلع الرأسماليه • بل يمكننا القول أنه حتى الان لا توجد نظرية للاستثمار ولم تسلم من الانتقادات •

ويتضمن الطريق الثانى لتطوير التضخم العادى الى تضخم جامح ، ان ذلك يتم بواسطة العمال ورجال الاعمال الذين يرفعون من أجورهم واسعار سلعهم تمشيا مع حالة الارتفاع فى الاسعار السائدة • حقيقة ان هذا شيئا محتمل الحدوث ، الا ان وجه الاعتراض على التمسك بحدوث هذا الامر هو ان الحكومات هي التي تشجع عليه وتسمح به • أن رفع الاجور والاسعار يتم تحت سمع وبصر الحكومات خشية اضرابات نقابات العمال او امتناع المنتجين

المحتكرين عن الانتاج ، ولذا تتسامح الحكومة فى رفع الاجور والاسعار . فالقول بأن من طبيعة الامور أن العمال ورجال الاعمال يرفعون من أجورهم واسعار منتجاتهم عند ملاحظتهم لارتفاع مستويات الاسعار ، هو قول خاطىء لان ذلك ليس من طبيعة الامور ، وانما يحدث بفعل تهاون الحكومات وتسامحها فيما يجب أن يؤخذ بشأنه الاجراءات الفعالة .

أما الطريق الثالث لتطور التضخم العادى الى تضخم جامح هو بواسطة الحكومات التى تواجه الزيادة فى تكاليف خدماتها بطرح واصدار المزيد من النقود او بالاقتراض من البنك المركزى بدلا من زيادة الضرائب . ان مزيدا من التمعن فى هذا الطريق أو الاسلوب سوف يوضح أنه قد يكون أمرا غير منطقيا . فأولا هناك فرق بين الحكومات المحليه وحكومات المحافظات والحكومة المركزية . وبالنسبة لغير الحكومات المركزية فليس هناك أى خوف منهم لانها هيئات لاتملك اصدار النقود . وبالنسبة للحكومات المركزية فعادة ماترتفع ايراداتها أيضا الى حد كبير بفعل الضرائب التصاعدية كمصدر من مصادر دخلها ، والتى تزداد ايراداتها بزيادة دخول الافراد والهيئات وارتفاع مستويات الاسعار التى يبيعون بها ويتحصلون عليها . أما عن الخوف من تهور الحكومات فى الاصدار لتمويل العجز ، فانه من الصعب علينا اخذ هذا فى الحسبان فى أى دراسة جدية ، لان الدراسات الجدية لا تأخذ القرارات المتهورة فى حسبانها .

ان احدى المظاهر المدهشة والتى تدعو للارتياح فى نفس الوقت هى أن الشواهد العمليه تشير الى كثيرا من أحداث التضخم التى حدثت واستمرت لمدد متفاوتة وأحيانا طالت المدة لعشر سنوات وأكثر وذلك فى أوروبا وأمريكا اللاتينية وغيرها من البلاد التى تقف عند الدرجات المختلفة من النمو الاقتصادى ، وفى هذه الانواع من التضخم وبالرغم من معدلات الزيادة فى الاسعار بلغت فيها ١٥٪ أو أكثر سنويا ولمدة عشر سنوات بل بلغت فى بعضها ٦٠٪ أو حتى ١٠٠٪ زيادات سنوية فى الاسعار لمدة سنة

او سنتين متتاليتين ، وبالرغم من ذلك لم يحدث تحول من الاحتفاظ بالنقود الى الاحتفاظ بالسلع ولم يتطور الامر الى تضخم جامح • ان قصص التضخم الجامح نفسها تحوى على هذه الشواهد ، ودليل ذلك ما يذكر عن التضخم فى المانيا • ففى المانيا ازدادت الاسعار عشرين مرة فى المدة من ١٩١٤ الى ١٩٢٢ (بمعدل ٥ر٤٥٪ سنويا) وبالرغم من هذا لم يهرب الافراد من العملة ويتجهوا نحو الاحتفاظ بالسلع • ولم يبدأ التدهور الا فى ربيع عام ١٩٢٢ عندما بدأت الضغوط الخارجية (الانفاق الحكومى) يتزايد بمعدلات متهورة ادت لزيادة الاسعار بمقدار ٧٥٪ فى فترة ثلاثة اشهر ، وهنا كان الانهيار •

اسباب سليمة للاهتمام بالتضخم :

١ ـ اثر التضخم على توزيع الدخل :

ان سوء توزيع الدخل الذى قد ينتج بسبب ارتفاع الاسعار ، يعتبر من اكثر الاسباب التقليدية للاهتمام بالتضخم • فعند ارتفاع الاسعار فى المجتمع نجد أن الفئه التى تحصل على دخل نقدى ثابت هى أكثر الناس اصابة بضرر التضخم حيث أن دخلها الحقيقى ينخفض ، بينما هناك فئة أخرى فى المجتمع تتمتع بالقدرة على الحصول على مزيد من الدخل النقدى بارتفاع الاسعار ، بل ان ارتفاع الاسعار قد يؤدى (بسبب كثرة أرباح هذه الفئه) الى زيادة الدخل الحقيقى لهؤلاء الافراد • وهكذا نجد أنه نتيجة للتضخم ينخفض دخل ذوى الدخل المحدود والثابت نسبيا ، ويزداد دخل أصحاب الدخول غير الثابتة والذين هم عادة من ذوى الدخل المرتفع أصلا ، وهذا ما يؤدى الى زيادة الفوارق فى توزيع الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة وما يترتب على ذلك من عدم العدالة •

الخاسرون بسبب التضخم : ان أكثر الناس تعرضا للخسارة بسبب التضخم هم الذين يتقاضون دخولا نقدية ثابتة او الذين يمتلكون قيمة معينة

من الادوات الماليه كالنقود أو السندات أو حسابات الادخار والتى تدر دخلا نقديا ثابتا . فهؤلاء الافراد يواجهون بارتفاع أسعار السلع والخدمات وفى نفس الوقت يكون دخلهم النقدى ثابتا مما يؤدى الى نقصان دخلهم الحقيقى . وتشـــمل هذه الفئة من الافراد معظم صغار المدخرين والمحالين الى المعاش وغيرهم من الافراد الذين هم فى مراكز اقتصاديه ضعيفة ولا يســـتطيعون فرض مطالبهم أو رغباتهم بضرورة اصلاح أوضاعهم الاقتصادية واعطائهم علاوات نقدية تعوضهم عن ارتفاع الاسعار . وأيضا تشمل فئة من يتأثرون بالتضخم معظم كاسبى الاجور وخاصة مستخدمى الحكومة كالمدرسين وكذا موظفى القطاع الخاص الذين يشـــغلون مناصب فى أدنى الســـلم الادارى كالممرضات وعمال المزارع وكتبة محال التجزئة والمستخدمات من النساء .

الفائزون بســـــبب التضخم : وبعكس الاعتقاد الشائع بان كل فرد يخسر فى فترات التضـــخم فانه فى الواقع ، وما لم يكن هناك انخفاض فى مستوى النشاط الاقتصادى ، فانه كلما كان هناك خاسرين ، فلابد من وجود فائزين ولابد وأن تتساوى الخسارة مع المكسب ، ولقد جرت العادة عـــلى اســـدال الســـــتار عن مراكز الفائزين حيث لا يتذكر آثار التضخم الا الخاسرين . ومن الفائزين فى أوقات التضخم الافراد الذين يحتلون مراكز قياديه فى الاقتصاد القومى ، والذين فى استطاعتهم أن يطالبوا بجزء أكبر من الناتج القومى ويتسببون بطلبهم هذا فى ارتفاع الاسعار . ويتواجـد أصحاب المراكز القيادية فى مناصب رؤساء نقابات العمال وكبار المسئولين فيها وأيضا كبار المديرين وأصحاب الملكية فى الشركات الكبيرة (وغالبـــا ما تكون هذه نفس الشركات التى بها نقابات عمال قويه) والتى يقـــوم مديروها برفع الاسعار أكثر من المتوسط وكذا رفع مرتباتهم .

وأحد الامثلة الشائعة على ذلك هو ما حدث فى صناعة الحديد والصلب فى الولايات المتحدة والتى ازدادت أجورها وأسعارها وأرباحها ومرتباتها

وقد أوضحت هذه الزيادات اعادة توزيع الدخل فى صالح العمال والمديرين وأصحاب رأس المال فى فترات التضخم .

وطبقة دافعى الضرائب هى احدى الطبقات الفائزة فى وقت التضخم ولكننا لا نراها بوضوح . فمن المفروض فى وقت التضخم أن تقوم الحكومة بزيادة مرتبات موظفيها ومرتبات أصحاب المعاشات وأن تقدم نفس أنواع الخدمات بتكاليفها المرتفعة ، فاذا قامت الحكومة بذلك فانها لابد مضطرة فى النهاية الى زيادة الضرائب ، وفى هذه الحاله فان دخول دافعى الضرائب سوف تقل بمقدار الضريبة . ولكن واقع الامر هو أن الحكومات لا تقوم فى وقت التضخم بزيادة مرتبات أو أجور موظفيها أو حتى بزيادة الانفاق عموما ، حتى لا تسبب مزيدا من التضخم . وبالتالى فحيث لا يقوم دافعى الضرائب بدفع أموال كان من المفروض أن تحصل عليها الحكومة فانهم يعتبرون فى حكم الفائزين فى أوقات التضخم وان كانوا لا يشعرون عادة بهذه المزايا .

وأصحاب رؤوس الاموال وخاصة أصحاب الاسهم فى الشركات الكبيرة هم أكثر الافراد فوزا فى أوقات التضخم . ففى أوقات التضخم ترتفع أسعار منتجات شركاتهم وبالتالى أرباحهم وأيضا قيمة الاصول التى تمتلكها هذه الشركات تتزايد ، وكل هذه الاعتبارات تؤدى الى رفع قيمة أسهم هذه الشركات وأسعار تداولها . وفى نفس الوقت فان التزامات أصحاب رؤوس الاموال ناحية الغير لا ترتفع . وهكذا فان كافة الاعتبارات تشير الى المكاسب الاكيدة التى يتمتع بها رجال الاعمال وأصحاب رؤوس الاموال فى أوقات التضخم . وحيث أن الشركات عادة لا تزيد من الارباح الموزعة حينما يكون لديها مثل هذه الارباح فان الارباح تأخذ شكل (ارباح رأسمالية) وهكذا لا تكون واضحة تماما كما هو الوضع فى وضوح الخسارة التى يتحملها المدخرون واصحاب المعاشات .

وهكذا نجد أن أثر التضخم على توزيع الدخل يكون فى صالح أصحاب رؤوس الاموال ويؤدى الى حصول هذه الطبقه الاخيرة من أصحاب الاسهم على أرباح فوق عادية أكثر مما تتطلبه الحاجة من احتفاظ هؤلاء الافراد بأسهم مالية • ويدافع البعض عن أن التضخم يكون فى صالح هذه الطبقة بقولهم ان الاقتصاد الذى يتحرك وينمو يتطلب وجود بعض الافراد الذين يأخذون على عاتقهم المخاطر ويطالبون بأن حوافز المؤسسات والاختراعات يجب أن تفوق الى حد كبير حوافز أصحاب الملكية الآمنة ، والتى لا خطر كبير من وجودها • ولذا فان من المفضل ـ هكذا يذكرون ـ أ نيتحول الدخل الحقيقى من أولئك الذين يحتفظون بأدوات مالية ذات دخول ثابتة ومحدودة الى أولئك الذين يمتلكون أصول ذات دخول متغيرة •

غير أنه يمكننا القول أن هذه الطريقة السابقة فى اعادة توزيع الدخل تبدو أمرا قاسيا وتتم بلا خطة محدودة ، واذا كان من الصالح العام أن يتم اعادة توزيع الدخل والثروات بطريقة معينة فمن الافضل أن يكون هناك تعبير واضح عن هذه الرغبة العامة ، ويجب أن تتم اعادة التوزيع بطريقة واضحة المعالم ومباشرة •

هناك أيضا بعض الآراء التى لا تؤمن بأن التضخم يؤدى الى سوء توزيع الدخل بهذه الصورة التى سبق بيانها • ففى أوقات التضخم وفى الوقت التى تزداد فيه دخول أصحاب المراكز القيادية وأصحاب رؤوس الاموال ، فان أجور العمال أيضا تتم زيادتها عن طريق ضغط نقابات العمال وعن طريق أن كثيرا من نقابات العمال تشترط زيادة أجور عمالها بنسبة الزيادة فى الرقم القياسى لنفقة المعيشة • وتضيف هذه الآراء أيضا بأنه فى بعض الاحيان تكون الزيادة فى مستويات الاسعار ناشئه عن الزيادة فى أجور العمال وهى زيادة تزيد عن انتاجيتهم مما يؤدى لرفع التكلفة ورفع

الاسعار بالتالى • وهكذا نجد انه فى بعض الاحيان ترتفع أجور العمال حتى قبل ارتفاع مستويات الاسعار • وكل هذه الآراء تشير اذن الى أن نصيب العمال فى زيادة الدخل على الاقل لا ينخفض أثناء التضخم •

ويذكر احد الاقتصاديين وهو (١) Tibor Scitovsky

ان قدرا كبيرا من الابحاث الاحصائيه قد تم فى الولايات المتحدة وفى عددا من دول أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية بخصوص توزيع الدخل القومى وتغيرات هذا التوزيع فى الفترة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بالنسبة لفئات الدخل المختلفة ولانصبة الدخل الموزعة على عوامل الانتاج • وتدل كل هذه الابحاث جميعها على أن بعض التغيرات فى توزيع الدخل قد تمت ، ولكن هذه التغيرات لا ترتبط بحركات الاسعار المرتفعه التى تواجدت فى هذه المجتمعات • وبصفة خاصه فانه لا يوجد مايدل على أن عدم المساواة فى توزيع الدخل قد تزايد بسبب التضخم الذى تواجد فى أى من هذه البلاد التى تم دراستها ، وليس هناك اى دليل على أن نصيب العمال فى الدخل الكلى قد انخفض • وهذه النتيجة الاخيرة التى تواجدت فى البلاد العديدة التى تم دراستها ، والتى اختلفت درجات التضخم فيها ، تسير ضد متوقعة النظريات الاقتصادية فى التضخم ، وان كان من المسلم به أن تلك هى الحقيقة الواقعة فى المجتمعات الاقتصادية الحديثة التى يتواجد فيها تنظيمات عماليه تتمتع بمراكز منافسة قوية • ولعل التوقعات الاقتصادية النظرية عن

(1) Scitovsky. Tibor & Anne«Infation Versus Unemployment An examination of their effects » in « Inflation, Growth & Employment A series of Reseacsh studies prepeired for the Commission on Mony & Credit » Prentice-Hall Inc Englewood Cliffs. N. J. 1964 PP 450—451.

ان العمال لابد أن يخسرون أثناء التضخم وان اصحاب رأس المال لابد ان يفوزون هى توقعات نابعة أساسا من أنهم ينظرون الى التضخم على أنه من تضخم جامح وليس تضخم معقول أو عادى . ولا شك ان هناك أدلة كثيرة على حدوث سوء توزيع فى الدخل أثناء التضخم الجامح مثل ذلك الذى حدث فى ألمانيا سنة ١٩٢٢ أو فى المجر سنة ١٩٤٩ ، ولكن يمكننا القول بأنه فى ظل هذا النوع من أنواع التضخم يكون الاختلاف فى نوع التضخم وما ينتج عن هذا النوع من اثار وليس فى درجة التضخم وما ينتج عن هذه الدرجة من اثار . ونوضح هذه العبارة الاخيرة بقولنا ان الاثار الناتجة عن التضخم الجامح تختلف عن الآثار الناتجة عن التضخم العادى لان هذين نوعين مختلفين من انواع التضخم وليس نوعا واحدا اختلفت درجاته .

من هذا العرض السابق لآثار التضخم على توزيع الدخل شاهدنا أن هناك بعض الطبقات التى تتعرض للاضرار بمركزها الاقتصـــادى نتيجة ارتفاع الاسعار ومنها طبقة ذوى الدخل المحدود والثابت واصحاب المعاشات وصغار الموظفين . وشاهدنا ان هناك طبقات تفوز فى أثناء التضخم ويزداد دخلها مثل طبقه أصحاب المراكز القيادية ودافعى الضرائب وأصحاب رؤوس الاموال .

ولقد شاهدنا فى هذا العرض السابق أيضا أن هناك من ينادى بأحقية اصحاب رؤوس الاموال فى الحصول على مزيد من الدخل أثناء التضخم نظرا لمخاطراتهم بأموالهم وممتلكاتهم . وشاهدنا فى نفس الوقت من يجادل بأنه عمليا لا يخسر العمال فى اوقات التضخـــم وذلك نتيجة ما يتمتعون به من مركز قوى فى الاقتصاد القومى بفضل تنظيماتهم العمالية ، وكما ان الدراسات الاحصائية الواقعيه تؤيد انه فى أوقات التضخم المعتدل يظل توزيع الدخل بين عوامل الانتاج المختلفة ثابتا . وفى اوقات التضـــخم الجامح فان اشياء

اخرى كثيرة محتملة الحدوث ، ولكن يجب ان نتذكر دائما ان التضخم الجامح هو نوعا مختلفا من أنواع التضخم وقد سبق الحديث باسهاب عن احتمالات حدوث هذا النوع من أنواع التضخم ٠

٢ ـ أثر التضخم على الادخار والنمو الاقتصادى :

ان الاراء التقليدية تذكر ان للتضخم اثارا طيبة على زيادة حجم المدخرات وتشجيع الاستثمارات وبالتالى رفع معدل النمو الاقتصادى ٠ وفيما يلى سوف نستعرض الحجج المختلفة التى يذكرها اصحاب الاراء التقليدية ثم نستعرض بعد ذلك بعض الردود على هذه الحجج ، وننتقل اخيرا لمناقشة الواقع العملى فى سلوك معدل النمو الاقتصادى ومستويات الاسعار ٠

أراء تؤيد الاثار الطيبة للتضخم على حجم المدخرات والنمو الاقتصادى :

(أ) ان التضخم يفيد الغنى على حساب الفقير ، وبذلك يشجع على زيادة الادخار ، حيث ان الغنى يدخر اكثر من الفقير ٠ وهذه المدخرات تعتبر احدى الوسائل الاساسية فى تمويل عمليات الاستثمار والابحاث وغيرها من النشاط الاقتصادى ٠

(ب) واذا لم يكن التضخم يعمل كحافز مباشر على زيادة الادخار والاستثمار ، فانه فى حد ذاته أمر ملازم لسياسات النمو الاقتصادى ٠ فمثلا وفى ظل جمود مستويات الاسعار والاجور فى الاتجاه التنازلى فى الاوقات الحاليه ، أو بمعنى أخر ففى ظل صعوبة خفض الاسعار والاجور بسبب الاحتكارات القائمة ونقابات العمال القوية فى كثير من المجتمعات فانه من الصعب المحافظة على مستويات مرتفعة من العمالة وحفز رجال الاعمال على طلب مزيد من العمال دون وجود ارتفاع ولو طفيف فى الاسعار يشير الى احتمالات أرباح مستقبلة ٠

(جـ) ويستطيع التضخم أن يوفر ما يسمى (بالادخار الاجبارى) الذى يخدم عملية تمويل التنمية · فاذا قامت الحكومة بطبع واصدار كمية من النقود أو قامت البنوك التجاريه بخلق مزيد من الآئتمان وتم انفاق هذه الاموال على النشاط الاقتصادى الخاص بالتنمية ، فمعنى هذا ان الحكومة ورجال الاعمال وهم يرغبون فى الانفاق على التنمية الاقتصادية ، قد زادت قدرتهم على هذا الانفاق وبالتالى ترتفع الاسعار وبالنسبة للمستهلكين وقد ارتفعت الاسعار أمامهم فانهم يخفضوا من استهلاكهم ، بالقدر من السلع والخدمات التى استحوذت عليها الحكومة ورجال الاعمال · وفى هذه الحالة يطلق على هذا الجزء من الدخل الذى لم يستهلكه المستهلكون بسبب ارتفاع الاسعار بأنه ادخار اجبارى ·

ويرد أصحاب الرأى القائل بان التضخم لايذيد من حجم الادخار بل وانه يعوق من النمو الاقتصادى بالاتى :

(أ) ان التضخم لا يزيد من حجم المدخرات بل بالعكس فانه يقلل منها فالافراد سرعان مايدركون ان قيمة نقودهم ، وسنداتهم وقيمة مايمتلكونه من بوالص تأمين وحسابات ادخار سوف تزداد انخفاضا على مرور الزمن بسبب ارتفاع الاسعار ، وهكذا ينفق الافراد بسرعة ولا يدخرون ·

(ب) وحتى اذا استمر الافراد فى زيادة مدخراتهم الماليه فان الجزء الاكبر من هذه المدخرات قد يذهب الى اغراض غير انتاجية او يذهب للخارج ويشمل ذلك المضاربة فى شراء الاراضى ، واكتناز المجوهرات والاستثمارات الاجنبيه ·

(جـ) ان التضخم يسبب نوعا من عدم التاكد بالنسبة للمستقبل وهكذا لا يشجع رجال الاعمال على الاستثمار ·

(د) وفى أوقات التضخم يتزايد الاحتكاك بين العمال ورجال الاعمال ، فالعمال يطالبون بارتفاع الاجور ورجال الاعمال يقاومون ذلك بقدر الامكان ويحاولون من ناحيتهم رفع الاسعار لتعويض الزيادة في التكاليف ، واما الحكومة فهى تسعى جاهدة لمنع الزيادة فى الاجور والزيادة فى الاسعار ويتخلل فترة الاخذ والعطاء بين هذه الهيئات من أجل التوفيق بين مصالحهم المختلفة نوعا من الاحتكاكات تتمثل فيما نشاهده من اضرابات العمال وتتوقف بعض المصانع عن الانتاج فى كثير من الاحوال وهكذا نجد ان أحد مساوىء التضخم هو احتمال التنازع الاجتماعى بين الطبقات واضرابات العمال ونقص الانتاج وليس زيادته .

(هـ) يؤدى التضخم أيضا الى عدم الكفاية الاقتصادية وذلك من جانب كل من العمال والادارة . فالعمال يتأكدون من حصـــولهم على وظائف فى اوقات التضخم وتزايد النشاط الاقتصادى ولا يضغطون على انفسهم من أجل تحسين انتاجيتهم . والادارة لاتبالى بزيادة التكلفه سواء بسبب زيادة الاجور أو انخفاض الانتاجية وذلك لان التضخم يســـمح للادارة بنقل الزيادة فى التكلفة الى المستهلك فى صورة زيادة فى اسعار البيع . وهكذا نجد ان عدم الكفاية الانتاجية تؤدى الى نقص المدخرات والاسراف فى المواد والى تقليل معدل النمو الاقتصادى .

مما سبق يتضح اذن أن هناك آراء تؤيد الآثار الطيبة للتضخم على زيادة حجم المدخرات وزيادة معدل النمو الاقتصادى ، وان هناك أيضا اراء عكسية تؤيد الاثار السيئة للتضخم على حجم المدخرات والنمو الاقتصادى ولاشك آن القارىء قد ينفعل وينحاز الى احد الاراء السابقة ، وقد يدفعة هذا الانحياز الى محاولة نقد وجهة النظر المعاكسة لرايه وتحليل وجهات نظرها والرد عليها . الا انه اذا اتبعنا هذا السبيل فقد يأخذ الموضوع الكثير من الوقت

والجهد وحسما للراى نذكر ماتوصلت اليه الدراسات الاحصائية عن العلاقة بين الزيادة فى مستويات الاسعار وبين معدلات النمو فى الدخل القومى فى فترات زمنية متباينة وفى عدد من الدول المختلفة ٠

نتائج الدراسات العملية عن علاقه مستويات الاسعار بمعدل زيادة الدخل القومى :

تذكر الدراسات الاحصائيه (١) أنه نتيجه لاختلاف اثار السياسات الوطنية فان النمو الاقتصادى قد تواجد فى ظل اتجاهات مختلفه لمستويات الاسعار :

١ ـ ففى ســـت دول مختلفة وهامه (الولايات المتحدة ـ انجلترا ـ اليابان ـ المانيا ـ ايطاليا ـ هولاندا) تدل الدراسات لســـلوك المتغيرات الاقتصادية خلال فترة زمنية طويلة على أن معدلات النمو الاقتصادى كانت احسن ما يكون عندما كان متوسط الزيادة فى الاسعار لا يتعدى ٦٪ سنويا ٠

٢ ـ وفى نفس الوقت تدل الدراسة التى تمت بالنسبة الى ٢٩ دولة مختلفه ، أنه فى الفترة بين عام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨ كانت هناك ٣ دول من هذه المجموعة تعانى من أسوأ درجات الارتفاع فى الاسعار (الارجنتين ـ بوليفيا ـ شيلى) وكانت معدلات النمو الاقتصادى فيها منخفضة للغايه ٠ وفى دول اخرى كانت مستويات الاسعار تتراوح فى تزايدها السنوى بين ٧٪ ، ١٥٪ ، ولكن زيادة الدخل القومى كانت طيبة ومشجعة للغايه ٠

٣ ـ ان هناك عددا كبيرا من الدول تمت فيها زيادة الدخل القومى وفى نفس الوقت انخفضت فيها مستويات الاسعار ٠

---

(١) المرجع السابق ص ٩٥ و ٩٦ ٠

ومما سبق يمكن القول اذن أن أثر التضخم على زيادة حجم المدخرات ورفع معدلات النمو الاقتصادى هو أثر غير واضح تماما فى كثير من الاحوال ويصعب التعميم فيه ٠

٣ ـ أثر التضخم على تخصيص الموارد :

كثيرا ما يذكر ان التضخم يؤدى الى سوء تخصيص الموارد فى المجتمع ويوجهها الى غير الاستعمالات المثلى ٠ ففى اوقات التضخم يميل سلوك المستهلكين والمنتجين الى أن يصبح اقرب ما يكون الى المضاربة ٠ فقد يتزايد طلب المستهلكين لحجاة على السلع والخدمات التى يتوقعون المزيد من الارتفاع فى اسعارها ٠

وبناء عليه يقوم هؤلاء المستهلكين باعادة ترتيب أولويات مشترياتهم فى ضوء هذه التوقعات الجديدة للاسعار ٠ وهنا تتجه الموارد نحو انتاج مزيد من السلع والخدمات التى لم يكن هناك بالتأكيد اى حاجه لها لو أن مستويات الاسعار تمتعت بالاستقرار ٠

وبالنسبة لرجال الاعمال فانهم ايضا ينهالون مندفعين بفعل توقعاتهم لارتفاع الاسعار الى طلب عوامل انتاج اضافية وتوظيفها فى انتاج السلع والخدمات التى يتزايد الطلب المفاجى عليها والتى غالبا ما يتضح فيما بعد انه لم تكن هناك حاجة اقتصادية اكيدة لتوجية الموارد الى هذه النواحى الانتاجية وان ذلك تم بغرض تحقيق أرباح عاجلة على حساب المستهلك ٠ هذا السلوك من جانب المستهلكين والمنتجين فى أثناء التضخم يساعد اذن على سوء تخصيص الموارد وعلى مكافأة المضاربين بما لا يستحقوه من عائد ، والى الاسراف فى استخدام موارد المجتمع ٠

٤ ـ أثر التضخم على الكفاية الانتاجية :

يدعى الكثير من الكتاب بأن التضخم يحمل فى طياته الكثير من الاثار السيئة على الكفاية الانتاجية للعمال والالات • ولعل تفسير عدم الكفاية هذه ينبع أساسا من الحديث السابق عن أن التضخم يؤدى الى سوء تخصيص الموارد وما ينتج عن ذلك هو بطبيعة الحال اسراف فى استخدام الموارد وانخفاض فى الكفاية الانتاجية •

الا ان مايمكن ذكرة فى هذا المجال هو ان انخفاض الكفايه الانتاجية يرجع أكثر ما يرجع الى العمالة الزائدة فى الافراد والالات التى تحدث فى اوقات التضخم من جانب الطلب او الى ما يفرضه العمال من مطالب لامبرر لها وليس مرجعها الى ارتفاع الاسعار فى حد ذاته •

ففى احوال الطلب المتزايد على السلع والخدمات تتواجد احتمالات كبيرة لانخفاض الكفاية الانتاجية • فالالات الاقل كفاءة عادة ماتبقى عاطلة فى انتظار الحاجة الماسة اليها والتى تنشأ فى مثل أوقات زيادة الطلب هذه • وحينما تستعمل هذه الالات فان متوسط ماينتج من السلع فى ساعة من ساعات العمل سوف ينخفض • كذلك فى مثل هذه الاوقات من زيادة الطلب تنشأ الحاجة الى عمال هم فى العادة اقل خبرة فى العمل وقدراتهم على الانتاج منخفضة • وهكذا نجد ان الالات والعمال التى يتم استخدامها فى اوقات تزايد النشاط الاقتصادى تساهم فى نقص الكفاية الانتاجية فى هذه الاوقات • ولقد دعت هذه الظاهرة الى قول البعض بأن فترات البطالة والكساد تحفز الادارة والعمال على زيادة الانتاجية أكثر مما تحفزهم فترات العمالة الكاملة •

ومهما يكن فى حديثنا السابق على العلاقة بين حالات تصاعد النشاط

الاقتصادى وبين احتمالات انخفاض الكفاية الانتاجية ، فان الحقيقة التى لايمكن اغفالها هى أن المسئول الاول عن انخفاض الكفاية الانتاجية هو التزايد المطرد فى النشاط الاقتصادى وليس ارتفاع الاسعار فى حد ذاته ، ان التزايد المطرد فى النشاط الاقتصادى يكون عادة مصحوبا بارتفاع الاسعار الا ان الارتفاع فى الاسعار (او التضخم) ليس هو السبب فى انخفاض الكفاية الانتاجية بل هو كما شاهدنا الزيادة فى الطلب ومحاولة زيادة الانتاج (الحدى) هى العوامل المسئولة عن نقص الكفاية الانتاجية .

• ـ أثر التضخم على التجارة الخارجيه :

من أهم الآثار الضارة بالاقتصاد القومى والتى يسببها التضخم هو انخفاض صادرات الدولة بسبب ارتفاع الاسعار . فحينما يرتفع مستوى الاسعار الداخلى فى احدى الدول بمعدل أسرع من ارتفاعه فى بلاد أخرى فان أفراد هذا البلد والشركات التجارية فيه سوف تجد دافعا قويا فى الشراء من الخارج بينما نجد أن الاجانب يتخاذلون عن الشراء من مثل هذا البلد . وقد تكون النتيجة مشكلة مزمنة فى ميزان المدفوعات . ويزداد الامر تعقيدا اذا اضطرت الدولة المصابة بعجز فى ميزان مدفوعاتها الى استعمال احتياطياتها من الذهب لدفع أثمان المنتجات التى يلزم استيرادها .

وقبل أن ننتقل الى الحديث عن أنواع وأسباب التضخم نستعرض ملخصا لاهم المناقشات التى تمت فى الحديث عن الاسباب السليمة فى الاهتمام بالتضخم أو بمعنى آخر ، فى الحديث عن الآثار السيئة للتضخم . لقد ناقشنا فى هذا الحديث آثار التضخم على العناصر التالية : توزيع الدخل ـ الادخار القومى ـ تخصيص الموارد ـ الكفاية الانتاجية ـ التجارة الخارجية. وفى تحليل آثار التضخم على هذه العناصر توصلنا الى النتائج التالية :

١ ـ ان التضخم لا يؤثر على توزيع الدخل القومي بين أصحاب عوامل الانتاج بالصورة التى جرت الكتابات الاقتصادية التقليدية على الاخذ بها ٠ لقد كان الرأى السائد هو أن التضخم يعيد توزيع الدخل فى صالح الاغنياء من ذوى الدخول المرتفعة وأصحاب رأس المال ، وضد مصلحة ذوى الدخول الثابتة والمحدودة من صغار الموظفين والعمال الا أن مناقشـة هذا الرأى اظهرت أنه من الناحية العلمية لم تتغير نسبة ما يحصل عليه أصحاب عوامل الانتاج من دخول خلال فترات مختلفة من سنوات الدراسـة ٠ وان تعليل ذلك يأتى من تغيير أحوال المجتمعات الاقتصـادية المعاصرة وقوة نقابات العمال ومحاولة الحكومات المختلفة للتغلب على القوى الاحتكاريه ومسـاندة الطبقات الفقيرة فى المجتمع ٠

٢ ـ ان أثر التضخم على حجم المدخرات القومية قد تضاربت فيـه الاقوال ، فهناك من يؤيد الآثار الطيبة للتضخم على حجم الادخار القومى ، وهناك من يعارض ذلك ٠ ومن الناحية العملية فان الدراسـات الاحصائية اوضحت أن حجم المدخرات ونمو الدخل القومى قد تم سواء فى ظل ارتفاع الاسعار او انخفاضها ٠

٣ ـ بالنسبة لسوء تخصيص الموارد ، فقد اتضح أن التضخم يساهم مساهمة اكيدة فيها ٠ وشاهدنا أن ارتفاع الاسـعار بمعدلات مختلفة يؤدى الى المضـاربة ويبطل من مفعول الثمن كمرشـد للمنتج والمسـتهلك الى الاستعمالات المثلى للموارد ٠

٤ ـ ولقد أوضحت مناقشـة أثر التضخم على الكفاية الانتاجية ، أن الكفاية الانتاجية تنخفض فعلا فى أوقات التضخم ، الا أن السبب الحقيقى هو تزايد النشـاط الاقتصـادى وارتفاع الطلب واسـتغلال كافة الطاقات الاقتصادية ٠

٥ – ويؤثر التضخم تأثيرا ضارا على حجم التجارة الخارجية حيث أنه يرفع من أسعار السلع المحلية ويؤدى الى نقص الصادرات وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات ·

ثانيا – أنواع التضخم وأسبابه

جرت العادة على التمييز بين نوعين من أنواع التضخم وهما التضخم من جانب الطلب Demand pull inflalion والتضخم من جانب العرض (أو التكلفة) Cost Push inflation وفيما يلى سوف نناقش كل من هذين النوعين :

التضخم من جانب الطلب :

يحدث هذا النوع من أنواع التضخم عندما يقبل أفراد المجتمع على شراء (أو طلب) كميات من المنتجات أكثر مما يمكن توفيرها فى ظل الطاقة الانتاجية القائمة ومقدرة المجتمع على الانتاج ·

ويكون هناك فى هذه الحالة اذن (طلب أكثر من اللازم) مما يؤدى الى رفع مستويات الاسعار · وهكذا نجد أن شرط حدوث تضخم من جانب الطلب هو ضرورة وجود عمالة كاملة فى المجتمع ، وأنه لا يمكن زيادة الانتاج لمواجهة الزيادة فى الطلب · فاذا حدث ارتفاع فى مستوى الاسعار ولكن تواجد فى نفس الوقت عدد كبير من الافراد الذين يعانون من البطالة ، واذا وجدت طاقة صناعية عاطلة فى المجتمع فانه لا يمكن أن نوصف هذا النوع من التضخم بأنه تضخم من جانب الطلب ·

وينشأ التضخم من جانب الطلب سواء فى أوقات السلم أو فى أوقات

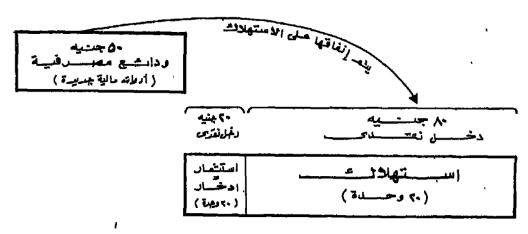
الحرب • ففى أوقات السلم قد يأتى وقت من الاوقات يشـــعر فيه رجال الاعمال بالتفـــاؤل وامكانية زيادة الارباح فيقبلون على زيادة الطلب عـلى عوامل الانتاج والاستثمار والمخزون من السلع • وحيث تزداد دخول العمال النقدية فانهم أيضا يميلون الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية • وهكذا نجد أنه نتيجة حدوث موجة من التفاؤل بمستقبل أفضل للنشاط الاقتصادى أن يزداد الطلب من جانب المستهلكين ورجال الاعمال على العرض المحدود من السلع والخدمات وعوامل الانتاج مما يؤدي الى رفع مستوى الاسعار •

وفى أوقات الحروب تحدث نفس الامور السابقة من اندفاع الافراد ورجال الاعمال على تخزين السلع وبذلك يحاولون الحصـــول على جزء من الناتج أكبر مما تتيحه الموارد الانتاجية للمجتمع فى هذا الوقت • غـير أن أكبر المساهمين فى التضخم فى أوقات الحروب هى الحكومة • فالحكومة لا تحـــاول فقط شراء كميات أكثر من الكميات التى تشـــتريها فى أوقات الســـلام ، ولكن هى أيضا لا تقوم بزيادة الضرائب بدرجة معادلة لزيادة الانفاق • وبالاضافة الى ذلك فان الحكومات تقوم بتمويل جزء كبير من انفاقها عن طريق الاقتراض من البنوك ، وهو عكس ما يكون المطلوب حدوثه فى أوقات التضخم •

وهناك عدة آراء فى شرح كيف ينشـــأ التضخم من جانب الطلب ـ ولعل أكثر الآراء واقعية تلك التى تربط بين كمية النقـــود المتوفرة وبين سلوك الافراد ورغباتهم في الاستهلاك والادخار •

ان سبب التضخم من جانب الطلب هو أساسا وجود تغير فى رغبات الافراد ناحية استهلاك السلع والخدمات ، أو بطريقة أخرى وجود تغير فى رغبات الافراد فى الادخار • فعندما تتغـــير رغبات الافراد في الادخار ولا

يقرروا ادخار أى شيء اضافى ، بل ينفقوا الاضافات فى الدخل النقدى على الاستهلاك ، فان أسعار السلع والخدمات المعدة للاستهلاك ترتفع طالما أن عرضها محدودا • وحيث أن قرارات الاستهلاك المتزايد تعنى قرارا بانفاق مزيد من النقود على السلع الاستهلاكية ، فلابد من وجود مصدر يمد الافراد بهذا المزيد من النقود حتى يمكن زيادة الانفاق وحدوث ارتفاع فى الاسعار • فاذا افرضنا أن حجم السلع والخدمات المعدة للاستهلاك هى ٨٠ وحدة ، وحجم سلع الاستثمار (المدخرة) هى ٢٠ وحدة ، وان حجم الدخل النقدى للافراد هو ١٠٠ جنيه ينفق ٨٠٪ منه على الاستهلاك و ٢٠٪ على الادخار ، فان معنى ذلك أن مستوى الاسعار هو واحد صحيح ، وكما يتضح من الرسم البيانى التالى :



حجم الدخل القومى

ويوضح هذا الرسم أن هناك دخل حقيقى قدره ٨٠ سلعه استهلاكية و ٢٠ سلعة استثمار • وان الدخل النقدى المنفق عليهم هو ٨٠ جنيه على الاستهلاك و ٢٠ جنيه على الاستثمار • وبالتالى فان مستوى الاسعار السائد يساوى واحد صحيح ($\frac{\text{حجم السلع}}{\text{النقود}}$) • فاذا زاد عرض الادوات المالية فى المجتمع (النقود) بمقدار ٥٠ جنيه مثلا ، وقرر الافراد انفاق هذا المبلغ على الاستهلاك ، فان مجموع ما ينفق على الاستهلاك فى هذه الحالة

يســـاوى (٨٠ جنيه + ٥٠ جنيه = ١٣٠ جنيه) وبالتالى فان أسنـــعار السلع الاستهلاكية ترتفع · ان السبب فى التضخم هو ارتفاع الاســـعار هو (وجود أدوات مالية تفوق رغبة الافراد فى الادخار) ، فحدوث التضخم يتطلب تغير فى سلوك الافراد ناحية الاستهلاك والادخار + أدوات ماليـة (نقود) تمكن الافراد من تلبية هذه الرغبات · ولقد شاهدنا من قبل أن البنوك التجارية هى التى فى امكانها أن تصدر هذه الادوات الماليه بالصورة التى تؤثر فى مستوى الاسعار ، ذلك أن البنوك التجارية هى الوســـيط المالى الوحيد الذى يقرض الافراد دون قرارات سابقه من أفراد آخرين بادخار هذه الادوات المالية ·

وقبل أن نناقش بعض ما يتردد ذكره من أسباب أخرى للتضخم من جانب الطلب يحسن أن نذكر بعض التحفظات على تحليلنا السابق · فقد ذكرنا أن الافراد ينفقون كل الزيادة فى الدخل النقدى على الاستهلاك ، وقد يحدث أن ينفقوا جزءا فقط من هذه الزيادة على الاستهلاك والباقى على سلع الاستثمار ، وهذا لا يؤثر كثيرا على نتائج التحليل بل حتى لو أنفقوا كل الزيادة فى الدخل النقدى على الاستثمار فقط فان مستوى الاسعار سيرتفع فى أى من هذه الاحوال الثلاثه · كذلك فقد افترضنا أيضا بقاء الاشـــياء الاخرى على حالها ، مثال ذلك افتراض ثبات سرعة دوران النقود (وسيتضح معنى هذا عند دراسه نظريه كمية النقود فيما بعد) ·

هناك بعض الآراء الاخرى عن ســـبب التضخم من جانب الطلب ، ويذكر واحد من هذه الآراء أن الســـبب فى التضخم من جانب الطلب هو زيادة كمية النقود · ويذكر رأى آخر أن السبب فى هذا التضخم هو زيادة الدخـــل · والواقع أن كل من هذين الرأيين به نوع من المغالطه · فزيادة

كمية النقود بمفردها لا تكفى لرفع مستوى الاسعار ، فقد لا ينفق الافراد هذه النقود • وفى نفس الوقت فان قرارات انفاق النقود تعنى وجود تغيير فى سلوك الافراد ، وفى ميل الافراد للاستهلاك والادخار • فيحسن اذن أن نقول أن زيادة كمية النقود بالاضافة الى عدم رغبة الافراد فى الاحتفاظ بهذه النقود هو الذى يسبب التضخم •

أما القول بأن الزيادة فى الدخل تؤدى الى التضخم فهو أيضا قول خاطىء لان المفروض أن الزيادة فى الدخل تنشأ من الزيادة فى الانتاج وكل زيادة فى الدخل يقابلها زيادة فى الانتاج (المقصود بالدخل هنا هو الدخل الحقيقى) • وبالتالى ، وحيث أنه كلما زاد الدخل يكون الانتاج قد ازداد فلا يمكن أن ينشأ عن زيادة الدخل أى زيادة فى الاسعار •

التضخم من جانب العرض (التكلفة) :

ان الشرح التقليدى لفكرة التضخم ينسب بداية الارتفاع فى مستوى الاسعار الى الطلب ، أى الى قرارات يتخذها المشترين وليس البائعين • الا أن هناك مجموعة من الآراء التى تعتقد أن الزيادة فى مستوى الاسعار يمكن أن تنشأ من جانب البائعين سواء بائعى الخدمات أو المنتجات ، وبدلا من أن يزداد الطلب على الناتج ، يزداد طلب البائعين على الاجور وعلى الارباح وعلى الاسعار • ان التضخم من جانب العرض أو التكلفة ينشأ نتيجة مطالبة أصحاب عوامل الانتاج بأثمان لخدماتهم أكثر مما تسمح به انتاجيه عوامل الانتاج •

وكمثال على ما سبق ، قد يكون هناك عامل ينتج ٥ وحدات من سلعة معينة فى الساعة ، وثمن الوحدة من هذه السلعة فى السوق هو ١٠ قروش وبفرض أن العمل هو التكلفة الوحيدة فى هذه السلعة فان أقصى ما يمكن

دفعه للعامل هو ٥٠ قرشا كأجر فى الساعة عن هذا العمل . فاذا طالب العامل بأجر ٧٠ قرشا مثلا فى الساعة ، فانه فى هذه الحالة يكون قد طالب بأجر يفوق قيمه انتاجيته مما يؤدى الى رفع التكلفه وبالتالى رفع مستوى الاسعار . وهذا هو المقصود بالتضخم من جانب العرض وهو زيادة تكلفة الانتاج بسبب عدم تمشى عوائد عوامل الانتاج مع قيمة انتاجية هذه العوامل .

ومما يذكر أنه ليس من الضرورى أن تؤدى الزيادة فى أجور عوامل الانتاج الى زيادة التكلفة ، وذلك يحدث عند زيادة الانتاجيه . فمثلا قد تزاد انتاجية العامل فى المثال السابق (بسبب التقدم الفنى مثلا) وينتج ١٠ وحدات من السلعة فى الساعة بدلا من ٥ وحدات . فى هذه الحالة يمكن أن يحصل هذا العامل على أجر قدره جنيه فى الساعه (ارتفاع فى الاجر) وفى نفس الوقت نجد أن مستوى الاسعار لم يرتفع (١٠ قروش للوحدة) .

وهناك الكثير من القول عن مسئولية الحكومات عن وجود التضخم من جانب التكلفة . فتذكر بعض الآراء أن الحكومات فى الدول المختلفه تخشى من نقابات العمال القوية التى تفرض رفع أجور عمالها ، وتخشى الحكومة أن تتدخل فى هذه الاحوال خوفا من اضرابات العمال ونقص الانتاج . ومن ناحية أخرى ان التزام الحكومات المختلفة بتحقيق العمالة الكاملة يجعل هذه الحكومات في موقف من يقر ويسمح بحدوث التضخم من جانب التكلفة فعند ارتفاع التكلفة ونقص المبيعات تخشى الحكومات من حدوث البطالة وتتدخل بزيادة الانفاق وزيادة الطلب حتى لا يحدث كساد . مثل هذا التصرف يجعل من موقف الحكومات وكأنه اقرار من الحكومة بارتفاع التكلفة .

ويرد رأى آخر على هذه المحاولة السابقة بالقول بأن حصول الافراد على أسعار مرتفعة لخدماتهم هو الذى يجعلهم ينفقون المزيد على الناتج مما يحول دون حدوث البطالة والكساد وأن مسئولية الحكومة عن التضخم من جانب التكلفة ليست بالصورة التى تم رسمها فيما سبق •

كانت هذه مناقشه لفكرة التضخم وأنواعه ومشاكله أما عن طريق علاج التضخم سواء عن طريق السياسة النقديه أو السياسة الماليه فسيرد ذكرها عند مناقشة هذه السياسات •

الفصل الثامن

البنوك المركزية

ترجع أهمية البنـــوك المركزية الى اهتمام الحـــكومات المختلفة بنمو المعاملات المصرفية والتجارية وضرورة التحكم فى حجم الائتمان الذى تقوم به البنوك المختلفه ، فى الدولة ، وترغب الحكومة فى انشاء البنك المركزى للقيام بوظيفة مراقبة النقد والائتمان ومباشرة تنفيذ السياســـة المصرفية (٣) للدولة ، كذلك فان البنك المركزى فى اســتطاعته ـ بل أن هذه هى احدى وظائفه ـ أن يقوم بتنسيق ومعاونة بقية البنوك فى أداء أعمالها (٤)

وتتشـــابه جميع البنوك المركزية فى مختلف الدول فيما تقوم به من وظائف وان كانت هناك بعض الفروق فهى ليست فى الاسس ذاتها وانما فى الطريقة التى تتبعها هذه البنوك من أجل تحقيق أهدافها فى مجتمـــع اقتصادى تختلف ظروفه عن المجتمع الاقتصادى فى دولة أخرى . فالبنوك المركزيه فى مختلف الدول تقوم بمراقبة نشـــــاط البنوك الاخرى بهدف تمكين الدولة من تنفيذ سياستها المصرفية والمالية .. وفى هذا يتميز البنك المركزى عن غيره من البنوك ، فان هدفه الاول ليس الربح كما هو الوضـــع (٥) بالنسبة لغيره من البنوك ، والبنك المركزى لابد له أن يتمتع بمجموعة من

الاساليب التى تمكنه من فرض سيطرته على بقية البنوك الاخرى ، ولا بد أيضا أن يخضع البنك المركزى ذاته الى السياسة العامة للدولة .

ويمكن ايضاح الوظائف المختلفة التى يؤديها البنك المركزى فى الآتى :

١ ـ اصدار وتنظيم العمله داخل الدوله وفقا لاحتياجات التعامل .

٢ ـ تأدية الخدمات المصرفية للدولة .

٣ ـ المحافظة على الاحتياطى النقدى للبنوك فى النظام المصرفى .

٤ ـ المحافظه على الاحتياطى من العملات الاجنبية .

٥ ـ اعادة خصم الاوراق المالية والتجارية لتمويل البنوك الاخرى .

٦ ـ القيام بأعمال المقاصة بين البنوك وبعضها .

٧ ـ التحكم فى حجم الائتمان بتنفيذ السياسة النقديه .

٨ ـ المساهمة فى أعمال التخطيط الاقتصادى ، وتمثيل النظام المصرفى فى أعمال التخطيط .

وفيما يلى نقوم بمناقشة بعض هذه الوظائف .

أولا ـ اصدار وتنظيم العملة :

ان احدى الوظائف الاساسية والتجارية للبنوك المركزية هى وظيفة اصدار العملة وتنظيم استخدامها فى المجتمع . ولعل الدافع الى توكيل عملية اصدار النقود الى البنوك المركزيه بدلا من أن تحتفظ الدولة لنفسها

بحق الاصدار هو خشـــية الدولة من افراطها لإصدار العملة لخدمة أغراض الميزانية دون النشاط الاقتصادى عموما مما قد يؤدى الى تدهور قيمة العملة وانعدام الثقة بها ، ولربما تشعر الدولة بأن فى وجود حق الاصـــدار لدى هيئه أخرى ما يمنعها من الالتجاء الى هذا المصدر الخارجى كلما ظهرت حاجة الى النقود • ولعله من الافضل أيضا أن يقوم بنك واحد هو البنك المركزى بعمليه اصـــدار النقود فى المجتمع بدلا من عدة بنوك كما كان يحدث فى العصور السابقة • وتركيز عمليه اصدار العملة يدعمه الاسباب الآتية :

١ ــ ان فى قيام هيئة واحدة للاصدار اعطاء مزيد من الثقة فى قيمـة أوراق البنكنوت بدلا من أن توزع هذه الثقة على بنوك متعددة وبالتالى قد يرفض الافراد ــ فى وقت ما ــ استعمال نقود أحد البنوك ويقبلوا بشـــدة على ما يصـــدره بنك آخر من أوراق البنـكنوت ، وما يؤدى اليه هذا من اضطراب فى أحوال النقد طوال الوقت • ان قيام هيئة واحدة للاصدار له عامل نفسى طيب على تقدير الافراد للنقود •

٢ ــ ان فى وجود هيئه واحدة لاصدار أوراق البنكنوت تدعيم لمركزها فى السيطرة على أحوال الائتمان فى الاقتصـــاد القومى ــ فزيادة الائتمان تتطلب زيادة فى كمية النقد المصدر وتقليل حجم الائتمان يتطلب عدم زيادة اصدار النقود ، فاذا كان البنك المركزى هو الهيئة الوحيدة التى تتمتع بحق اصدار ، فان ذلك يمكن البنك المركزى من السيطرة على حجم الائتمان•

٣ ــ ان فى قيام البنك المركزى باصدار أوراق البنكنوت مع وضـــع

القوانين اللازمة التى تمنعه من الافراط فى الاصدار ، فيه ما يمنع الحكومة من الافراط في استخدام سلطانها على البنك المركزى وما يحمي النظام النقدى من سلطان الحكومة وكذا ما يحمي المجتمع من سيطرة البنك المركزى ٠

٤ ــ حقيقة أن اصدار الدولة للبنكنوت قد يتيح لها بعض الارباح ، الا أن العائد من قيام هيئة متخصصة بالاصدار يكون عادة أكثر ربحا ٠ والعائد على الحكومة هنا لا يقدر نقدا ولكن يقدر باستفادة الدوله من خدمة البنك المركزى فى أداء خدماته المصرفية للحكومة وللنظام النقدى عموما ٠

وبالنسبة لعملية تنظيم اصدار البنكنوت فان هناك بعض الافراد يرون ضرورة تمتع البنوك المركزية بحرية مطلقة فى اصدارها لاوراق البنكنوت كلما دعت الحالة الاقتصادية الى ذلك ، ويرى البعض الآخر أنه لابد من تقييد حريه البنوك المركزية فى الاصدار بوضع قوانين وتشريعات تنظم هذه العملية ٠ والمفروض فى رأى أصحاب نظريه حريه البنوك المركزية فى اصدار البنكنوت أن أوراق البنكنوت التى يصدرها البنك المركزى تزداد وتنقص تبعا لاحوال النشاط الاقتصادى ، وهذه بطبيعتها تتطلب مرونة وحرية للبنك للتصرف فى حجم كمية النقود تبعا لما تمليه الاحوال الاقتصادية ٠ واذا كان النظام هو نظام قاعدة الذهب فان البنوك المركزية بطبيعتها لابد وأن تلاحظ ضرورة المحافظة على القدر الملائم من احتياطى الذهب اللازم لاصدار العمله ٠

أما أصحاب الرأى القائل بضرورة تقييد حرية البنوك المركزية فى اصدار النقود فهم يبررون هذا الرأى على أســـاس أن زيادة كمية النقود أو نقصـــها تبعا لاحتياجات التعامل لا تتطلب بالضرورة زيادة فى النقد المصدر ، بل يكفى أن يقوم البنك المركزى بقبول مزيد من الاوراق التجارية التى تخصمها البنوك التجارية (أو بالاحرى تعيد خصـــمها) لديه وذلك بتخفيض سعر الخصم ، وبالتالى يزيد رصـــيد البنك التجارى لدى البنك المركزى ، وهكذا يصبح فى امكان البنوك التجارية أن تزيد من خلق الائتمان أو من فتح حسابات الوديعة ، وبالتالى تزداد النقود المصرفية دون حاجة الى زيادة كمية البنكنوت المصدر ٠ ويمكن للبنوك المركزيه أن تقلل من حجم الائتمان برفع سعر الخصم وبالتالى تقل كمية النقود المصدرة ٠ هذا بالاضافة الى الوسائل الاخرى التى يمكن للبنك المركزى أن يستخدمها للتأثير فى حجم الائتمان مثل عمليات السوق المفتوحة ، ونسبة الاحتياطي القانونى وغيرها من الوسائل ٠

ويرى أيضا الذين يؤيدون تقييد حرية البنوك المركزية فى اصـــدار النقود ان وظيفة اصدار النقود هى احدى وظائف البنك المركزى بالاضـــافة الى وظائفه الاخرى المتعددة ، وكل هذه الوظائف لها أثرها على السياســـة النقديه والماليـــة للدولة ، فاذا كانت الدولة تشرف على البنك المركزى فى توجيهه للسياسات الاقتصـــادية النقدية والمالية ، فلابد وأن تشرف عـــلى الوظائف المختلفة التى يتم بمقتضاها تنفيذ هذه السياسات ٠ وحيث أن

وظيفة اصـــــدار النقود تتعلق بقيمة العملة الوطنية ، وما لذلك من أهمية بالنسبة للنشاط الاقتصادى فان الدوله لابد وأن تشرف على تنظيم عمليـة الاصدار • ونتيجه لهذا الرأى فان كثيرا من الدول تتدخل بوضـــع القواعد والتشريعات التى تقيد بها عملية اصدار البنك المركزى للبنكنوت •

وهناك عدة نظم اتبعت فى اصدار النقود بواســـطه البنوك المركزية نذكر منها الآتى :

١ ـ نظام الغطاء الذهبى الكامل :

فى هذا النظام تقيد قدرة البنك المركزى فى اصـــدار النقود بحجم الذهب الموجود لدى خزائن البنك المركزى ويكون احتياطى الذهب المقابل للنقود المصدرة يعادل ١٠٠٪ من قيمتها • ويشبه هذا النظام حالة استخدام المسكوكات الذهبية ، واحتفاظ البنك المركزى بكميات منها مقابل اصدار كميات من النقود الورقية النائبة » ولكن فى هذه الحاله فان البنك المركزى يحتفظ بالذهب ويصدر ما يعادل قيمته من أوراق البنكنوت • ويعاب على هذه الطريقه من طرق اصدار النقود أنها تؤدى الى تقييد شـــديد فى قدرة البنك المركزى على اصدار النقود • فالبنك لا يستطيع اصدار النقود فى حالة زيادة الطلب عليها بسبب احتياجات التجارة وفى أوقات الرواج ما لم يتوفر له رصيد ذهبى كاف • هذا الجمود الذى يميز هذه الطريقة دفع الدول المختلفة الى استخدام نظم أخرى للاصدار •

٢ ـ نظام الاصدار الجزئى الوثيق :

حيث تسمح الحكومة للبنك المركزى بأن يصدر نقود البنكنوت إلى قدر معين بغطاء مكون من سندات حكومية • أما ما زاد عن هذا الحد من الاصدار

فلا بد أن يكون غطاؤه ١٠٠٪ من الذهب • هذا النظام يسمح بجزء من المرونة بالنسبة لما يرتبط من الاصدار بسندات حكوميه ، حيث يمكن للحكومة أن تزيد أو تخفض من حجم السندات الحكوميه ، أما الجزء الذى يتحتم اصداره وبغطاء ١٠٠٪ من الذهب فانه يخلع على هذا النظام صفة الجمود ، لانه من الصعب أن يحصل البنك المركزى على ذهب فى أى وقت •

٣ ـ نظام غطاء الذهب النسبى :

يكون الاجراء المستخدم فى هذا النظام هو اعتبار الذهب غطاء العملة المصدرة ولكن فى حدود نسبة معينة • فمثلا ينص القانون على أن ٥٠٪ من النقود المصدرة يكون غطاؤها ذهبا ، بينما يكون الغطاء لبقية الـ ٥٠٪ الاخرى من النقود فى صورة أوراق مالية حكوميه وعناصر أخرى من الاصول •

ويتميز هذا النظام بالمرونة من ناحية وبالجمود من ناحية أخرى •

فالمرونة تتمثل فى أن الغطاء الذهبى فى حدود نسبة معينة وليس بنسبة ١٠٠٪ ، والجمود يتمثل فى أن هذه النسبه فى ذاتها هى حد أعلى لاصدار النقود •

٤ ـ نظام الحد الاقصى للاصدار :

وهنا تعين الحكومة اقصى كميه يمكن للبنك المركزى أن يصدرها من النقود ولا يكون هناك ارتباط بين كمية النقود المصدرة وبين الذهب •

ولكن ما يواجه الى هذا النظام من عيوب هو أنه لا يمكن زيادة الاصدار الا بتغيير القانون الذى ينص على الحد الاقصى ، وعادة ما تنقضى فترة زمنية بين اصدار القانون الجديد وبين الحاجة الى المزيد من اصدار النقود ، وهذا الوقت يؤثر تاثيرا سيئا على نواحى النشاط الاقتصادى •

٥ ــ نظام الاصدار الحر :

يسمح هذا النظام للبنك المركزى باصدار النقود حسب ما يقدره لبنك من احتياجات النشاط الاقتصادى لاى كمية معينة من النقود ، وتخضع الكميات المصدرة لقرارات البنك المركزى ولا يرتبط فى ذلك برصيد ذهبى أو بأى اعتبارات غير مستوى النشاط الاقتصادى وحاجة الاقتصاد القومى الى النقود .

ويمثل هذا النظام الاخير الاتجاه الحديث فى نظم الاصدار فى البلاد المختلفة حيث أنه يحقق أقصى درجات المرونه ، ويبرز دور ومسئولية البنك المركزى فى توجيه النشاط الاقتصادى .

ثانيا ــ تأدية الخدمات المصرفية للدولة :

يذكر التاريخ أن تطور البنك من بنك خاص الى بنك مركزى كان نتيجه علاقة مباشرة بين الحكومات وبين هذا البنك بعينه ، فحيث احتاجت الحكومة الى قروض وسلفيات ، والى بنك تحتفظ فيه بحساباتها . فقد أعطت هذا البنك أيضا حق اصدار النقود وحق الاشراف على تنفيذ السياسات النقدية والمالية .

ويرى البعض ضرورة استقلال البنك المركزى عن الحكومة وعدم خضوعه لاشرافها عند تأديته للخدمات المصرفية المختلفة وقيامه بتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية . والسبب فى هذا هو اعتبار أصحاب هذا الرأى أن فى امكان الحكومات التأثير على نشاط البنك لخدمه أغراض الحكومة والحزب الحاكم ، وقد يكون هذا فى كثير من الاحيان على حساب المصلحة القومية . وكمثال على سوء سيطرة الحكومة على البنك المركزى هو حالة اسراف الحكومة فى الاقتراض من البنك المركزى وانتشار التضخم النقدى كنتيجة لذلك .

غير أن هناك من يرى أن فى تمتع الحكومة بالاشراف على البنك المركزى هو ضرورة حتمية ، حيث أنه ليس هناك من فرق بين الحكومة والبنك المركزى فى حرص كل منهما على المصلحة العامة . كذلك فان انتشار تدخل الحكومات فى الشئون الاقتصادية بعد انتشار مبدأ التوجيه الحكومى للنشاط الاقتصادى ، وبعد زوال مبادىء الحرية التجارية ، يلزم الحكومة بضرورة رعاية نشاط البنك المركزى والاشراف عليه لخدمه أغراض الاقتصاد القومى .

ثالثا ـ الرقابة على الائتمان :

يمكننا أن نذكر أن وظيفة البنك المركزى فى الرقابه على الائتمان تشتمل أيضا على عددا من الوظائف الاخرى والتى جرى العرف على أنه لا يمكن أن يستغنى عنها البنك المركزى فى الرقابة على الائتمان . فوظيفة اعادة خصم الاوراق التجارية ، وكذا وظيفة المحافظة على الاحتياطى النقدى الذى تمتلكه البنوك التجارية وتودعه لدى البنك المركزى يدخلان فى نطاق وظيفه مراقبة الائتمان الذى يؤديها البنك المركزى ، لانه عن طريق هذه الوظائف يؤدى البنك المركزى وظيفة مراقبه الائتمان .

ويحسن ان نذكر ان وظيفة مراقبة الائتمان)يقصد بها تحكم البنك المركزى فى حجم كميه النقود المصرفية التى تستطيع البنوك التجاريه أن تخلقها ، وحتى يتمشى حجم الائتمان فى المجتمع مع مستوى النشاط الاقتصادى المرغوب فيه منعا لاحداث تضخم نقدى أو حدوث كساد .

وأسلحة البنك المركزى التقليدية فى مراقبة حجم الائتمان هى التلاعب فى سعر اعادة الخصم ، ونسبة الاحتياطى النقدى للبنوك التجاريه ، وعن طريق عمليات السوق المفتوحة . وفيما يلى نناقش كل من هذه الوسائل التقليديه :

(أ) تغيير سعر اعادة الخصم :

احتل سعر اعادة الخصم مكانا رئيسيا لدى البنوك المركزية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وكانت البنوك تعتبر سعر اعادة الخصم أمرا ضروريا لاى ادارة سليمة للنظام النقدى وأن هذه الاداة من أهم الادوات لخدمة أغراض التحكم فى كمية النقود • غير أن أهمية سعر الخصم قد قلت فى العصر الحديث • وسعر اعادة الخصم هو ذلك الجزء من الفائدة التى يتحصل عليها البنك المركزى نتيجة خصم البنوك التجارية لما تمتلكه من أوراق تجاريه سبق خصمها للعملاء والآن تقوم باعادة خصمها لدى البنك المركزى وغالبا ما يطلق على هذا الاسلوب (سعر البنك) أو سعر اعادة الخصم •

وبقبول البنك المركزى لحجم كبير من الاوراق التجارية المعاد خصمها يزداد رصيد البنوك التجارية لدى البنك المركزى وبذلك تزيد احتياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزى ويكون فى امكانها خلق المزيد من النقود المصرفية • وحيث تقوم البنوك التجارية بخصم الاوراق التجارية لدى البنك المركزى نظير تكلفة معينة هى سعر اعادة الخصم فانه كلما انخفض سعر الخصم كلما زاد اقبال البنوك على خصم مزيد من الاوراق التجارية ، وكلما ارتفع سعر الخصم كلما قل اقبال هذه البنوك على خصم الاوراق التجارية •

وهناك علاقه بين سعر اعادة الخصم وسعر الفائدة الذى تحمله البنوك التجارية للعملاء المقترضين نظير اقتراضهم من البنك ـ وكلما ارتفع سعر اعادة الخصم كلما كانت هناك حاجة الى رفع سعر الفائدة على القروض حتى يمكن للبنوك التجارية أن تقرض أموالها نظير أوراق تجارية ، وفى نفس الوقت تقترض من البنك المركزى نظير هذه الاوراق التجارية مع تحقيق معدل معقول من الربح •

ويعتبر سعر اعادة الخصم أحد الوسائل التى يمكن عن طريقها للبنوك التجارية أن تحصل على أموال بين وقت وآخر بتكلفة منخفضة نسبيا عن حالة استعمال طرق أخرى للحصول على نقود • وفى هذا المجال فان استعمال سعر اعادة الخصم يمثل مساعدة حكومية خاصه الى فئة معينة من المؤسسات المالية • ومن الصعب أن يرى الفرد ضرورة قيام الحكومة بمساعدة البنوك التجارية عن طريق السماح للبنك المركزى باستخدام اعادة الخصم فى الوقت الذى تستطيع فيه البنوك التجارية أن تلجأ الى سوق النقد وأسواق رأس المال وتبيع فيه جزء من اصولها من اجل الحصول على مزيد من الاموال •

ومن ناحية أخرى فان سعر اعادة الخصم يعتبر وسيلة لتمكين البنوك التجارية من تعديل حجم رصيد الاحتياطى لدى البنك المركزى ليتمشى مع النسبة القانونية للاحتياطى النقدى واهم ما فى الامر أن هذا الاسلوب يعتبر سريعا وفعالا فى تحقيق عمليه التعديل هذه الا انه يمكن القول ايضا ان هناك طرق اخرى لاداء هذه الوظيفة أهمها استخدام سوق النقد وبيع البنوك التجارية سندات الحكومة قصيرة الاجل والاذونات الحكومية وتغطية رصيدها القانونى لدى البنك المركزى •

وبالاضافة الى ما سبق فان سعر الخصم هو وسيلة يستخدمها البنك المركزى للتاثير على حجم كمية النقود فى المجتمع وتلك هى الوظيفة الرئيسية لسعر اعادة الخصم وكثيرا ما يحدث أن تفشل هذه السياسه فى اداء وظيفتها • فالصفة المميزة لاعادة الخصم هو أن الخطوة الاولى لاتمام عملية اعادة الخصم تقع فى يد البنوك التجارية فهى التى تتقدم بنفسها طالبة مزيدا من الخصم أو ممتنعة عن ذلك • وكنتيجة لذلك فان البنوك المركزية لا يمكنها أن تحد من كميه النقود التى يمكن خلقها عن طريق سعر اعادة الخصم أو

عن طريق سياسة سعر الخصم الا برضاء البنوه التجارية عند اجراءات البذل المركزى وسماحها بذلك • ولكى يكون فى الامكان للبنوك المركزية أن تؤثر على القدر من الاوراق التجارية التى تقبل اعادة خصمها عن طريق التمييز المتعمد بين البنوك المختلفة التى تقبل اعادة خصم أوراقها التجارية وذلك بقبول المزيد من أوراق بنك معين والقليل من أوراق بنك آخر • ويمكن للبنوك المركزية أن تغير من سعر اعادة الخصم ، وهكذا من الحافز لدى البنوك التجارية على اعادة الخصم الا أن ممارسة أمور التمييز هو أمر غير مرغوب فيه وهو من نوع القيود الخاصة على الائتمان والتى تشمل تدخل تفصيلى فى شئون البنوك الفرديه وتتطلب أيضا اتخاذ اجراءات تحكمية من رجال المصارف الحكوميين •• وبالاضافة الى ذلك فان اعادة الخصم بهذه الطريقة المميزة لا يمكن تطبيقه بطريقة لها درجة كافية من الحساسيات ويمكنها أن تؤدى الى نتائج لا يمكن التنبؤ بها فى فترات قصيرة وبالتالى فهى وسيلة غير فعالة للتحكم فى شئون اعادة الخصم • ومهما تكن النظرة الى سلاح سعر الخصم فان البعض يرى ضرورة أن يبقى سعر اعادة الخصم سلاحا عاما وليس مميزا ينطبق بدرجات على بنوك مختلفة ولابد أن يكون اعادة الخصم حقا للبنوك التجارية وليس امتيازا يمنح لبعضها ويمنع من بعضها •

وفى الواقع فان سعر الخصم قد استعمل كوسيلة للتاثير فى كمية النقود على فترات متقطعة وليس دائما ، فتحدث تغييرات فى سعر الخصم فى فترات متباعدة وبدرجات متفاوتة ومثل هذه العملية تؤدى الى حدوث عدم استقرار فى الاقتصاد القومى لا داعى له وهى عملية تعنى أن التغييرات فى سعر الخصم أمر له وقعه على أذهان رجال الاعمال الذى قد يكون مدعاة للمضاربة فى بعض الاحوال •

والانتقاد الثانى الذى يوجه الى سلاح سعر الخصم هوالصعوبة الشديدة التى تحيط بعملية التنبؤ لآثار التغير فى سعر اعادة الخصم على

كمية الاوراق التى سوف يتم خصمها بل وأكثر من ذلك صعوبة التنبؤ بأثر تغيير سعر الخصم على رصيد كمية النقود فى المجتمع . فالآثار على رغبة البنوك فى الاقتراض تختلف تحت ظروف مختلفة معتمدة فى ذلك على عوامل مثل مستوى أسعار الفائدة الاخرى ، وعلى حالة الطلب على القروض وحجم وعرض الاموال من المصادر الاخرى وأيضا على فرص الاستثمار المتاحة وغيرها من العوامل .

ويرى البعض أن سعر اعادة الخصم هو سلاح يجب أن يستخدمه البنك المركزى دائما ليحافظ على عدم تغيير آثار السياسة النقدية التى يهدف اليها البنك غير أن العجيب فى هذا الشأن هو أن استخدام البنك المركزى لهذا السلاح غالبا ما يفسر على أنه تغيير فى السياسة النقدية وليس تدعيما لاهداف سياسة نقدية بذاتها .

(ب) عمليات السوق المفتوحة :

تعتبر عمليات السوق المفتوحة احدى الوسائل التقليدية والتاريخية التى اتبعتها البنوك المركزية للتاثير على حجم كمية النقود . والمقصود بعمليات السوق المفتوحة هو قيام البنك المركزى بشراء وبيع الاوراق المالية الحكومية من سندات وأذونات خزنية ، وعن طريق شراء البنك المركزى لاوراق حكومية تمتلكها البنوك التجاريه فان رصيد البنوك التجارية لدى البنك المركزى يزداد نتيجة لتراكم ديون البنك المركزى لصالح البنوك التجارية ، وبالتالى يكون فى امكان البنوك التجارية أن تتوسع فى حجم الائتمان وخلق حسابات الودائع . واذا أراد البنك المركزى أن يقلل من حجم كمية النقود التى يكون فى امكان البنوك التجارية أن تقوم بخلقها فانه يدخل فى سوق الاوراق المالية بائعا وبالتالى تزداد مديونية البنوك التجارية

لدى البنك المركزى وتقل احتياطياتها من النقود السائلة وبالتالى تقل مقدرة البنوك التجاريه فى خلق الائتمان .

ومن المعروف انه عند بيع البنك المركزى للاوراق الماليه - وما لهذا من أثر على نقص رصيد البنوك التجارية لديه وبالتالى خفض مقدرتها على خلق الائتمان - فانه أيضا بزيادة عرض الاوراق المالية التى يبيعها البنك فان أسعار هذه الاوراق الماليه ينخفض فى السوق ، ويؤدى انخفاض أسعار الاوراق المالية فى السوق الى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالى يكون هناك حافزا على تقليل رغبة رجال الاعمال فى الاقتراض من البنوك . ويحدث العكس عند شراء البنك المركزى للاوراق المالية الحكومية حيث يزداد رصيد البنوك التجارية لديه وفى نفس الوقت يزداد الطلب على الاوراق الماليه الحكوميه فترتفع أسعارها وينخفض سعر الفائدة وبالتالى يزداد حافز رجال الاعمال على الاقتراض من البنوك التجارية .

وليس من المفروض فى ظل استخدام عمليات السوق المفتوحة ان يزداد أو ينقص بالفعل اقتراض رجال الاعمال من البنوك التجارية فكل ما تؤديه اليه هذه المعاملات فى الاوراق التجارية الحكومية هو زيادة أو نقص المتاح من الاموال لدى البنوك التجارية من اجل اقراض الغير . ويتوقف اقبال رجال الاعمال على الاقتراض على عناصر أخرى أهمها توقعاتهم بالنسبة للمستقبل وعلى المصادر الاخرى المتاحة من الاموال (كالارباح المحتجزة) .

ومن المفروض الا تقصر البنوك المركزيه تعاملها فى الاوراق الماليـة الحكومية على ما هو قصير الاجل منها حيث أن هذا سيؤدى الى تغيير سعر الفائدة على القروض قصيرة الاجل فقط ، بل يلزم أيضا ان تتعامل فى الاوراق المالية طويلة الاجل حتى يمكنها أن تؤثر على أسعار الفائدة فى

الفترة القصيرة وفى الفترة الطويلة حيث ان هناك ارتباطا بين اسعار الفائدة قصيرة الاجل وطويلة الاجل ٠

(ج) تغيير نسبة الاحتياطى النقدى :

تلزم البنوك المركزية البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من النقود لدى البنك المركزى تعادل جزءا من حسابات الوديعه ٠ وقد ذكرنا فيما سبق أن امكانية خلق الائتمان يزداد أو ينقص نتيجه ازدياد أو نقص الودائع النقدية التى يحصل عليها البنك التجارى ، وذكرنا أيضا أن هذه الودائع النقدية توجد فى خزينة البنك أو لدى البنك المركزى ٠ فاذا أراد البنك المركزى أن يقلل من مقدرة البنوك التجارية على التوسع فى الائتمان فانه يطالب بزيادة نسبه ودائعها النقديه لديه مقابل حسابات الودائع التى تخلقها ٠ فى هذه الحالة تقل مقدرة البنوك التجاريه على منح الائتمان ٠ فمثلا بدلا من ان تكون نسبه الاحتياطى النقدى ٢٠٪ يقوم البنك المركزى برفع هذه النسبه الى ٤٠٪ باصدار قانون بذلك ٠ ويحدث العكس عندما يرغب البنك المركزى فى زيادة حجم الائتمان وذلك باصدار قانون بتخفيض نسبة الاحتياطى ٠

ويعتمد مركز احتياطيات النظام المصرفى على العلاقة بين حجم الاحتياطى المحتفظ به وحجم الاحتياطى المطلوب الاحتفاظ به ، ويمكن للبنك المركزى أن يتحكم فى كلا العاملين ، ويمكن تعديل مركز الاحتياطى للنظام المصرفى أما بتغييرات فى نسبة الاحتياطى المطلوب أو عن طريق عمليات السوق المفتوحة ٠

وبينما تعتبر التغيرات فى حجم الاحتياطى المطلوب شيئا فعالا فى تأثيره على حجم الائتمان الا أنها تعتبر شيئا معقدا ومضنيا اذا ما قورنت

بعمليات السوق المفتوحة التى هى قطعا طريقة اسهل فى التحكم فى حجم الائتمان .

ومن ناحية اخرى فان هناك من يذكر أن التغييرات فى نسبة الاحتياطى لها مميزاتها على عمليات السوق المفتوحه ، لأن اثرها يكون مباشرا وفوريا وعاما على جميع البنوك ، بينما تكون الآثار الاوليه لعمليات السوق المفتوحة عادة مركزة فى غالبية الأسواق النقدية الوطنية . وهناك دليل قليل الوضوح يشير بأن آثار عمليات السوق المفتوحة هى ابطأ فى آثارها عن سياسة تغيير لنسبة الاحتياطى . ومن المعتاد أن تجمع البنوك المركزية بين الاسلحه الثلاثه التقليدية فى مراقبتها للائتمان .

(د) التأثير او الاغراء الادبى :

عادة ما يتمتع البنك المركزى بمركز أدبى محترم بين بقية البنوك فى النظام المصرفى وذلك لما تعطيه الحكومة من عين الاعتبار للبنك المركزى . وعادة ايضا ما يمارس البنك المركزى هذه السلطة الادبية على البنوك الاخرى سائلا اياها أن تمتنع عن الاسهاب فى تقديم القروض والتوسع فى الائتمان او أن تزيد من عرضها للائتمان حيث يحتاج النشاط الاقتصادى الى ذلك . ويعتمد مدى فاعلية هذا التاثير على مدى احترام البنوك الاخرى لهذا المركز .

رابعا - القيام باعمال المقاصة بين البنوك وبعضها البعض :

حيث أن البنك المركزى يقوم بالاحتفاظ بالارصدة النقديه للبنوك التجاريه فانه كان فى امكان البنك المركزى ان يقوم بتسوية فروق الحسابات بين هذه البنوك وبعضها البعض عن طريق استعمال الارصدة الدائنة لهذه

البنوك ٠ ويشبه تعامل البنك المركزى مع البنوك التجارية حالة تعامل البنك التجارى مع الافراد ٠ فالافراد يستطيعون تحويل ملكية حساباتهم داخل البنك عن طريق الشـــيكات ٠ وكذا تقوم البنوك التجارية بتحويل ملكية أرصدتها الفائضة لدى البنك المركزى لبعضها البعض عن طريق الشيكات وذلك ســدادا لما يكون عليها من مديونية ٠ والى جوار قيام البنك المركزى بعملية المقاصة هذه فان قيامه بعمليه توفير النقد السائل واعادة خصـــم الاوراق التجارية للبنوك ما يضفي عليه صفة كونه بنك البنوك ٠

الباب الثالث

النظريات والسياسات النقدية

الفصل التاسع

الائتمان التعاونى بين النظرية والتطبيق

فى هذا الجزء من الدراسة نتولى شرح نظرية الائتمان التعاونى باعتبارها جزء من نظرية النقود والائتمان عموما • وحيث يأخذ الائتمان التعاونى وضعا خاصا فى المجتمعات النامية ، وخاصة بالنسبة للظروف البيئية فيها ، فاننا نتبع هذا الجزء النظرى لدراسة الائتمان التعاونى بدراسة تطبيقية • وستتناول الدراسه التطبيقية دور الائتمان التعاونى فى الهند بسبب الاهتمام الزائد الذى اعطى لهذا النوع من الائتمان فى التنظيمات التعاونية بالهند • كذلك بسبب تقارب الاقتصاد الهندى من اقتصاديات الدول النامية والتى تتبع التخطيط الاقتصادى ، فان استخدام التنظيم التعاونى لتحقيق أهداف التخطيط وتمويل الخطط الاقتصادية يتيح الفرصة لاثارة بعض المشاكل الخاصة فى التطبيق •

اولا : الائتمان التعاونى والتنظيمات الائتمانية التعاونية

بدأ هذا النوع من التنظيمات الائتمانيه التعاونية فى ألمانيا وذلك فى منتصف القرن التاسع عشر بزعامة اثنين من الالمان هما Frierdich Wilhelm Raifeisen (فريدريك رايفايزن ١٨١ ـ ١٨٨٨) Herman Schultze – Delitzsch هرمان شولتز (١٨٠٨ ـ ١٨٨٣) (١) • وفى عامى ١٨٤٨ و ١٨٤٩ اسس هذان الفردان نوعين

---

(1) Bedi, op. cit., P. 21.

مختلفين من التنظيمات للاقراض التعاونى (٢) • والهدف الاساسى من هذه التنظيمات هو تجميع الافراد مع بعضهم على أسس من المساعدة المتبادلة من أجل امداد بعضهم البعض بالقروض تبعا لشروط أفضل • وعندما وجد المزارعون والعمال صعوبات متعددة عند طلبهم للقروض المتخلفة اقتصاديا والتى تؤمن بمبدأ التخطيط الاقتصادى سنجد انها يخفف من عبء الاقتراض بالنسبة لهؤلاء الافراد •

ولقد اقترح الاستاذ فاى Fay ما يلى كميزات لتنظيمات الاقراض التعاونية (٣) :

١ ـ أن التنظيم يتم السيطرة عليه والتحكم فيه بواسطة الذين ينتفعون منه •

٢ ـ أن فى عملية الاقراض التعاونى تتوفر بعض الصفات الشخصية فى علاقة الاقراض ذاتها حيث تعتمد المنظمة كثيرا على شخصية المقترضين فى اقراضهم للاموال وليس على ما يمتلكونه من أشياء مادية •

وتختلف بنوك الائتمان التعاونية عند شولتز Schultze عنها عند رايفايزن • وفيما يلى نناقش بعض هذه الاختلافات فى هاتين المنظمتين (٤) فالعضوية فى بنوك رايفايزن ترتكز على المساهمة والاشتراك فى رأس المال • وكانت غالبية الاعضاء فى هذا البنك من

(2) Ibid., P. 91.
(3) Fay, R.C., op. cit., P. 17.
(4) Ibid., P. 43.

الفلاحين وذوى الدخل المنخفض . وكانت قيمة الاشتراكات فى العضوية ضئيلة للغاية . ومن ناحية أخرى فقد انتشرت بنوك شولتز فى المدن وتكونت عضويتها من بين ذوى الدخول المرتفعه نسبيا ، وقد كانت قيمة الاسهم مرتفعة وتتراوح ما بين ستة جنيهات استرلينية وخمسين جنيها استرلينيا .

أما الاختلاف الآخر بين المنظمتين فهو يتمثل فى مبدأ المسئولية غير المحدودة الذى ينتشر فى كل بنوك رايفايزن وذلك على عكس مبدأ المسئولية المحدودة الذى انتشر فى بنوك شولتز . وفى بنوك شولتز كانت الارباح الصافية يتم توزيعها ، بعد خصم الاحتياطيات اللازمة) تبعا لقيمة رأس المال الذى يساهم به العضو ، وليس تبعا لقيمة الودائع التى يودعها العضو أو قيمة القروض التى يقترضها ، وذلك كما كان يتوقع الفرد أن يكون عليه الوضع فى التنظيمات التعاونيه الائتمانية .

وفى تبرير قيام جمعيات شولتز بممارسة مبدأ توزيع الارباح تبعا لراس المال ، فقد قيل أن شولتز قد شك فى القدرة على جذب رأس المال الى التنظيمات التعاونية الائتمانية ، ولعل هذا هو السبب فى ضرورة اغرائه لراس المال بالتقدم الى الجمعية وضرورة دفع فائدة لذلك (٥) . ومن ناحية اخرى فقد جادل البعض بأن رأس المال والذى يتحمل كل الخسائر التى تحدث فى المنظمة ، لابد وأن يحصل على عائد ضد المخاطرة . ومهما يكن فان القاعدة ليست عامة فى جميع الاحوال . فمثلا ، نجد أن فى

---

(5) Henry W. Wolff, «Cooperative Banking, Its Principles and Practices», P.S. King and Sons, London, 1907, P. 52.

بلجيكا قد قامت بعض البنوك التعاونية باعطاء معدل فائدة قدره ٥٪ على رأس المال وتوزع بقية الارباح على المقترضين بنسبة قروضهم (٦) ٠

أما فى بنوك رايفايزن ، فلا يتم دفع أية فوائد أو أرباح على رأس المال وان كان فى بعض الاحيان يتم توزيع بعض الارباح على الاعضاء فى صورة زيادة فى معدل الفائدة على ودائعهم وصورة خفض فى قيمة تكلفة قروضهم ، وذلك فى نهاية العام الذى تحققت فيه الارباح (٨) ٠

ويحتل التعاون الائتمانى الزراعى مكانة خاصة بين التنظيمات التعاونية الانتاجية وخاصة فى الدول المتخلفة ٠ وتنبع هذه الاهمية الخاصة من حقيقة أن معظم المزارعين فى الدول المتخلفة يعملون على قطع من الاراضى شديدة الصغر فى حجمها ٠ ويؤدى صغر حجم وقيمة الارض الى صغر القيمة الائتمانية لهذه الاراضى ولا يسمح ذلك للمزارعين بالحصول على كفايتهم من الائتمان . وبالاضافة الى ذلك ، فان دخول المزارعين صغيرة للغاية وهذا يؤدى الى وضع حدود على مقدرتهم فى زيادة أصولهم عن طريق الادخار الشخصى ٠ أما بالنسبة لمصادر الائتمان الاخرى ، فانه يمكن أن نذكر أن انتشار البنوك التجارية يكون عادة مقصورا على المدن الكبرى وليس فى امكان كل المزارعين أن يستفيدوا من ذلك ٠ ولابد وأن يكون هذا أمرا واضحا ، فالتجارة عادة ما تتركز حول المدن الكبرى والموانى وتلك هى

---

(6) Ibid., P. 53.
(7) R.C. Fay, op. cit., P. also Wolff, op. cit., P. 53
(8) Fay, Vol. I, op. cit., P. 43.

المواقع التى تنشأ فيها البنوك . ويؤدى هذا الى ترك المرابى المحترف ليباشر نشـــاطه فى القرى والاراضى الزراعية . ويبدو أنه من الضرورى أن نقوم بدراسة طبيعة الائتمان الريفى حتى يمكننا رســـم صورة واضحة لمكانة التنظيمات التعاونية فى مجال الائتمان الزراعى .

ولعل العامل الذى يستأهل مزيدا من الانتباه هو ســيادة وســيطرة المرابى على القطاع الريفى . وفى هذا المجال يمكننا أن نتحدث عن مجموعة معقدة من العوامل الاقتصـــادية والاجتماعية والتى تســـببت فى خلق هذه الظاهرة (٩) . ان المرابى بحكم كونه مقيما فى القرية ولفترة طويلة يمتلك المعرفة عن شخصية ومقدرة كل من يتعامل معه من أهل القرية على الدفع . وللمرابى أيضا طرقه المتعددة فى حماية نفسه ضد أولئك الذين يقرضهم ، فالطريق أمامه مفتوح لممارســـة طرق متعـــددة من الضـــغط الاجتماعى والاقتصادى ، فطريق الضغط الاجتماعى يرتبط باعتبارات تبدأ من « افقاد المدين ماء وجهه » ، أو « احراجه اجتماعيا أمام الطائفة التى ينتمى اليها » ، الى غيرها من الطرق التى يهابها المزارع ويعتبرها شيئا غاية في المهانة أمام الطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها . ومن الناحية الاقتصـــادية فحيث أن المرابى يمثل فى كثير من الاحوال المصدر الوحيد للاقراض على مســـتوى القرية ، فان المزارع يعلم أن عدم سداده للدين يعنى حرمانه مســتقبلا من الاستدانة .

---

(9) For these socio-economic factors, see Kulkarni, Vol. III, op. cit., p. 124.

ان احدى المزايا التى يتمتع بها المرابى هو قدرته على تقديم القروض الى المزارعين فورا وعند طلبها دون تأخير · وهكذا فالمرابى يتلافى تكلفة جمع المعلومات اللازمة وتقييم المركز المالى للمدين · ولهذه الاسباب السابقة فان المرابى يصبح فى امكانه أن يكون المحتكر الوحيد للاقراض على مستوى القرية ·

أما بالنسبه لسعر الفائدة الذى يفرضه المرابى على المقترض فهو عادة مرتفع للغاية · والسبب فى هذا هو أن الهيئات الاخرى التى قد يكون فى امكانها اقراض المزارع كل ما يحتاجــه من أموال كما يفعل المرابى تكون غائبة عن الوجود فى القرية · وتبعا لاحد التقارير التى قدرتها احدى اللجان الهندية للاستفسار عن أحوال الاقراض الزراعى (١٠) فان سعر الفــائدة الذى يفرضه المرابى قد تراوح بين ١٢٪ ، ٣٧٫٥٪ · وفى بعض المنــاطق الاخرى فى الهند تراوح سعر الفائدة فعلا بين ٧٥٪ ، ٣٦٪ · ولعل بعض العوامل التى قد تسبب ارتفاع أسعار الفائدة الى هذا الحد هى :

١ ـ التكلفة الكبيرة فى اقراض مبالغ صغيرة من الاموال ·

٢ ـ المخاطرة المرتفعة فى اقراض أموال على محاصيل زراعية ·

٣ ـ توالى ارتفاع أســعار الفائدة التى يدفعها المرابون للبنوك فى المدينة والتى تكون قد أقرضت المرابين ذاتهم ·

ولكل هذه الاســباب التى تســبب البؤس للفلاح وتؤدى الى نقص الانتــاج الزراعى فقد فكر الافراد فى اعتبار الائتمان التعاونى علاجا لهــذه

(10) Kulkarni, Vol. III, op. cit., P. 128.

الاحوال . ومهما يكن فان هناك اسبابا متعددة قد تؤدى الى فشل الائتمان التعاونى (١١) .

فمن الاسباب الخارجية التى لها تاثير كبير على نمو الائتمان التعاونى هو منافسة ومعارضة الوكالات الخاصة للائتمان فى القرى للتنظيمات التعاونية الائتمانية .

ان طبيعة الانتشار الواسع للوكالات الخاصة للائتمان من القرية الى المركز الى المدينة يعطى لها مركزا تنافسيا كبيرا . ان التاجر والذى غالبا ما يكون هو نفسه المرابى يعمل مباشرة مع وكالات التجارة ومع المرابين الكبار على مستوى المركز وكذا مع البنوك للحصول على متطلباته من النقود . وبمساعدة تجارة الجملة والبنوك التجارية الكبيرة فى المدن فان فى امكان المرابين أن ينافسوا التنظيمات التعاونية الائتمانيه .

وهناك أيضا عوامل داخلية والتى فى امكانها ان تضعف من قدرة تنظيمات الائتمان التعاونى فى الدول المتخلفة اقتصاديا . ومن المفروض أن تقاس قدرة المقترضين فى الحصول على ائتمان من المنظمات التعاونية تبعا لمعرفة المنظمة التعاونية لشخصية المزارع وأحواله . ومثل هذا المبدأ يحتاج الى مجهود كبير والى اشراف وتنظيم . وهكذا فان استعمال ملكية الارض كضمان للاقراض يجعل الامور أكثر تيسيرا ويجعل عملية الاقراض عملية سهلة وآمنة . وكنتيجة لذلك فان النسبة الكبرى من صغار المزارعين الذين لا أرض لهم والمستأجرين للاراضى يتم استبعادهم من الحصول على

---

(11) For detailed discussion to these reasons, see kulkadni, Vol. III, op. cit., PP. 153-163, and Bedi, op. cit., PP. 196-200.

قروض وذلك بسبب انحراف التنظيم الائتمانى التعاونى واعتماده على ملكية الارض كضمان للاقراض بدلا من اعتماده على المركز الاجتماعى وشخصية المقترض • واذا تم الالتجاء الى الاقراض بضمان المحصول فان مزيدا من المشاكل يتم اضافتها • ان مثل هذا الاسلوب فى الاقراض يحتاج الى اكثر من مجرد تنظيم تعاونى للائتمان • ان هذا الاسلوب فى الاقراض يحتاج الى تنظيم له المقدرة على تسويق المحصول والتخلص منه فى حالة عجز المدين عن الدفع أو للاسراع فى الحصول على أفضل الاثمان للمحصول الذى تم الاقراض عليه • ان سياسات الاقراض على المحصول تتطلب تنظيما تعاونيا ائتمانيا وتسويقيا ، والتنظيمات التسويقية كثيرا ما تحتاج الى مخازن ونقل - مما يصل بنا الى القول بان التنظيمات التعاونية الائتمانية ، وحتى تؤدى دورها بالكفاءة المطلوبة فلابد وان تصبح تنظيمات متعددة الاغراض وليست تنظيمات ائتمانية فقط •

وبالاضافة الى ما سبق فان هناك امكانيات كبيرة لقيام بعض العوامل التى تتصارع وتتنازع فى سبيل قيام أى تنظيمات ائتمانية تعاونية • ان المصالح المتبادلة لصغار المزارعين كثيرا ما تسير ضد مصالح كبار الملاك والتجار (١٢) . ولذا فهناك احتمال التنازع بين هاتين المجموعتين مما يؤثر على نمو تنظيمات الائتمان التعاونية فى القرى والمناطق الزراعية ، ولعل هذا هو السبب فى ضرورة وحدة مصالح الاعضاء فى أى تنظيم تعاونى •

نستخلص مما سبق أن البنك التعاونى يتميز عن البنوك الخاصة يكون كل أعضائه أصحابا للبنك • وبالنسبه للبنك فتلك خاصية غاية فى

(12) Kulkarni, Vol, III, Ibid., P. 139.

الحساسية ٠ ان المزارع يرغب فى أن يكون عضوا فى البنك نتيجة للمنفعة التى يحصل عليها من هذا البنك ، أى الحصول على ائتمان ٠ ان المزارع يرغب فى الحصول على ائتمان بشروط أفضل من تلك السائدة فى السوق ٠ وكل هؤلاء الذين يحتاجون الى ائتمان لابد وأن يكونوا فى غاية الشوق لانشاء مثل هذا التنظيم ٠ الا أن البنك هو وسيط مالى ، وهو يقوم بتحويل مدخرات بعض الافراد الى هؤلاء الذين يرغبون فى الحصول على مزيد من الانتاج أو الاستهلاك او كليهما ، ولكن ليس فى امكانهم القيام بذلك الا بحصولهم على مدخرات الغير ٠ وبالنسبة للبنوك التعاونية فمن الصعب الحصول على هذه المدخرات من المزارعين الفقراء أعضاء البنوك التعاونية ومؤسسيها ٠ ان نجاح البنوك التعاونية سوف يكون محدودا بسبب المقادير الصغيرة من المدخرات التى تتوفر فى البنك ٠ وتبعا لذلك فيمكننا أن نجادل بأن حذف حق صاحب راس المال فى الحصول على ارباح فى البنوك التعاونية له آثار شديدة على مقدرة البنك فى القيام بوظائفه ٠ وهذا أيضا يشرح قيام بعض البنوك التعاونية بدفع عائد لرأس المال وذلك لجذب مزيد من الاموال (١٣) ٠

واذا ما قورنت البنوك التعاونيه بالتنظيمات التعاونية الصناعية والزراعية والاستهلاكية فاننا سنجد أن مبدأ كون لعضوية وللملكية مجتمعة فى شخص واحد يجعل مركز البنوك التعاونية حساسا بالنسبة الى وظائفها ويتطلب مزيدا من الاهتمام بالائتمان التعاونى ٠

---

(13) Schulzsch-Delitzsch Bank, see P. 27.

ثانيا : التنظيمات التعاونية فى الهند

يهدف هذا الفصل الى تحليل التطورات المختلفة فى التنظيمات التعاونية الهندية والى تقييم مساهماتها فى التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى فى الهند • فمنذ بداية التخطيط الاقتصادى فى الهند فى عام ١٩٥١ ونحن نجد رجال التخطيط يوجهون المزيد من انتباههم للتنظيمات التعاونية كعامل هام فى نجاح التنمية والتخطيط الاقتصادى •

ولقد عبرت الخطة الخمسية الاولى للهند بوضوح عن تفضيلها واهتمامها بالتنظيمات التعاونية وذلك فى القول الآتى (١) :

« يجب أن تكون التعاونيات احدى المعالم الرئيسية فى برنامج تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، ذلك أنها تجمع بين الاعتماد على النفس وتحقيق النفع المتبادل وخدمه الاغراض الاجتماعية المختلفة • وبما أن أحد أهداف الخطة هو تغير الاقتصاد القومى من اقتصاد فردى الى اقتصاد يقوم على أسس اشتراكية وتعاونية ، فان نجاح التخطيط الاقتصادى يجب أن يتم الحكم عليه بمدى قيام التنظيمات التعاونية بتنفيذ أهدافها » •

وتوضح هذه العبارة السابقة أن السياسة العامة للحكومة هى استخدام كافة التنظيمات التعاونية فى تنفيذ الخطط الاقتصادية • وبناء على

(1) Ministry of Community Development Panchayati Raj and Cooperation, «Sahakari Samaj, A Symposium on the Ministry of Information and Broadcasting, Delhi, 1962, P. 47.

هذه السياسه العامة فان دور التعاونيات فى زيادة الانتاجية والانتاج القومى يكون قد تم الاعتراف به ، بل واعتباره أحد الاهداف الرئيسية للتنظيمات التعاونية ٠

وخلال السنوات الماضية نشأت عدة سياسات واجراءات تهدف كلها الى تمكين التنظيمات التعاونية من أداء دورها بفعالية ٠ هذه السياسات والاجراءات سيتم دراستها فى الفصل الحالى ، وكذا سيتم دراسة آثارها على المساهمات المتوقعة للتعاونيات فى التخطيط الاقتصادى ٠

وكنقطة بداية للدراسة الحاليه سوف نقوم بتقديم تحليل لبعض المشاكل الرئيسية فى الاقتصاد الهندى والتى تؤكد ضرورة الالتجاء الى التنظيم التعاونى كحل لهذه المشاكل . وسنقوم أيضا بمعالجة التطور التاريخى للتنظيمات التعاونية الهندية باختصار ٠ وتظهر فائدة مناقشة هذه الموضوعات عند تحليل هيكل وسياسات التنظيم التعاونى فى الهند ٠ وكما سيتضح لنا فيما بعد فان التنظيمات الزراعية الائتمانية تحتل جزءا كبيرا من الدراسه الحالية ، ذلك أن هذه التنظيمات تسيطر تماما على البنيان التعاونى فى هذا المجتمع ٠ وفى الجزء الاخير من الفصل الحالى سوف نعالج الصعوبات التى تقف عثرة أمام تقديم التنظيمات التعاونية المساهمات المختلفة للتخطيط الاقتصادى ، وكذا سنقوم بتقييم دور التعاون فى هذا المجال ٠

بعض مشاكل الاقتصاد الهندى :

ما من شك أن الاقتصاد الهندى هو اقتصاد زراعى ، فتبعا لتعداد

عام ١٩٦١ ، فان حجم السكان الكلى بالهند يقدر ب ٣٢٩ر٢٣ مليون نسمة ، ونجد أن ٨٢ر٢٪ من مجموع السكان يعيشون فى المناطق الريفية (٢) .
وتقدر المساحة التى يتم زراعتها بحوالى ٣٢٣ مليون ايكر Acre
(الفدان = ٠٣ر١ ايكر) ، وذلك فى عام ١٩٥٨/١٩٥٩ وهذا يعنى ان نصيب الفرد من المزارعين هو ٣ر١ اكر . ويقدر معدل تزايد السكان سنويا بحوالى ٢٪ (٣) .

وفى عام ١٩٥١ قدرت نسبة البطالة المستترة فى الزراعة بحوالى ٢٥٪ (٤) . ويعتبر حجم الوحدة الزراعية صغيرا فى الهند ، فهو يقدر باقل من خمسة اكر لثلثى المزارعين ، وبالنسبة لحوالى نصف المزارعين فى اقل من ٥ر٢ اكرا ، وذلك حسب تقديرات عام ١٩٥١ . ومهما يكن فان مجموع هذه الوحدات الصغيرة لا يتعدى ١٥٪ من اجمالى المساحة المزروعة (٦) .

---

(2) Raj Narian Gupta, «Indian Economics Year Book», 1963, Published by Kitab Mahal Private Limited, Bombay, Calcutta, Delhi, 1963, Chapter 1, P. 2.

(3) Ibid., P. 60.

(4) Dr. Sharad Chandra Jain, «Problems and Policies of Indiar Agriculture», Kitab Mahal Private Limited, Allahad, India, 1963, P. 1.

(5) Ibid., P. 2.

(6) Ibid., P. 2.

ويقدر نصيب الزراعة من الدخل القومى بحوالى ٥٠٪ فى المتوسط سنويا خلال المدة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ ، ويبلغ الدخل الفردى حوالى ٣١٠ روبية هندية وذلك حسب تقدير ١٩٦٠/١٩٦١ (٧) .

ويمكن تلخيص الوضع الاقتصادى للهند بعد الخطة الخمسية الاولى والثانية فيما يلى :

التغير فى الانتاج الزراعى وغيره من العوامل

فى عشر سنوات من التخطيط الاقتصادى الهندى

البند	١٩٥١/٥٠	١٩٦١/٦٠	الزيادة المئوية
الرقم القياسى للانتاج الزراعى			
١٩٤٩/١٩٥٠ ١٠٠	٩٥ر٦	١٣٩ر٦	٤٦
الحبوب الغذائية (مليون طن)	٥٢ر٢	٧٩ر٧	٥٢ر٧
السماد المستخدم (١٠٠٠ طن)	٦٨	٢٦١	٣٨٤
المساحه المروية (مليون أكر)	٥٢	٧٠	٣٦
الاستهلاك الغذائى (سعر حرارى للفرد/يوم)	١٨٠٠	٢١٠٠	١٧
الرقم القياسى للانتاج الصناعى ١٩٥٠/١٩٥١ = ١٠٠	١٠٠	١٩٤	٩٤
السكان (بالمليون)	٣٦١	٤٣٨	٢١
الدخل الفردى (بالروبية)	٢٨٤	٣٣٠	١٦

Sourcc-Sharad Chandra Jain, «Aqricultural Plaunigin India» Metropoliran Book Cowpauy Private, Delhi, 1964, P. 22,

(7) Raj N. Gupta, op. cit., P. 325.

ومن هذا الجدول الســـابق يمكننا أن نلاحظ تقـــدما ملموســـا فى القطاعات المختلفة للاقتصاد ، خاصة اذا ما علمنا أن الانتاج الزراعى قد ازداد بمقدار ٤٦٪ ، وان الحبوب الغذائية قد ازدادت ب ٧ر٥٢٪ • ومهما يكن فان الانطباعات الخاصه بهذا التقدم لابد وأن تتغير اذا ما قمنا بفحص الاقتصــادى الهندى عن قرب •

ان معدل الزيادة السنوى فى الانتاج الزراعى الهندى يقدر بمتوســط ٨٥ر٣٪ سنويا خلال المدة من ١٩٤٩/١٩٥٠ الى ١٩٦٠/١٩٦١ (٨) • وهذا المعدل السنوى للزيادة فى الانتاج الزراعى هو معدل منخفض جدا اذا ما قورن بمعـــدلات الزيادة فى عديد من الدول النامية الاخرى • فتبعا لتقارير منظمة التغـــذية والزراعة الدوليه (F. A. O) فان المكســـيك ويوغوســـلافيا واليونان والبرازيل تمتعت بمعدل نمو زراعى متوســـطه الســـنوى ١ر٨٪ ، ٧ر٧٪ ، ٣ر٦٪ ، ٨ر٥٪ عـــلى التوالى خـــلال الفترة من ١٩٤٨/ ١٩٥٢ الى ١٩٥٨/١٩٦٠ (٩) • ومن حيث موقف الانتاجيـــة الزراعية فى الهند ، فان الامور لا تشجع كثيرا ، فالجدول التالى يصور مقارنة بين ناتج المحاصيل الهامة فى الهند وغيرها من الدول الاخرى فى عام ١٩٦٠/١٩٦١ :

---

(8) Sharad C. Jain, «Agricultural Plannig in India» Ibid., P. 27.

(9) Ibid., P. 28.

غلة بعض المحاصيل الهامة فى الهند وغيرها

من الدول عام ١٩٦٠/١٩٦١

المحصول	الدولة	الغلة
القمح	الهند	٨ر٥
	كندا	١٤ر٢
	الاتحاد السوفيتى	١١ر٠
	ايطاليا	١١ر٠
الذرة	الهند	٩ر٢
	الارجنتين	١٧ر٧
	ايطاليا	٣٢ر٧
	يوغوسلافيا	٢٤ر٠
القطن	الهند	١ر٣
	الولايات المتحدة	٥ر٠
	الجمهورية العربية	٦ر١
	السودان	٢ر٧

Source - Sharad C. Jain, «Agricultural Planning in India»., PP. 39-41.

ومثل هذه الفروق فى الناتج للهكتار بين الهند وغيرها من الدول هو أمر ملحوظ أيضا فى الارز وقصب السكر وغيره من المحاصيل (١٠) ٠

(10) Imid., PP. 39-41.

ومن الجدير بالذكر أن الهند كانت دائما تحاول زيادة انتاجها الغذائى منذ بداية التخطيط الاقتصــــادى ، وبالرغم من ذلك فان هذه المشكلة لا زالت قائمة • وتبعا لاحدى الدراســـات التى قامت بها مؤسســـة فورد Ford Foundation عن طريق مجموعة من الاقتصـــاديين فى أوائل الستينات من هذا القرن ، فان أولوية زيادة الغذاء والانتاج الزراعى قد تم تأكيدها بشدة خاصة وان نسبة رأس المال اللازم الى الزيادة فى الانتاج فى الزراعة الهندية هى نسبة صغيرة للغاية (١١) • ولقد تنبأ فريق الاقتصاديين التابع لمؤسسة فورد ان عام ١٩٦٦ سيكون عام الازمة الكبيرة فى الغذاء فى الهنـــد (١٢) • ولقد كان هذا التنبؤ أمرا واقعـــا فعلا ، وشـــاهد عام ١٩٦٧/١٩٦٦ ازمة حرجة فى الغذاء فى الهند •

ومن ناحيـــة أخرى ، فان التنمية الزراعية خلال العقـــد الاول من التخطيط الاقتصادى لم تعف الهند من ضرورة اســـتيراد كميات كبيرة من الغـلال ولم توفر اى ضـــمان ضـــد التقلبـات الجوية (١٣) • واثرها على الزراعة •

---

(11) Mahesh Shand, «Role of Agriculture in Third Five-Year Plan», Indiian Journal of Economics. Vol. ELII No. 165, October, 1961, PP. 119-130, especially P. 125.

(12) Ibid., P. 125.

(13) As a result of adverse natural factors agricultural income growth rate dropped to 1.6o/o in 1961/62, See the National Council of Applied Economic Research, «Indian Economy, 1961-63, conditions and Prospects» Published by Publication division, National Council of Applied Economic Research, New Dalihi, 1963, P. 1.

ولقد ظلت الهنــد تســتورد مواد غذائية لفترة طويلة من الزمن ، وشهدت الفترة من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٦١ متوسـطا سـنويا لاسـتيراد الحبوب الغذائية قدره ٣ر١ مليون طن ، وذلك بحد أدنى قدره ٧ر٠ مليون طن سنة ١٩٥٥ وحد أقصى قدره ٥٦ر٥ مليون طن سنة ١٩٦٠ (١٤) .

ولابد أن يكون واضحا الآن ان الصورة العامة عن الزراعة فى الهنـد وعن الانتاج الغذائى ، هى أمر يحتاج الى اجراء سريع وحاسم لرفع الانتاجية والانتاج الزراعى . والزيادة فى الانتاج الزراعى هى أمر مطلوب ليس فقط لتوفير الموارد اللازمة للتخطيط الاقتصـادى ، ولكن أيضـا لتأمين مطالب الزيادات السكانيه من حيث الغذاء الكاف . وتعتبر الزيادة فى الانتاجيـة هى الوسيلة الهامة فى زيادة الانتاج الزراعى فى الهند ، ذلك أن احتمالات زيادة المساحة المزروعة هى شيء محدود للغاية هناك . ولقد قدر البعض أن احتمال زيادة المساحة المزروعة فى الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٨١ فى الهنـد لن تزيد عن ٥٪ من مستوى ١٩٦١ (١٥) .

وفى الوقت الذى تعانى فيه الهند من النقص فى الانتاج والانتاجيـة الزراعية ، فاننا نجد بعض الآراء الاقتصادية التى تنادى بأن فى امكان الهند أن تزيد من قدرتها الانتاجيه بشدة . فقد جادل بعض الاقتصاديين الهنود بأن فى مقدرة الهند تحقيق معدل مرتفع فى الزيادة فى الدخل القومى وفى

(14) Raj N. Gupta, Indian Evonomics Year Book, 1963 op. cit., P. 62.

(15) National Council of Applied Economic Research Indian Economy 1961-63 Conditions and Prospects», op. cit. P. 20.

حجم الاستثمارات ٠ وهم يعتقدون أن الاقتصادى الهندى يستطيع بكل سهولة أن يحقق معدل زيادة سنويا فى الدخل القومى قدره من ٩ الى ١٠٪ (١٦) وهذا بالطبع معدل طموح للزيادة فى الدخل القومى خاصة اذا ما علمنا بأن معدل نمو الدخل خلال الخطة الخمسية الاولى والثانية كان ٦ر٣٪ ، ٣ر٤٪ سنويا على التوالى (١٧) ٠

وفى مجال الحديث عن قدرات الاقتصاد الهندى فانه يمكننا أن نعرض لاحدى المحاولات التى تمت لتقدير حجم الادخارات المحتملة Potential savings فى القطاع الريفى الهندى (١٨) ٠ فقد تم حساب نصيب الريع والفائدة فى الدخل الزراعى خلال المدة من عام ١٩٥١/١٩٥٢ الى ١٩٥٩/١٩٦٠ ٠ واذا أتاح الفرد خصم نسبة معقولة للاستهلاك من هذا الدخل المستمد من الريع والفائدة ، ففى الامكان أن نتوقع أن نسبة معقولة قدرها ٢٥٪ من هذا الدخل لابد وأن تتاح للاستثمار (١٩) ٠ ولقد وجد أن مثل هذا القدر من الريع والفائدة خلال

---

(16) Among these economists are Surendra, J. Patel and A.K Das Gupta, see V.B. Singh, «Indian Economy Yesterday and Today», People, s Publishing House Private Limited, New Delhi, 1964, PP. 99-100.

(17) Raj N. Gupta, Indian Economic Year Book, 1963, op. cit., P. 323.

(18) S.A. Shah, «Investment Potential the Indian Agrarian Sector», Agricultural Situation in India, Vol. XVII, Nos. 5 annual number, 1962, PP. 488-490. On the basis of 1951-52 ratio of interest and rent in agricultural income.

(19) Ibid., P. 490.

هذه الفترة الزمنية يعـادل تقريبا ضعف ما خصص من اسـتثمارات فى الخطة الخمسية الاولى ، أو هو يكاد يعادل مقدار ما خصص من اســتثمارات فى الخطة الخمسية الثانية ، وهو تقريبا نصف ما خصص من اســتثمارات فى الخطة الخمســية الثالثة (٢٠) ٠ وكنتيجة لذلك فلا يجـوز أن تثيرنا الدهشة اذا علمنا أن عددا كبير من الاقتصاديين قد طالبوا بزيادة الضرائب على القطاع الزراعى (٢١) ٠

مما سبق يتضح اذن أن للقطاع الزراعى الهنـدى امكانيات كبيرة ، يمكن توجيهها ناحية زيادة الانتاج الزراعى والانتاجية ٠ الا أن التوجيـه السليم لهذه الموارد يعتمد بالطبع على استخدام تنظيمـات وسياسات فعالة ٠ ولعل احدى هذه التنظيمات هى التنظيمات التعاونية ٠ وكما شاهدنا كان هناك القرار الخاص باستخدام هذه التنظيمات كاسـلوب عمل نحو زيادة الانتاجيه والانتاج الزراعى ٠

عرض تحليلى موجز لتطور التعاون فى الهند :

ان استعراض التطور التاريخى للحركة التعاونية فى الهند بايجاز ، قد يكون أمرا مفيدا فى شرح معـالم الموقف الحالى ، ولذلك فاننا سـنعالج هذا الموضوع قبل أن نسترسل فى علاقة التعاون بالتخطيط فى الهند ٠

---

(20) Ibid., P. 490.

(21) See Harold Groves and Murugappa C. Madhavan Agricultural Taxtion and Indoa, s Third Eive-Year Plan, in «Land Economies» Vol. XXXVIII, No 1, February, 1962, PP. 56-64, also see B.J.P. Shukla, «Agricultural in India», in «Indian Jaurnal of Economics«, Vol XLII, No 165 October, 1961, PP. 195-166.

يرجع تاريخ الحركة التعـــاونية فى الهنـد الى ما يقرب من أكثر من ...ين عاما مضت وذلك عندما صدر أول قانون للتعاون عام ١٩٤٠ (٢٢) .لقد نص هذا القانون على تكوين تنظيمات ائتمان تعاونية مماثلة لتنظيمات الرايزن الائتمانية الالمانية وبمســـئولية غير محدودة • ولقد كان هدف القانون هو زيادة الوكالات الخاصــة بالائتمان الريفى • وفى هـذا الوقت كانت أسعار الفائدة المرتفعة التى يفرضـها المرابون تحمل اليأس والكآبة للمزارعين ، وتثير فى نفوســهم الحقد والاضطرابات • وفى الســبيل الى تنفيذ هذا القانون ، قامت الحكومات الاقليمية بتعيين مأموريات للتعـاون ، وامدتها بالمراجعين والمفتشين لخدمة التنظيمات التعاونية • وفى الســنوات التالية ازداد عدد التنظيمات الائتمانية • وفى عام ١٩١٢ ، تم اصـــدار قانون آخر بواســطة الحكومة المركزية ، والذى اعترف باشــكال أخرى للتنظيمات التعاونيه الانتاجية وذات الخدمات •

ومنذ بدايه عام ١٩١٩ ، ســاهمت عدة عوامل فى الاسراع بتطوير التنظيمات التعاونية • وقد أصبح التعاون من مسئولية الحكومات الاقليمية مباشرة ، وسادت فكرة تعيين وزراء محليين مسئولين عن التعاون ، وادى الارتفاع المفاجىء فى أسعار السلع الغذائية الى تقوية مركز التعـاونيات • ونتيجة لذلك ظهرت أنواع متعـددة من التنظيمات التعاونية مثل الائتمان والشراء والتوزيع والزراعة المشتركة ، وكذا نشات بنوك الرهن •

(22) On the history of cooperative organization in India see, Ministry of Community Development Panchayati Raj and Cooperation, «Sahakari Samaj, A Synoposium on the Cooperative Movement in India», Chapter 1 to Chapter II, op. cit., PP. 1-65.

ثم اصيبت الحركه التعاونيه بنكسة فى اوائل الثلاثينات بسبب الكساد الكبير ، وادى الانخفاض فى أسعار المنتجات الزراعية عموما ، وكذا أسعار الاراضى الى تهديد وجود كثير من التنظيمات ، بل والى دمار العديد منها • ولم يتمكن المزارعون من سداد ديونهم ، وتراكمت عليهم المستحقات • وفى بعض الجهات استولت التعاونيات الائتمانية على مساحات كبيرة من الاراضى لسداد لمستحقاتهم ، وقد اضطر ذلك الحكومات الاقليمية الى التدخل وتوفير الائتمان الى بعض التنظيمات التعاونية ومساعدتها على تقديم شروط أفضل للاقراض •

وخلال هذه المدة ، وحتى بداية الحرب العالمية الثانية تواجدت عدة سياسات تعاونية • فقد تم ادماج التنظيمات الصغيرة التى تغطى قرى متفرقة فى تنظيم واحد كبير • كذلك كان هناك حرصا كبيرا على تشجيع مبدأ المسئوليه المحدودة فى التنظيم ، وتم قبول مبدأ تعميم التنظيمات متعددة الاغراض •

ومرة اخرى ، أدت الحرب العالميه الثانية وكذا الفترة من عام ١٩٣٩ الى ١٩٤٥ الى وجود انتعاش فى الحركة التعاونية فزاد عدد التنظيمات القائمة ، وكذا أدت الزيادة فى أسعار السلع الزراعية الى زيادة دخول المزارعين وقد سمح هذا بخفض المستحق على المقترضين الى حد ما •

الا أن هذا الرواج المؤقت الذى سببته الحرب الثانية لم يستمر كثيرا • فبعد الحرب ازدادت نفقة المعيشة بحدة ولم يعد فى امكان

(23) For an elaborated statistical development, see Vida Sagar Sharma, «Sahayoga or Indian Cooperation», Vidya Mandir Bookseller and Publisher, Hoshiarpur, India, 1964 PP. 83-84, PP. 103-110.

التنظيمات التعاونية أن تواجه المطلوب منها لتمويل الزراعة • واستمر هذا الوضع حتى استقلال الهند وبداية التخطيط الاقتصادى •

ولعل المناقشه السابقة توضح أن التنظيمات التعاونية فى الهند وقد ارتبطت بالحكومة منذ بداية الحركة التعـــاونية • كذلك كانت التنظيمات التعاونية الائتمانيه هى المحور الاساسى الذى تدور حوله فكرة التعـاون ، ولم يكن هناك أى جهود مركزة لحمايه نمو هذه التنظيمات ضـــد التقلبات الاقتصادية التى تعرض لها المجتمع •

ان الاحصاءات عن عدد التنظيمات والعضـوية ورأس المال العـامل خلال الفترة قبل التخطيط الاقتصادى ليست لها أية أهميه للتحليل الحالى ، ذلك أن هذه الدراســـة تهتم أكثر ما تهتم بالتنظيمات التعاونيـــة خلال فترة التخطيط الاقتصادى • ومهما يكن فحتى يلم القارىء بملخص مختصر عن هذه المتغيرات السابقة فاننا نقدم العرض التالى •

فى عام ١٩١٤ كان هناك ما يقرب من ١٣٧١٥ تنظيم تعـــاونى أولى (يعمل على مستوى القرية) • وكانت غالبية التنظيمات الئتمانية برأس مال عامل قـــدره ٣٫٩٢ كرور (١ كرور = ١٠ مليون روبية) • ومن هـذا المبلغ ٣١٫٤٪ كان رأس مال يمتلكه التنظيم بما فى ذلك ودائع الاعضاء • أما عدد الافراد الاعضاء فى التنظيمات التعاونية فى الهند فلم يكن معـروفا فى ذلك الوقت (٢٤) • وفى عام ١٩٢٨/١٩٢٩ ازداد عـــدد التنظيمات الائتمانية الى ١٨٫٠٠٠ وكان من المقدر أن هذا العـــدد يغطى ٧٫١٥٪ من

(24) Mahesh Chand, «Coopertive Credit in India», The Indian Journal of Econmoics, Vol XLI, No. 162, January, 1961, PP. 249-258, see P. 249.

السكان (٢٥) • وفى الفترة التاليه وحتى سنوات استقلال الهند ، فان الارقام عن عدد التنظيمات توضح زيادة سنوية منتظمة • وفى سنوات ١٩٤٧/١٩٤٦ بلغ عدد التنظيمات الائتمانية الزراعية ١٤٠٫٠٠٠ وحدة (٢٧) . فاذا اضفنا الى ذلك النسبة المئوية للتنظيمات التسويقية والانتاج الزراعى (حوالى ١٢٪) والتى تؤدى أيضا ائتمانا زراعيا ، فان هذه النسبة السابقة تبلغ حوالى ٨٠٪ من جميع التنظيمات • وبلغ عدد الاعضاء فى هذه التنظيمات الائتمانية ٢٤٫٧ مليون عضو ، وهذا يمثل ٧٢٪ من عضويه التنظيمات التعاونية فى الهند • وقدرت أسهم رأس المال فى هذه التنظيمات الزراعية الائتمانية بمقدار ١٥٩٫٩ كرور ، والتى تكون ٧٢٪ من جميع أسهم رأس المال فى كل التنظيمات التعاونية • ومرة أخرى نجد رأس المال العامل للتعاونيات الزراعية الائتمانية يقدر ب ١٠٣٣ كرور ، وهذا يكون ٨٠٪ من رأس المال العامل فى جميع التعاونيات فى هذه الدولة •

وكانت التنظيمات التعاونية تغطى ٢٧٪ من مجموع السكان فى الريف الهندى (باعتبار أن الاسرة المتوسطة مكونة من خمسة افراد) وبسبب أن التنظيمات التعاونيه الائتمانية الزراعية هى التنظيمات الغالبة فى المجتمع الهندى ، فان الدراسة الحالية ستهتم اهتماما رئيسيا بالائتمان التعاونى •

---

(25) Ibid., P. 249.

(26) V. Sagar Sharma, op. cit., P. 103.

(27) For this portion of figures and the situation in 1960-61, see K. C. Jain, «Cooperative Agricultural Credit in India», Indian Cooperative Review, Vol. I, No. 3, April, 1964, PP. 343-349.

البنيان التعاونى والاساليب التى تعمل بها التعاونيات الائتمانية :

فى هذا الجزء التالى من الدراسة سوف نركز على البنيان التعـــاونى الائتمانى فى الهند وكذا على الاساليب التى تعمل بها هذه التعـــاونيات . ويجب أن نلاحظ أن دراسة البنيان التعـــاونى ســـيكون لها اثرها النافع عند تقييم أداء التعاون لوظيفته .

يرجع البنيان الحالى للتنظيمات التعاونية الائتمانية فى الهند الى عام ١٩١٥ . ففى هذا العام أوصت احدى اللجان بواســـطة الحكومة الهنـدية (والمعـــروفه بلجنـــة Maclagan) باتبـاع بنيان تعـــاونى من ثلاث مستويات (٢٨) . وتعرف هذه المســـتويات الثلاثة بالآتى : (١) البنوك الاولية Primary banks وتوجد على مستوى القرية ، (٢) البنوك المركزية central banks (او بنوك الاقاليم) وتوجد على مستوى الاقليم ، (٣) بنوك القمـــه Apexbanks (بنوك الولايات) وتتمثل هده فى بنك ائتمان واحد لكل ولاية فى الهند .

وتقوم البنوك الاولية التعاونية بخدمة عدد صـــغير من الاعضاء عـــلى مستوى القرية ، ولقد تغيرت هذه السياســـه فى وقت ما بغرض زيادة حجم البنك وجعـــل فى امكان كل بنك أن يخدم عددا أكبر من القرى (٢٩) .

(28) See Ministry of Community Development and Co operaiton, «A Symposium on the Cooperative Movement», op. cit., P. 11.

(29) Ibid., P. 75.

ولقد تم اتباع هذه السياسة بناء على الفكرة القائلة بأن ايجاد تنظيم أكبر حجما وأكثر تعقيدا سوف يحوى مزيدا من الاعضاء ويكثر من الموارد المالية في صورة أسهم رأس المال . مثل هذا التنظيم ، من المفروض أن يؤدى الى تخفيض تكلفة الادارة . ويستطيع البنك المركزى والوحدة الادارية المحلية للقرية والمسماة Panchayati Raji أن يساهما فى رأس مال هذه البنوك الاولية (على مستوى القرية) .

وتشترك البنوك الاوليه وغيرها من التعاونيات على مستوى القريه فى عضوية البنوك المركزية (على مستوى الاقليم) وفى بعض الاحوال يسمح لعدد من الافراد بالاشتراك فى عضوية هذا المستوى المتوسط من البنوك التعاونية . وتتمثل الوظيفة الاساسية للبنوك المركزية فى أداء خدمات البنك المركزى الى البنوك الاولية . وبالاضافة الى ذلك تسمح بعض الولايات للبنوك المركزية بالاشراف والتفتيش على التنظيمات التعاونيه على مستوى القرية (٣٠) . وفى سبيل مساعدة البنوك الاولية ماليا تقدم البنوك المركزية موارد مالية عن طريق الاشتراك فى أسهم رأس المال . وتتكون أموال البنوك المركزية من ودائع الافراد ومن أسهم رأس المال ومن الاقتراض من بنوك القمة apex banks . والسياسة العامة ناحية هذه البنوك المركزية ، هى زيادة حجمها بقدر الامكان وايجاد بنك واحد فقط على مستوى كل اقليم . وكنتيجة لهذه السياسة انخفض عدد هذه البنوك من ٥٠٥ سنه ١٩٥٠/١٩٥١ الى ٣٨٧ سنة ١٩٦١/١٩٦٢ (٣١) . وتقوم حكومات الولايات بالاشتراك بنصيب وافر فى

(30) Ibid., P. 85.

(31) K. C. Jain, «Cooperative Agricultural Credit in India», op. cit., P. 344.

رأس مال البنوك المركزية ، وقد بلغت نسبة مساهمة الحكومة فى رأس المال المدفوع فى البنوك المركزية التعاونية مقدار ٣٦٪ فى سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ (٣٢) ٠

وتعتبر البنوك التعاونية على مستوى الولايات (بنوك القمة) أهم مؤسسه تعاونية على مستوى الولايات ٠ والقاعدة هى أن كل ولاية لا يكون لها الا بنك قمة واحد ٠ وتتكون عضوية بنك الولاية من البنوك المركزيه فى الولاية وكذا من التنظيمات التعاونية الاخرى على مستوى الاقليم (تسويقية ، استهلاكية ٠٠ ألخ) وتشترك حكومة الولاية بنسبه كبيرة فى أسهم رأس مال هذه البنوك ٠ وفى عام ١٩٥٩/ ١٩٦٠ بلغت نسبة أسهم رأس المال المدفوع بواسطة الحكومة ٢٨٪ من مجموع اسهم راس مال هذه البنوك ٠

ويقوم بنك الولاية بأداء دور رئيسى فى توجيه النشاط الائتمانى التعاونى فى الولاية ، ويؤثث وظيفة البنوك المركزيه ناحية أعضائها من بنوك الاقليم ، ويعمل أيضا وسيطا رئيسيا للبنك الاحتياطى الهندى فى توجيه وتنمية النشاط التعاونى فى الدولة ٠

وتهتم البنوك التعاونية على مستوى الولاية والاقليم والقرية اهتماما مباشرا بتقديم القروض قصيرة ومتوسطة الاجل ٠ أما تقديم القروض الطويلة الاجل فيكون عن طريق بنيان تعاونى آخر هو بنوك الاراضى Land Mortgage Banks ، وتتواجد بنوك رهن الاراضى هذه على

(32) Ministry of Community Development, op. cit., P. 96
(33) Ibid., P. 96.

مستويين – مستوى الاقليم ، ومستوى الولاية . وتشمل بنوك الاقليم عضويه الافراد المزارعين فى الاقليم . وفى هذا المعنى – الذى ينطوى على تكوينها بواسطة الافراد – تسمى هذه البنوك ببنوك رهن الاراضى الاولية .

اما بنوك رهن الأراضى على مستوى الولاية ، فهى تتكون من عضوية البنوك الاولوية . وتحصل هذه البنوك على مصادرها الماليه بواسطة أسهم راس المال بالاضافة الى اصدار سندات يمكن تداولها . وتشترك حكومات الولايات فى أسهم رأس مال بنوك الولاية بصورة كبيرة . ويقدر نصيب الحكومة فى رأس المال المدفوع فى هذه البنوك بمقدار ٥٠٪ تقريبا عام ١٩٦٠ (٣٤) . ويقوم بنك الاحتياطى الهندى بتقديم معونات ماليه لمساندة بنوك الاراضى ، وذلك بشراء ما يقرب من ٢٠٪ من أى سندات يتم اصدارها طالما أن هذه السندات مضمونة بواسطة حكومات الولايات . وقد بلغ عدد بنوك رهن الاراضى ٤٢١ وحدة عام ١٩٥٩/١٩٦٠ (٣٥) .

ويمثل هذا البنيان التعاونى السابق الوحدات التنظيمية الاساسية العاملة فى مجال الائتمان التعاونى الزراعى . ويمكن ملاحظه أن البنيان التعاونى الهندى يماثل ذلك النوع من البنيان المصرفى القائم على قلة من البنوك الكبيرة ذات الفروع المتعددة ، وهذا بعكس نوع آخر من البنيان المصرفى القائم على وجود عدد كبير من البنوك الصغيرة . ويسمح النوع الاول (المماثل لما يوجد فى الهند) بوجود مرونة فى مواجهة متطلبات

(34) Ibid., P. 98.
(35) Ibid., P. 88.

الاقليم ككل من الاحتياجات المالية • الا أن الفصـــل القائم بين الهيئـــات التعاونيه التى توفر قروضا قصيرة الاجل وبين تلك التى توفر قروضـــا طويلة الاجل ، يمثل نوعا من العقبات فى هذا النظام • ان مثل هذا الفصل قد يؤدى الى آثار ضـــارة على قيام التنظيمات التعـــاونية الائتمانية بأداء وظيفتها • ففى المقام الاول ، وحيث أن بنوك رهن الاراضى بالاقاليم الا تتمتع بأى فروع على مستوى القرية ، فان المزارعين يعانون بشدة عند محـــاولة الوصول الى هذه البنوك • ومن ناحية أخرى فان وجود المرابين داخل القرية فى الهند ، والذين يتمتعون بمقدرة فائقة لمواجهة كل من طلبات القروض طويلة الاجل وقصيرة الاجل ، ويجعل من المزارعين فريسة للمرابين ، ويبعد الثقة بين التعاون والفلاح •

دور الحكومة ناحية التعاونيات فى الهند :

ومن الملاحظ ان الحكومه الهندية تقوم بمجهودات كبيرة من الناحيـــة المالية والادارية لتدعيم وتقوية التنظيمات التعاونيه • وفى الواقع ، فان هناك عددا كبيرا من الوكالات الحـــكومية التى تقوم بمســـاندة التنظيمات التعاونية والتى ترتبط ارتباطا أكيدا بالبنيان التعاونى فى الهند • وفيمايلى سوف نقوم بمناقشـــة هذه الوكالات أو التنظيمات الحكومية المختلفة التى تساهم فى البنيان التعاونى • وتأمل هذه المناقشة ايضاح ضخامة المجهود الذى تقوم به الحكومه ، وفى نفس الوقت ايضاح عدم التناســق والتعقيدات التى تفرض على البنيان التعاونى بسبب هذه التنظيمات المختلفة •

وأول التنظيمات الذى يمد يد العون والمساعدة لكل أنواع التنظيمات التعاونية ، وكذا الائتمان التعاونى هو بنك الدولة الهندى •

ان تسهيلات بنك الدولة الهندى State Bank of India تتسع لتغطى التســـهيلات الائتمانية العادية (خصـــم الكمبيالات والشــــيكات) وكذا تسهيلات التسويق والخدمات التعاونية الاخرى وتقديم تســهيلات ائتمانية من أجل التخزين ، وكذا تقديم الاموال اللازمة لبنوك رهن الاراضى (٣٦) ٠

ومن التنظيمات الاخرى التى تتعامل فى خدمة التنظيمات التعاونيه ، نجد بنك الاحتياطى الهنــدى Resevre Bank of India ٠ وحيث أن هــذا البنك هو البنك المركزى للهنـــد ، فقد كان فى امكانه أن يؤدى دورا رئيســـيا فى مجال أنواع الائتمان لتغطية الاحتياجات التعـــاونية ٠ وأول أنواع هذا الائتمان يسمى صندوق الائتمان الزراعى الوطنى . وقــد خصص له ، كبداية ، مبلغ ١٠ كرور هندى فى ســـنة ١٩٥٥ ، وكان من المتوقع أن يضاف مبلغ ٥ كرور اليها كل عام (٢٧) ٠ ومن المفروض أن يقوم هذا الصندوق بتوفير القروض الطويلة الاجل لحكومات الولايات ، ليمكنهم من المشاركة فى أسهم التنظيمات التعاونية ٠ ويقوم الصندوق أيضا بتقديم قروض قصيرة الاجل للاغراض الزراعية عن طريق بنوك القمة التعاونيه ، وكذا بتقديم قروض طويلة الاجل وشراء ســـندات بنوك رهن الاراضى ٠ وهناك اعتماد مالى آخر يسمى بصندوق استقرار الائتمان الزراعى الوطنى ، والذى بدأ باعتماد قدره ٦ كرور سنة ١٩٥٥ ، وبمقدار ١ كرور هنــدى

(36) M. D. Sharma, «Is there need for national Cooperative Bank of India ?», The Indian Cooperative Revoew, Vol. 1, No. 3, April, 1964, PP. 334-342, see P. 338.

(37) Ministry of Community Development and Cooperation, op. cit., P. 91.

يضاف اليه سنويا (٣٨) · وتستخدم أموال هذا الصندوق لتحويل القروض قصيرة الاجل الممنوحة لبنوك الولايات التعاونية ، الى قروض متوسطة الاجل فى أوقات الازمات الزراعية الطبيعية · وفى نفس الوقت تقوم بنك الاحتياطى الهندى بتقديم قروض اعتيادية قصيرة الاجل ومتوسطه الاجل الى بنوك الولايات التعاونيه لاغراض الائتمان الزراعى الموسمى بسعر فائدة يقل ٢٪ عن أسعار البنك المعتادة · وكنتيجة لهذه المساعدات فقد قدرت مجموعة القروض المقدمة من بنك الاحتياطى الهندى الى بنوك القمة التعاونية لاغراض تمويل الزراعة وتسويق الحاصلات الزراعية بمقدار ٤٥ر٦ كرور هندى سنة ١٩٥٢ وبمقدار ٨٨ر١٠٠ كرور هندى سنة ١٩٦١ (٣٩) ·

وهناك مشروع هام ذو علاقه أكيدة بتنميه وتطوير التنظيمات التعاونية فى الهند ، ويطلق عليه برنامج تنمية المجتمع المحلى ·

Community Development Program وقد بدا هذا البرنامج عام ١٩٥٢ ، وتم تمويله بواسطة حكومات الولايات والحكومة المركزية للهند ، وكذا حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، ويهدف البرنامج الى حث وتشجيع سكان المناطق الزراعية على ضرورة زيادة مستوى معيشتهم باستخدام الاساليب الفنية الحديثة فى الانتاج ، وبانشاء وتعميم التنظيمات التعاونيه (٤٠) · ويتم تنفيذ هذه الاغراض باستخدام فرق عمل على

---

(38) Ibid., P. 91.

(39) Ibid., P. 91.

(40) Ibid., P. 92.

مستوى القرية (٤١) . ويتكون كل فريق من مجموعة من الخبراء فى مظاهر الحيـــاة الريفية المختلفة ، فبه من يعرف عن طبيعة الاراضى وعن الزراعة ، وكذا طبيب ملحق ، وعدد من الكتبة المساعدين ... الخ . وأحد أهـداف هذا الفريق هو تنمية الشعور التعاونى وتدعيمه بانشـاء تنظيمات تعاونية على مستوى القرية .

ويتم مســاعدة التنظيمات التعـــاونيه الائتمانية ، وكذا غيرها من التنظيمات ماليا بواسطة هيئة اخـــرى تعرف باسم هيئـــة اعـــادة التمـــــويل الزراعى A.R.C. Agriculture Refinance Corporation والتى تم تأسيســها عام ١٩٦٣ (٤٢) . ولقد بدأ رأس مال هذه الهيئـة بمقدار ٥ كرور هندى ، ورأس المال المسموح به يبلغ ٢٠ كرور هندى . وتضمن الحكومة الهندية رأس المال الاسمى ، وكذا حـدا أدنى من العوائد توزع عليه . وقد شارك فى رأس مال هذه الهيئة كل من بنك الاحتيـاطى الهندى وبنوك القمة التعـــاونية وبنوك رهن الاراضى ، وشركات التأمين ، وغيرها من الهيئات المالية الاخرى (٤٣) .

---

(41) Ministry of Community Development and Cooperation, op. cit., P. 292.

(42) For details on the structure and the working of this see G. Venkappa Shetty, «The Community Development Program in India, «Indian Journal of Economics, Vol. XXXVIIII, No. 149 October, 1957, PP. 209-216.

(43) On the detailed expected role of this organization, see M.D. Sharma, «Agricultural Development Bank in India», in Indian Cooperative Review, Vol. 1, No. 1, October, 1963, PP. 41-48 see also «Agricultural Situation in India, Vol. XVII, No. 10, January, 1963, P. 1077.

ومن المفروض أن تقوم هيئه اعادة التمويل الزراعى بتوفير قروض متوسطة وطويلة الاجل للتنظيمات التعاونية والمشروعات الزراعية عموما ، ومن الملاحظ أن هذه الهيئة تقوم بالتمويل لاغراض التنميه والتطوير وليس للاغراض الجارية (٤٤) .

ويعمل — أيضا الى جانب الهيئات السابقة — هيئة تسمى المجلس الوطنى لتنمية المخازن والتعاونيات
Nontional Cooperative Development and Warehousing Board
.

وهذا المرفق أو المجلس تم تأسيسه عام ١٩٥٦ بواسطه الحكومة المركزيه لاغراض تنمية وتطوير التنظيمات التعاونية والمستودعات (٤٥) . وفى عام ١٩٦٣ تم تقسيم هذا المجلس الى هيئتين : الهيئة الوطنية لتنمية التعاون ، وهيئة المستودعات المركزية (٤٦) .

ولعل هذا الملخص السابق عن البنيان التعاونى الهندى ، وعن الهيئات والتنظيمات المختلفة التى تعمل فى المجال التعاونى ، قد أوضح لنا ، ان هناك مجهودات ادارية وماليه كبيرة فى الحقل التعاونى . ويختص الجزء التالى من الدراسة ببيان ما اذا كان هذا المجهود قد أدى الى اظهار نتائج طيبة فى مجال تنمية وتطوير التنظيمات التعاونية وخدمة التخطيط الاقتصادى ، أم أن هذه المجهودات لم تؤد الى النتائج المرغوبة .

(44) M. D. Sharma, Ibid., P. 47.

(45) Ministry of Community Development and Cooperation, op. cit., P. 205.

(46) M.D. Sharma, «Is there need for National Cooperative Bank of India? », op. cit., P. 340 on the Progress of the Warehousing Corporation see «Agricultural Situation in India», Vol. XVII, No. 11, February, 1963, P. 1171.

تقييم دور التنظيمات التعاونية فى الاقتصاد الهندى :

ان من أهم الدراسات عن التنظيم التعاونى والائتمان التعـــاونى فى الهند ، ما تم فى السنوات الاولى من التخطيط الاقتصادى بواسطة لجنة حصر الائتمان الزراعى للهند (٤٧) .

ولقد قامت " All India Rural Credit Survey Committee " هـذه الدراســه بتقديم وتوفير مجموعة من المعلومات والاحصـــاءات عن مساهمات الولايات والهيئات المختلفة فى الائتمان الزراعى فى الهنـــد فى ســنة ١٩٥٤ . وفى الجدول التالى نعرض ملخصا لبعض الارقام الواردة فى هذه الاحصاءات :

مساهمة مختلف الهيئات فى الائتمان الزراعى فى الهند (١٩٥٤)

هيئات الائتمان	النسبة المئوية
الحكومة	٣ر٣
التعاونيات	١ر٣
البنوك التجارية	٩ر٠
الاقارب	٢ر١٤
أصحاب الاراضى	٥ر١
المقرضين من المزارعين	٩ر٢٤
المرابين	٨ر٤٤
التجار والوكلاء	٥ر٥
هيئات أخرى	٩ر١
المجموع	٠ر١٠٠

المصدر : Ministry of C.D., op. Cit., P 25.

(47) The original reports on the survey are not available, see summary of the Committee,s report in Ministry of Community Development and Cooperation, op. cit., Chapter X.

وفيما يلى نقوم بتحليل هذه البيانات الســـابقة . وأول ما يجب أن
نلاحظه . هو أنه بعد خمسين عاما من تطوير وتنمية التعـــاون فى الهند ،
نجد أن نصــيب التنظيمات الائتمانية التعاونيه فى الائتمان الزراعى عموما
هو فقط ١ر٣٪ . وفى نفس الوقت نجد أن نصـــيب المرابين المحترفين ،
وغيرهم من الزراعيين يصل الى ٧ر٦٩٪ من الائتمان الزراعى . ويوضـــح
تقرير لجنة حصر الائتمان الزراعى ، فيما يوضح ، أن هذه النسبة الصـغيرة
من الائتمان التعاونى ، لم تصل الا لطبقة الاغنياء فى القرية الذين يتملكون
أصلا ثروات وأراضى تتيح لهم حق الائتمان من كل مصدر آخر ، بينما نجد
الفقراء من أهل القرية على ما هم عليه من قدرة محدودة فى الحصـــول عـلى
الائتمان (٤٨) . وكنتيجة لهذا ، فقد أعربت اللجنة الســـابقة عن الرأى
القائل « ان التعاون قد فشـــل » وأســـباب ذلك « وظيفية ، وهيكليه ،
وادارية ، وذات طبيعة اقتصادية واجتماعية » (٤٩) .

والواقع ان تقييم الاداء ، لا يحكم عليه من مجرد النظر الى ، أو جمـع
احصاءات عن العضوية أو رأس المال ، أو مدى تغطيه التعــاون للمجتمع .
بل ان هناك أرقاما أخرى والتى فى امكانها أن توفر أبعادا عميقة فى هــذه
المشكلة . وفى هذا المجال ، فلقد قدر فى عام ١٩٦٢ بأن هناك ٠٠٠ر٤٠
تنظيما تعاونيا ائتمانيا يتمتع بأى سلامة ماليه ، وذلك من مجموع قدره
٠٠٠ر٢١٥ تنظيما ائتمانيا (٥٠) .

(48) Ibid., P. 26.

(49) Ibid., P. 26.

(50) Vaikunth L. Mehta, «Reorganization of Agricultural Credit in India», Indian Cooperative Review, Vol. 1, No. 4, July, 1964, PP. 501-507, see P. 504.

ومن ناحية أخرى ، فان مقدار المستحقات التى لم يتم سدادها الى تنظيمات الائتمان التعاونى ، ظلت تتزايد عبر السنوات المختلفة ، ولتصوير ذلك ، نذكر أن نسبة السداد لمجموع القروض القائمة منذ عام سابق ، مضافا اليها قروض عام حوالى ، هى نسبة (٤٠٪) ، وذلك للفترتين الزمنيتين ١٩١٠/١٩١١ ، ١٩٥٧/١٩٥٨ (٥١) ، ونجد أيضا أن نسبة ما تمتلكه التنظيمات الائتمانية التعاونية من أموال (أسهم رأس المال والودائع) الى مجموع رأس المال العامل للتنظيمات الائتمانية الاوليه ، قد قدرت ب ٣ر٧٪ فى عام ١٩٥٧/١٩٥٨ ، وهذه بالطبع نسبة ضعيفة للغاية (٥٢) ، وفيما يختص بنسبة الودائع الى رأس المال العامل ، فنظهر التقديرات ان هذه النسبة تتناقص باستمرار وانها كانت ٥ر٦٪ فى عام ١٩٥٨ (٥٣) .

وليس هناك من شك فى وجود أسباب عديدة أدت الى صعوبة تقدم الحركة التعاونية فى الهند ، ويمكن معالجة هذه الاسباب بدراسه السياسات المختلفة فى الائتمان التعاونى وأثر هذه السياسات .

ومن المفروض ، حتى ينجح الائتمان التعاونى ، أن تكون قروضه وسلفياته ذات شروط أفضل من تلك التى يقدمها أى تنظيم آخر على مستوى القرية ، وبصورة أخرى أن تكون شروط الائتمان التعاونى أفضل من شروط

(51) Mahesh Chand, «Coopertive Credit in India», The Indian Journal of Economics, Vol. XLI, No. 162, January. 1961, PP. 249-258, see table P. 250.

(52) Ibid., P. 249.

(53) Ibid., P. 249.

المرابى مثلا . وذلك حتى يهرع المزارعون الى التعــاون تاركين غيرها من المنظيمات • الا أن مثل هذا الائتمان الحر الرخيص لم يتواجد فى الهند فى ظل الاجراءات القديمة التى اتبعها بنك الاحتياطى الهندى • فمن الجــدير بالذكر انه حتى عام ١٩٥٣ كانت السياسة القائمة تصر وتجبر بنوك القمة التعاونية على ضرورة سداد قروضها الى بنك الاحتياطى الهندى فى موعـد سنوى محدد هو يوم ٣٠ سبتمبر من كل عام (٥٤) • مثل هذ الاجراءات والسـياسـات كان لها رد فعلها المتتالى على المســتويات الدنيا للتنظيمات التعاونيه الائتمانية . فلقد نتج عنها سياسات جامدة غير مرنة بالنسبه لهذه المستويات الدنيا •

ومن ناحية أخــرى ، فان السياسة التقليدية فى جمــل الارض هى الضمان الرئيسي القروض - هى سياسة تؤدى الى زيادة ما يمتلكه التنظيم الائتمانى من اراضى وليس الى زيادة ما يمتلكه من قروض وسلفيات ، وينشأ ذلك من أنه فى كل مرة يفشل المقترض فى ســداد القرض ، يقوم التنظيم التعاونى بمصادرة ملكيته من الاراضى • وفيما بعد تم اتباع ما كان يعتقـد فى انها سياسة أكثر فاعلية ومرونة ، وهى ما يسمى بسياسه الاقراض على المحصول Crop loan System

وحينما يتم فحص واختبار نظام الاقراض عــلى المحصــول ، بدقة وعناية ، ســنجد أنه لا يؤدى الى أى نتيجه ايجابيــة تقدمية فى الائتمان التعاونى • ان نظام الاقراض على المحصول أو بضمان المحصــول يضع كل

(54) See Vidya Sagar Sharma, «Sahayoga, or Indian Cooperation», Vidya Mandir Booksellers and Publishers, Hoshiarpur, 1964, P. 122.

التأكيدات على المحصول (أو على الناتج) ٠ وهكذا فكما يزداد انتاج شخص ما كلما ازدادت فرصته للحصول على قدر كبير من القروض ٠ ولذلك فسينتهى الامر بحصول كبار المنتجين على النسبة الغالبة من حجم القروض وسيبقى المنتج الصغير حائرا يبحث عن القليل الذى لا يكفيه (٥٥) وتمثل قيمة القرض الممنوح نسبة من القيمة الاجمالية لتكاليف انتاج المحصول ، وهذه النسبة يتم دفع جزء منها عينا والآخر نقدا (٥٦) ٠ مثل هذا الاجراء يتطلب دراسة فاحصة لكل طلب قرض يتم تقديمه ٠ ان هذا الاجراء يتطلب اداريين على مستوى كبير من العلم والمعرفه بطبيعة كل محصول وتكاليفه ، مع العلم بأن التكلفة تختلف من مكان لآخر ، ومن محصول لآخر ٠ وينتج من ذلك ان عمليات الدراسة والبحث والتقييم بواسطة أهل المعرفة لابد وأن تأخذ الوقت الكافى والروتين اللازم ، مما يجعل من نظام القروض بضمان المحصول يختصر من فترة سريان مدة استعمال القروض (حيث يستعمل القرض لفترة المحصول فقط) ، وبالتالى سوف يقيد ذلك من مقدرة المزارع على استخدام مثل هذا القرض الاستخدام الامثل (٥٧) ٠

---

(55) See the discussion of crop loan system by Professor D.R. Gadgil, «Cooperative FinanceS, Some Problems», in «Indian Cooperative Review», Vol. I, 3, April, 1964, PP. 323-333, see P. 325.

(56) Ibid., P. 324.

(57) National Cooperative Union of India, «Revolving Credit to the Farmers, A working Paper Prepared in the National Cooperative Unon of India, in «Indian Cooperative Review», Vol 1, No. 4, July 1964 PP. 483-500 On the in compatabitily of the Crop Loan System, see PP. 487-492.

وأهم مما سبق كله ، فان نظام الاقراض بضمان المحصول ، يتطلب تأكيدا تاما بالحصول على القرض فور استحقاقه حتى تتمكن التنظيمات التعاونية من الاستمرار فى أداء قروضها • وبناء على ذلك ، فقد تقرر ضرورة الربط بين الائتمان التعاونى والتسويق التعاونى فى القريه • وتم تقديم القروض الى المزارعين مع الاتفاق معهم على أن محصولهم لابد من تسويقه تعاونيا ، وعلى سداد القرض من متحصلات البيع •

وبمثل هذا التكامل بين الائتمان والتسويق ، ظن الكثيرون أن النظام سيعمل بكل دقة وتناسق • الا أن الواقع العملى أثبت عكس ذلك تماما • ففى المدة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٢ • كانت مجموع القروض التعاونية ٢٢٨ كرور هندى ، واستعادت تنظيمات التسويق منها ٤ر٨٩ كرور هندى (٥٨)

وتدل التجربة على أن مجرد قيام تنظيم تعاونى ائتمانى متخصص فى ظل مجتمع متخلف اقتصاديا ، هو أمر يندر أن يكتب له النجاح ، ففى المجتمعات التى يفوق فيها الطلب على القروض العرض منها ، يميل المزارع الى أن يحصل على قروضه من التنظيم التعاونى ، وحيث يقل عرض المنتجات الزراعية عن الطلب عليها ، فان المزارع يبيع محصوله بعيدا عن التنظيم التعاونى (٥٩) • وعموما فهذا هو ما عليه الوضع فى الهند ، هذا بالاضافه الى غير ذلك من التعقيدات •

ولقد نشأت التعقيدات السابقة بسبب ما يحيط بالتسويق التعاونى من اجراءات وقيود غير سليمة ولا تعطيه أية مزايا بالنسبة للتاجر الخاص •

(58) Ibid., P. 484.

(59) Ibid., P. 495.

وعلى قمة هذه التعقيدات هو وجود تنظيمات التسويق التعاونى بعيدا عن تنظيمات الائتمان ، فالائتمان التعاونى يعمل على مستوى القرية ، بينما يعمل التسويق التعاونى على مستوى المركز أو الاقليم • هذا بالاضافة الى أن التسويق التعاونى يقوم بأداء وظائفه فى الاسواق المنظمة ، حيث يكون سوق المحاصيل المختلفة واضحا ، ومعلوما فى أصنافه وأسعاره • ومن ناحية أخرى ، تتطلب التنظيمات التعاونيه التسويقية ، أن يوفر المزارعون وسائل نقل محصولهم الى مراكز التجميع والتسويق • ومرة أخرى نجد أن مثل هذا الاجراء لا يشجع من اقبال المزارعين على التسويق التعاونى ، فبالاضافة الى سوء الطرق فى المناطق المختلفة ، نجد النقص الكبير فى وسائل المواصلات ذاتها • وبالطبع يحدث كل هذا فى الوقت الذى يجعل المرابى والتاجر الخاص من نفسهم فى خدمة المزارع بكل التسهيلات الممكنة وعلى مستوى القرية . وكدليل على اداء التسويق التعاونى الهندى لوظيفته ، يكفينا أن نذكر أن مجموع ما تم تسويقه تعاونيا من الحبوب الغذائية عام ١٩٥٩ كان يقل عن ١٪ من اجمالى المحصول الذى تم تسويقه هذا العام ، بينما كان المستهدف تسويقه تعاونيا فى الخطة الخمسية الثانية هو ١٠٪ من اجمالى المحصول (٦١) •

من كل ما سبق يتضح لنا أن الائتمان التعاونى يتطلب تسويقا تعاونيا ، ولابد وأن يتواجدا (الائتمان والتسويق) على مستوى القرية ذاتها • ويحسن ان نذكر هنا أن أهمية وجود هيكل تسويقى تعاونى

6(0) Ibid., P. 485.

(61) See National Council of Applied Economic Research «Long-term Projection of Supply and Demand, op. cit., P 149, see P. 7.

لتجنب أى نكسة فى الائتمان التعاونى ، قد أشاد به بنك الاحتياط الهندى منذ عام ١٩٦٠ (٦٢) ٠

وفى نفس الوقت نجد أن جمود الائتمان التعاونى ، يصاحبه ارتفاع فى أسعار الفائدة ٠ ان أسعار الفائدة المنخفضة التى يقدمها بنك الاحتياط الهندى لبنوك القمة (٢٪) يتم رفعها الى ٦٪ أو الى ٩٪ عندما تصل هذه القروض الى أدنى تنظيمات البنيان التعاونى (البنوك الاولية) ، وذلك ما كان عليه الوضع عام ١٩٦٠/١٩٦١ (٦٣) ٠ ويمثل سعر الفائدة مشكلة كبيرة للائتمان التعاونى ٠ فبأسعار فائدة مرتفعة للاقراض سوف تجد هذه التنظيمات منافسة شديدة من غيرها وبأسعار فائدة منخفضة لا تقوى هذه التنظيمات على مواجهة تكاليفها ٠ الا أن التنظيمات التعاونيه الهندية تعانى مزيدا من التعقيدات بسبب ذلك البنيان التعاونى الذى يترك مستوياته الدنيا بوظيفة واحدة هى الائتمان ، وبذلك تبقى هذه الوظيفة ذات تكلفة عالية لصغر حجمها ٠

ولتطوير الائتمان التعاونى وتنشيطه ، اقترح البعض استخدام نظام ائتمان أكثر ايجابيه يطلق عليه نظام ائتمان دائرى (٦٤) Revolving Credit system ومثل هذا النظام يتطلب منح المزارع قرضا

---

(62) See S. C. Jain, Problems and Palicies of Indian Agriculture, op. cit., P. 45.

(63) Harild A. Miles, «Package Program Lessons in Strongthening Cooperative Services», Indian Cooperative Review Vol. I, No. 2, January, 1964, PP. 210-217, see P. 211.

(64) See, Revolving credit to the farmers, a working Paper», op. cit., P. 492.

تبعا لقيمة ما تم تسويقه بواسطة المزارع خلال العام · وهكذا سيتم اعتبار قيمة المحصول الذى سيتم تسويقه كأساس للقرض ، وليس قيمة تكاليف الانتاج · ويكون للمزارع حق سحب شيكات بمقدار التسهيلات الائتمانية الممنوحة له ، وفى حدودها فى أى وقت ، وبدون أى تأخير · وعندما يتم تسويق المحصول يكون من المطلوب على المزارع أن يهبط بحجم سلفياته الى حد أدنى معين · وعندما تظهر سجلات المزارع معاملات ثابتة ومستديمة من السحب والسداد ، فان حسابه يظل مفتوحا طول الوقت · ويتطلب النظام بالطبع وجود حلقة اتصال دائمة بين الائتمان والتسويق التعاونى · وفى الحقيقة ، فان المساهمة الكبيرة لهذا النظام هى اغرائه للمزارعين على ضرورة زيادة حجم تسويقهم التعاونى لزيادة حجم الائتمان الممكن الحصول عليه · الا أن الصعوبة فى هذا النظام أيضا ، هى احتمال زيادة تكاليفه الادارية الى حد كبير - لانه ولا شك نظام مصرفى متطور .

الا أن ضرورة ارتباط التسويق بالائتمان التعاونى ، يتطلب أيضا ربط هذا التنظيم بخدمات تخزينية ، وفى نفس الوقت تواجد وسائل وامكانيات للنقل بين المخازن وأماكن التسويق · واذا ما اتسع حجم التنظيم الى هذه الصورة ، فان وظيفة توفير المواد والخدمات اللازمة للزراعة تصبح شيئا ضروريا له ، ان خدمات الزراعة كتوفير البذور والسماد وغيره هو أمر لازم لمثل هذا التنظيم المتوسع · ففى مثل هذا المجال من الخدمات الزراعية ، يتم الحصول على وفورات الانتاج الكبير ، فى أقل وقت ممكن ، وبأقل تكلفة ممكنة ، ويكون هناك فرصة لاستخدام أرباح هذه الخدمات فى تقوية المركز المالى للتنظيم . وكما اوضحت مناقشة التنظيمات التعاونية الائتمانية فى الهند ، فانه ليس هناك أى من الترابط بين كل هذه

الوظائف للتنظيم التعاونى الهندى (فهو تنظيم ائتمانى بحت) • ولعل تخصص التنظيم التعاونى فى وظيفة واحدة فى الهند هو أحد الاسباب الرئيسية فى فشله • ان أهمية تجربة الهند فى الائتمان التعاونى ، قد أوضحت ، أنه فى ظل الظروف والشروط القائمة فى المجتمع الهندى ، فان نجاح التعاون فى أداء وظيفته يتطلب أن يكون التنظيم التعاونى متعدد الاغراض •

التنظيم التعاونى والتخطيط الزراعى :

ما من شك فى أن التخطيط الزراعى يتطلب شيئا هو أكثر من وجود حملة ائتمانية • ان الاحتياجات الرئيسية الخاصة بمعلومات مفصلة ودقيقة عن امكانيات الانتاج الزراعى تحتاج الى نوع من التنظيم على مستوى القرية والذى فى امكانه ان يوفر هذه المعلومات • ان الائتمان التعاونى يستطيع أن يوفر هذه المعلومات اذا كان يتعامل عن طريق تقديم قروض بضمان الانتاج وفى نفس الوقت يحصل على بيانات عن المساحة المزروعة والفترة الزمنية اللازمة وطبيعة الارض وغيرها من المعلومات الزراعية • وهناك وسيلة أفضل لاداء هذه الوظيفة اذا ما قام كل مزارع مقترض بتقديم خطة زراعية انتاجية عند تقديمه طلب الائتمان • مثل هذا الاجراء يعتبر خطوة أولى نحو نشأة وتطوير خطة انتاج على مستوى القرية يحتاجها التخطيط الزراعى (٦٥) • ولكن ، الصعوبة فى مثل خطة الائتمان الانتاجية على مستوى القرية هى المطالب الادارية والمالية الكبيرة

---

(65) C. S. Jochi, «Village Production Plans, Problems and difficulties», Indian Cooperative Review, Vol. I, No, 1, October, 1963, PP. 25-31.

التى تحتاجها مثل هذه الخطة وأيضا سيكون اسهام هـذه الخطة فى التخطيط الزراعى ضعيفا الى حد كبير حيث أن عدد المشتركين فى الائتمان الزراعى التعاونى ، وهو عدد بسيط عادة ، سيمنع من جمع كافة المزارعين فى القرية فى خطة انتاج زراعى ٠

ان رغبة التخطيط الزراعى فى الحصول على خطة انتاج تؤدى بنا الى مناقشة التعاونيات الزراعية والتى فى امكانها ليس فقط تحقيق خطة انتاج كاملة بل تتعدى ذلك الى تحقيق النفع العام والمباشر من التخطيط الاقتصادى ٠ ولا يبدو أن لدى المخططين الهنود أية آمال فى احداث تجارب ناجحه فى هذا المجال ٠ فالخطة الخمسية الثانية ليس لديها اى هدف لانشاء وتطوير تنظيمات انتاج زراعى تعاونى ٠ وكما تم توضيحه بواسطة هذه الخطة الخمسية فانه قد تم تأخير وضع هدف بخصوص تعاونيات الانتاج الزراعى ذلك حتى تتم مناقشة وتحليل أوضاع التنظيمات القديمة فى ولايات الهند المختلفة (٦٦) ٠ وفى عام ١٩٦٠ قدر عدد التنظيمات الزراعية الانتاجية المشتركه بحوالى ١٦٠٠ تنظيم ٠

وبدلا من انشاء ودعم الخطط الزراعية الانتاجية على مستوى القرية فان تخطيط الانتاج الزراعى كان قائما على أساس دراسات وبرامج تقوم بها حكومات الولايات المختلفة ٠ ويتم الوصول الى البرامج والاهداف الزراعية لحكومات الولايات الهندية المختلفة عن طريق دراسات تقوم بها الادارات المختصة على مستوى الولاية ٠ ومثل هذه الدراسات لا تقوم على

(66) Ministry of C.D. and Cooperation, op. cit., P. 61.

أى خطط زراعيه تضعها القرى أو الاقاليم فى المستويات الدنيا بالولاية (٦٧) • وكنتيجة لذلك فلا يجوز للفرد أن يتوقع أى معرفة دقيقة من جانب سلطات التخطيط العليا عن النشاط الحقيقى أو المتوقع فى القرى والمراكز المختلفة •

ويرى البعض أن هذه التنظيمات والهيئات والمشروعات التى تساعد وتدعم انتشار التنظيمات التعاونية فى الاقتصاد الهندى هى ذاتها تواجه الفشل • وتلك كانت الحالة بالنسبة الى برامج خدمة البيئة Community Development schemes تقديمها لخدماتها المختلفه فانها لم تفد الا مالكى الاراضى والاثرياء وذوى النفوذ فى القرية وتركت بعيدا عن خدماتها عمال الزراعة وصغار المزارعين (٦٨) • ومثل هذه المظاهر فى أداء الخدمة تسهم فى تعميق الفجوة بين طبقات المجتمع المختلفة على مستوى القرية • ومن ناحية اخرى فقد ذكر البعض أن برامج خدمة البيئة كانت ضعيفة التأسيس من حيث عدد العاملين والفنيين والموارد بالنسبة الى الاعباء الهامه المكلفة بها • وكما لاحظ المجلس القومى لابحاث الاقتصاد التطبيقى بالهند فان عدد الافراد اللازمين لتدريب الغير على فنون الانتاج الحديثة وعلى انشاء التعاونيات وعلى الاشراف على بناء الطرق وعلى توفير الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاخرى كان عددا ضئيلا للغاية (٦٩)

---

(67) Charad Chandra Jain, «Agricultural Planning in India, op. cit., PP. 14-15

(68) Sharad Chandra Jann, «Problems and Policies of Indian Agricultural», op. cit., P. 54.

(69) Indian Economy, Conditions and Prospects, op. cit., p. 21.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على التنظيم التعاونى :

فى محاولتنا للبحث عن العوامل التى سببت فشل التعاون فى الاقتصاد الهندى لابد أن نتناول مشكلة البنيان الاجتماعى والاقتصادى فى القرية الهندية بكل عناية • ان الدراسات الخاصة بالهيكل الاقتصادى والاجتماعى للقريه الهندية توضح ان هذا الهيكل يتعارض مع انتشار التنظيمات التعاونية فى الهند • أن مناقشة الهيكل الاقتصادى والاجتماعى يحتاج الى سرد مختصر عن السياسات التى اتبعتها سلطات الاحتلال البريطانى فى الهند • فالملاحظ من وصف الحياة قبل قدوم الاحتلال البريطانى (منذ ٢٠٠ عام مضت) أن التكامل والتعاون بين أفراد القرية كان شيئا متوفرا وواضحا (٧١) • فالقرية الهندية فى هذا الوقت كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتى ومعزولة عن العالم الخارجى بل وعن غيرها من القرى الاخرى • والسلطة الخارجية التى كانت تعرفها القرية هى سلطة ممثل صاحب رأس المال الذى يحصل على الايراد • ولقد كانت حقوق الملكيه فى يد صاحب الارض (السيد الذى يعيش بعيدا) بينما كانت روح السيادة على الارض وادارتها فى يد المزارعين طالما أدوا جزءا من محصولها الى صاحبها (٧٢) •

---

(70) Walter C. Neale, «The Indian Peasant, the State and Economic Development», Land Economics, Vol. XXXVIII, No. 4, November, 1962, pp. 281-292 see P. 287.

(71) V. B. Singhe «Indian Economy, Yesterday and Today», Peoples Publishing House, Private Limited, New Delhi, 1964, pp. 8-14.

(72) Ibid., P. 6.

أما السلطات البريطانية والتى اهتمت بزيادة حصيلتها وايراداتها من الارض ، فقد ابتدعت أنظمة جديدة لملكية الاراضى • وانتشرت هذه الانظمة فى مساحات مختلفة من الاراضى داخل الهند فى الفترة من عام ١٧٩٣ الى ١٨٥٠ • ويعتبر نظام أراضى الزامندار Zamindari System أحد الانظمة الغالبة فى هذا المجال • ولقد تم تاسيس هذا النظام لاغراض تحويل محصلى الضرائب فى القرية الى أصحاب ملكية ومنحهم بعض ، حقوق الملكية الفرديه لهذه الاراضى لا كلها • ولقد تم حدوث هذا الاجراء بشرط أن يؤدى الملاك الجدد نصيبا أوفر من الايراد الى الحكومة (٧٣) •

والنظام الآخر الغالب فى ملكية الاراضى هو نظام الريتوارى Ryotwari وفى هذا النظام تدخل الحكومة فى علاقة مباشرة مع المزارع الفرد . ويتم الاعتراف بملكية المزارع والاحتفاظ بقطعة أرض طالما أنه يدفع الايجار للحكومة (٧٤) • ونتيجة ذلك خلق هذان النظامان تغييرا ملحوظا فى الهيكل التقليدى للقرية فقد تم خلق طبقه من السادة الذين يهتمون أصلا بالايراد • والى جانب ذلك أضيف الى الطريقة التقليدية فى حفظ الحقوق اجراءات قانونية رسمية جديدة ومحامون ومحاكم لحماية ما نتج عن الانظمة الجديدة من تعقيدات • وبالاضافة الى ما سبق فان ادخال المحاصيل النقدية مثل القطن والسكر والدخان كان لها نتائجها الغريبة على هيكل القرية الهندية . فالقرى التى تحولت تماما من الانتاج التقليدى للحبوب الغذائية الى انتاج المحاصيل النقدية والتجارية فقدت قدرتها على الاحتفاظ بكميات من الغلال لسنوات المحاصيل السيئة • ومن المحتمل أن يكون هذا

(73) Daniel and Alice Throner, «Land and Labor in Lndia», ASia Publishing House, New York, 1962, P. 53.

(74) Ibid., P. 53.

التغير مصدرا من مصادر المجاعات التى عانت منها الهند خلال سنوات الاحتلال البريطانى (٧٥) . فانتاج المحاصيل التجارية ضاعف المكانة التى يحتلها المرابى فى القرية . فالمرابى يمول من أجل المحاصيل النقدية وهو الذى يساعد الافراد فى دفع الضريبة نقدا . وبازدياد نشاط المرابى تحولت ملكيات الارض من يد المزارعين الصغار الى المرابين وكبار الملاك (٧٦) .

ومن الممكن الان أن نلاحظ ، أن الهيكل الحالى بالقريه الهنديه مقسم الى فئات ودرجات مختلفه . وهناك ثلاث فئات يمكن تمييزها . والاول منها له القوة . والثانى له الثروة ، والثالث له المكانة الدينية (٧٧) . ولعل من أفضل الطرق التى تصور كيف يعمل النظام الطبقى والطائفى Caste systm ما يلى (٧٨) :

« بالرغم من أن أعضاء كل الطوائف (ما عدا البراهمة) فى استطاعتهم زراعه الاراضى والعمل فيها ، الا أن المكانة الاجتماعية تكون مصحوبة بمدى ما تمتلكه الطائفة وليس بمدى ما تفعله . وتشعر كل طائفة من هذه الطوائف داخل القرية ، انها لابد أن تحمى نفسها دائما ضد اغارة الطوائف الاخرى على حقوقها ومكانتها ، سواء أكانت هذه الطوائف أدنى منها او أعلى شأنا . ولابد لكل طائفة ان تحمى شعارها وما تتصف بها من عادات وتصرفات خشية أن يقلدها غيرها من الطوائف الاقل مكانة » . ومن الواضح ان فى مثل هذا الهيكل الاجتماعى فى القرية ، لابد

(75) Ibid., pp. 54-55.

(76) Ibid., p. 56.

(77) Walter C. Neale, «The Indian Peasant, the State and Economic Development», op. cit P. 282.

(78) Ibid., P. 284.

أن يختفى التجانس فى المصلحة ، وهو أحد الشروط الاساسية لانتشـــار أى حركة تعاونية ٠

وفى ســـبيل اعادة بناء الهيكل الاجتماعى والاقتصـــادى للقـــرية الهندية ، ولعلاج مســـاوىء نظام امتلاك الاراضى الذى فرضـــه الاحتلال البريطانى ، أخذت الحكومه الهندية على عاتقها اصـــدار قانون الاصـــلاح الزراعى وذلك منذ بداية الخطة الخمســـية الاولى ٠ ومنذ ذلك الوقت ترك لكل ولاية أن تصدر قانونا خاصـــا للاصلاح الزراعى يتناســـب مع طبيعة الولاية ٠ وتمثل المناقشـــه التالية الفشـــل الذى أصاب هذه القوانين فى احداث أى انسجام فى الهيكل الاجتماعى والاقتصادى فى القطاع الزراعى٠

وكما تم اقتراحه فى الخطة الخمسية الثانيه ١٩٥٦/١٩٥٧ ـ ١٩٦٠/١٩٦١ فان الاصـــلاحات الغالبة التى تقدمت بهـــا الولايات المختلفة تتعلق كلها بالغاء نظم الملكية القـــديمة (نظام الزامندار) وغيرها من الانظمة ، وكذا وضع حد أعلى لحجم الاراضى المتملكة (٧٩) ٠ وأيضـــا كانت هناك مجموعة من القـــوانين تختص بتنظيم ايجارات الاراضى وتأمين حقـــوق المؤجر ٠ وبخصوص وضع حد أعلى للملكية ، فان هذا الحد أخذ يختلف من ولايه لاخرى ٠ ففى المتوسط جعلت معظم الولايات الحد الاعلى لملكية الاسرة ٣٠ اكر ، وان كان المدى بين الحد الاعلى فى ولاية معينة ، والحـــد الأعلى فى ولاية أخرى يتراوح بين ١٥ اكر و ٣٢٤ اكر (٨٠) ٠

(79) Plnnning Commission, India, «Progress of Land Reform», Published by the Manager of Publications, Delhi, P. 3.

(80) Ibid., pp. 65-67.

وتسمح معظم الولايات لملاك الارض ، أن يختاروا منهـا الجزء الذى يرغبون فى الاحتفاظ به . اما بقية الملكية ، فان الحكومة تستولى عليهـا بتعويض يتم دفعه على فترة زمنية طويلة • وفى كثير من الاحيان تسمح الحكومة بالاحتفاظ بحجم اضـافى من الاراضى تبعا لحجم الاسرة وطبيعة الارض •

ولما كانت الحكومة الهندية لم تلزم الولايات المختلفة بتاريخ معين لاصدار قوانين الاصلاح الزراعى ، فان الولايات المختلفة أصدرت قوانينهـا فى أوقات مختلفة • ومثل هـذا الاجراء أتاح الفرصـة لكثير ممن كانوا يخضعون للقـانون أن يتهربوا منه بتحـويل ملكيـاتهم الى الاقارب والاصدقاء (٨١) •

وبالنسبة لقوانين حماية المستأجرين ، فانها أيضا تختلف من ولاية لاخرى ، ولقد تعددت الشـكاوى من تعقيدات هذه القوانين وعدم تنفيذها كما يجب (٨٢) • ويتضح من محتويات قوانين الاصلاح الزراعى السـابقة أن هذه القوانين الهندية تحوى البقاء على الملكية الفردية والصغيرة للارض ، ولكنها تسمح بدرجات من عدم المساواة فى الدخل والثروة ، وتسمح هذه القوانين أيضا بكثير من التسهيلات فى صورة اعفاءات أسريه ، وترك حق اختيـار أطيب الاراضى فى يد الملاك • وهـذا النوع من أنواع الاصـلاح الزراعى ، يتناسب تماما مع ما أطلق عليه اصـلاح زراعى على الطريقـة

(81) Ibid., P. 20.

(82) M. L. Patel, «Land Tenure Legislation in India» Agricultural Situation in Vol. XVII, No. 11, February, 1963, pp 1159-1170, see p. 1169.

الغربية (٨٣) Western Approach To Land Relorm وفى العادة
تكون نتائج هذه الطريقة هو التخفيض فى حجم المشكلة الاصلية بدلا من التخلص منها (٨٤) ولعل السبب فى هذا ، هو أن هذا الاصلاح يترك نفس الهيكل الاجتماعى والاقتصادى كما هو ، مما يسمح لقوى التنازع والتعارض بالبقاء .

ان النتيجة الحتمية لهذه الدراســـة البســـابقه عن دور التنظيمات التعاونية فى التخطيط الاقتصادى الهندى ، لا تســـمح الا بتعميم واحد لا يمكن تجنبه . وهو أن التعاونيات الهنديه فشـــلت فى أداء دورها عـلى جميع الجبهات . فلقد قابلها الفشل سواء فى دورها فى اعداد وتنفيذ الخطط الاقتصادية ، أو فى توفير الموارد المالية للخطة العامة .

وفشـــل التنظيمات التعـــاونية فى تحقيق أهدافها يرجع الى بعض الاسباب التى ناقشناها فى التحليل السابق . فمنذ بدء الحركة التعـاونية فى الهند منذ ســـتين عاما مضــت ــ وهى حركة ائتمانية تعاونية أكثر من أى شىء آخر ــ وكما تم توضيحه فى الدراسه الحالية ، كانت تنمية وتطوير التعاونيات لخدمة غرض واحد متخصص (الائتمان) مما أضعف من المقدرة الاقتصادية للتنظيم وجعله غير قادر على خدمة أغراض التخطيط الاقتصادى (مثل رسم وتنفيذ الخطط الاقتصادية الزراعية) (٨٥) .

---

(83) Elias H. Tuma, «Twenty-Six Centuries of Agrarian Reforms, A Comparative Analysis», University of California Press, Berkeley and Los Angeles, 1965, especially Chapter XIV, Towards a General Theory of Land Reform, pp. 221 242.

(84) Ibid., p. 225.

(85) Pareshnath Chatterjee, «Some Unexplored Fronts in Cooperative Organizations», «The Indian Economic Journal, Vol. XLII, No., January, 1962, pp. 231-236, see p. 234.

ومما أدى الى ضعف التعاونيات الهندية ، كذلك خضوعها الى حكومات الولايات المختلفة ، بدلا من خضـــوعها الى الحكومة المركزية • ولقد انهت سلطة الحكومه المركزية على التعـــاونيات منذ أعوام ١٩٠٤ و ١٩١٢ عندما أصدرت الحكومة قوانين التعـــاون ، ومنذ ذلك الوقت ، تعودت كل ولاية على العمل بمفردها ، مما جعل الصورة العامة مرتجلة وغير منســقة • وفى مجال عدم التناسق والانسجام ، فقد لاحظنا وجود عدد كبير من الهيئـــات والمرافق تعمل فى الحقل التعاونى • ومن بين هذه الهيئات نجد الحـكومة المركزية ، والحكومات المحلية ، وبنك الاحتياط الهندى ، والوحدات الادارية المحلية ، والهيئات المستقلة ، وغيرها من الهيئات ، وهذا نوع من التنظيم لا يمكن أن يكتب له النجـــاح الذى يتحقق اذا ما كان الامر تحت اشراف هيئة مركزية موحدة للنشاط بأكمله • ولقد لاحظنا أيضا أن الحـــكومات المختلفة فى مساعدتها للتعاونيات لم تستخدم سوى الوسائل المالية ، ولم يكن هناك أى ضغط آخر على المزارعين لتكوين تنظيمات تعاونية •

وحتى فى مجال التمويل التعاونى ، فقد وضحت لنا أن السياســات الائتمانية تميزت بالجمود والتحفظ مما أبعد المزارعين عن الائتمان التعاونى ، وقارب بينهم وبين المرابى •

وبالاضافة الى ما سبق ، فان التعاون لم يفشـــل فى غرس أقدامه فى القطاع الريفى من الدولة فحسب ، بل ان القطاع الريفى ذاته فشــــل فى التجاوب مع التعاونيات • ولقد نشأت هذه المشـكلة من الهيكل الســيىء اجتماعيا واقتصاديا للقرية الهنديه ، ومن فشـــل قوانين الاصلاح الزراعى فى تغيير هذا الهيكل •

الفصل العاشر

النظرية النقدية الكلاسيكية

اولا ـ نظرية كمية النقود :

يهتم هذا الفصل ببيان أثر كمية النقود على مستوى الاسعار والدخل والعماله فى المجتمع ، كما تصورته النظريات الاقتصادية الكلاسيكية .

ويلزم ان نوضح منذ البداية أن نظرية كمية النقود هى جزء من مجموعة الآراء والافكار الرئيسية التى كان يعتقد فيها الاقتصاديون الكلاسيك . وتركزت هذه النظرية على العلاقة بين مستوى الاسعار وكمية النقود ، وهناك ثلاثة أشكال يمكن مناقشتهم لنظريه النقود .

١ ـ الشكل الاول :

ويسمى بمعادلة التبادل ، أو بمعادلة فيشر ، نسبة الى أحد الاقتصاديين الامريكيين Irving Fisher الذى ساهم فى صياغة هذه النظرية واظهارها . وتنص معادله التبادل على أن حاصل ضرب كمية النقود فى سرعة دورانها يساوى دائما مستوى أسعار السلع مضروبا فى كمية هذه السلع . وحيث قد يصعب فهم صحة هذه الصياغة السابقة فانه يمكن تبسيطها باستعمال الرموز الآتية :

ن = كمية النقود الموجودة فى المجتمع لخدمة أغراض التبادل .

س = عدد المرات التى تدور فيها كمية النقود من يد الى يد أخرى فى المجتمع ٠

د = كمية السلع التى يتم تبادلها مقابل كمية النقود ٠

ث = مستوى الاسعار ٠

وتذكر معادلة التبادل أن :

ن × س = د × ث

وهذا يعنى أنه فى أى وقت وحيث أن كمية النقود يتم تداولها من يد الى أخرى مقابل كمية من السلع ، فانه لابد وأن تكون قيمة السلع فى المجتمع مساويه لكمية النقود التى يتم تبادلها مضروبة فى عدد المرات التى تداولت فيها هذه الكمية ٠ فاذا كانت كمية النقود الموجودة هى مثلا ٢٠٠ جنيه ، وأنه تم تداول هذه الكمية مثلا خمسة مرات من يد الى أخرى ، ففى كل مرة يتسلم شخص كمية ٢٠٠ جنيه فانه يقوم بتسليم سلع لها نفس القيمة ، فاذا انتقلت النقود مرة أخرى الى يد شخص ثانى فانه يقوم بتسليم سلع قيمتها ٢٠٠ جنيه مقابل النقود ، وهكذا بانتقال النقود أو بدوران النقود تتضاعف قيمة الانتاج ٠ وبدوران النقود خمس مرات تكون قيمة الانتاج هى :

٢٠٠ × ٥ = ١٠٠٠ جنيه

أى أن : ن × س = ١٠٠٠ جنيه ٠

ومن ناحية أخـــرى فانه من المعروف أن قيمة الانتاج فى أى وقت تساوى دائما كميه الناتج مضروبا فى ثمنه أى أنه فى هذه الحالة المذكورة لابد وأن تكون :

د × ث = ١٠٠٠ جنيه

أى أن : ن × س = ١٠٠٠ جنيه ٠

ولعله يتبادر الى الذهن بأن معادله التبادل ما هى الا متطابقه وصحيحة بحكم التعريف ولا تقرر شيئا من العلاقات السببية ، وكل ما تذكره هو أن قيمـــة الناتج يســـاوى قيمة الناتج » وان كانت تعبر عن ذلك بطريقتين مختلفتين . ان هذا الشكل من أشكال نظرية كمية النقود غير قادر عـــلى ايضاح أى المتغيرات فى هذه المعادلة هو المتغير المســتقل وايهما هو المتغير التابع ، ولا يستطيع الفرد أن يستنتج ما اذا كان ضروريا أن يؤدى التغير فى (ن) الى التغير فى (ث) .

غير أن معادلة التبادل مفيـــدة فى كونها معبرة عن انفاق المجتمـــع بطريقتين مختلفتين . فهى تعبر من ناحيه عن أن انفاق المستهلكين يســاوى حاصل ضرب كمية النقود × سرعة دورانها . ومن ناحيه أخرى تعبر عن الانفاق من وجهة نظر المنتجين بكونه يساوى حاصل ضرب (حجم التجارة) أى عدد السلع والخدمات التى يتم تبادلها × مســتوى الاسعار . وبالتالى فان معادلة التبادل تميز الاجزاء المهمة فى الانفاق كما تبدو من وجهة نظر المســـتهلكين ومن وجهة نظر المنتجين . وكنتيجة لهذا التمييز يمكن عزل المتغيرات المختلفة حتي يمكن دراستها كخطوة تمهيديه لدراسة أثر التغيرات فى (ن) على (ث) .

ويجب أن نلاحظ أن معادلة التبادل تتعامل مع المتغيرات المختلفة مثل كمية النقود ومستوى الاسعار بطريقة مبسطة قد تثير كثيرا من الصعوبات . فمن ناحية تفترض معادلة التبادل أن هناك مستوى عام موحد للاسعار هو (ث) والواقع أنه من الصعب البحث عن مستوى موحد وواحد للاسعار . فهناك مستويات مختلفة للاســعار كمستوى أســعار الســلع الاســتهلاكية ومستوى أسعار الجمله ، ومستوى أسعار السلع الرأسمالية ومستوى الاجور

غير ذلك من مستويات الاسعار ، وان كان من المفروض أن (ث) فى معادلة التبادل تشير الى مستوى أسعار السلع الاستهلاكية .

وبالنسبة الى (ن) ، أى كمية النقود الموجودة فى المجتمع ، فان معادلة التبادل نفترض أن (ن) هى الكمية المطلوبة من النقود من أجل دافع التعامل والتبادل ، ولا تنظر معادلة التبادل الى وجود طلب على النقود لاجل أغراض غير شراء السلع الاستهلاكية والانتاجيه ، مثال ذلك الطلب على النقود من أجل شراء أوراق ماليه أو لاغراض المضاربة أو الاحتفاظ بالنقود باعتبارها سلعة فى ذاتها . هذا النوع الاخير من أنواع النقود والمطلوبة لاغراض المضاربة لا يدخل فى تعريف (ن) فى معادلة التبادل .

وتعبر (س) كما ذكرنا عن سرعة دوران النقود ، وهى محكومة بعادات المستهلكين ، وتتغير هذه العادات فى فترات الرواج حيث تزداد سرعة انفاق النقود وتداولها وتقل فى فترات الكساد حيث تنخفض الاسعار ويمتنع المستهلكون عن الانفاق وتداول النقود انتظارا لانخفاض أكبر فى مستوى الاسعار .

ومرة أخرى يلزم ملاحظة أن معادلة التبادل لا توضح أية علاقة سببية حين تذكر أن : ن × س = د × ث ولا يجوز أن نستنتج من صحة المعادلة السابقة أكثر من صحة معادلة أخرى مثل : ن = $\frac{د \times ث}{س}$ ، هذه المعادلة الاخيرة صحيحة أيضا بالتعريف ، ولكنها لا تبرهن على أن (ن) تتوقف على $\frac{د \times ث}{ن}$. ففى الواقع تتوقف (ن) على سياسات البنك المركز وعلى رغبته فى توفير قدر معين من (ن) ولا تتوقف (ن) على $\frac{د \times ث}{س}$.

٢ ـ الشكل الثانى :

من اشكال نظرية كمية النقود ويسمى بالشكل (الجامد) لنظرية كمية النقود ويذكر هذا الشكل أن الاسعار تتغير دائما بنفس نسبة تغير كمية النقود . فاذا زادت كمية النقود الى الضعف تزيد الاسعار الى الضعف ، واذا نقصت كمية النقود الى النصف تنقص الاسعار الى النصف . وفى صورة رموز يمكن أن نعبر عن هذه النظرية كالآتى

$$\text{ن} = \text{ثابت} \times \text{ث} \quad \left(\text{حيث الثابت} = \frac{\text{د}}{\text{س}} \right)$$

وليست هذه الصورة من صور نظرية الكمية بالصحيحة بالتعريف ، بل هى ليست صحيحه فى جميع الاحوال ، اذ أن التغيرات فى (ن) تؤدى الى تغيرات فى (ث) وبنفس النسبة ، (فقط) تحت ظروف معينه ، هذا المفهوم للشكل الجامد لكميه النقود تجعل منهـا نظرية ذات مغزى فى شرح آثار الزيادة فى كمية النقود على مستوى الاثمان .

وينطبق الشكل الجامد لنظرية كمية النقود عندما يكون حجم الناتج (د) ثابت وكذا عندما تثبت سرعة تداول النقود (س) . وليس شرطا أن يثبت هذان المتغيران فى كافة الاوقات . ففى حالة الكساد وحينما تزداد كميه النقود فان مستوى الاسعار يبدأ فى الارتفاع بعض الشىء (وليس بنفس نسبه الزيادة فى كمية النقود) . وهذا الارتفاع الطفيف فى مستوى الاسعار يضفى التفاؤل على رجال الاعمال بتوقيع بعض الارباح نتيجة زيادة الانتاج والمبيعات (بشرط عدم ارتفاع التكاليف بنفس النسبه) وهكذا تزداد (د) مع زيادة (ن) ، ومن المحتمل أيضا أن تزداد (س) بعض الشىء حيث أن ارتفاع الاسعار يشجع الافراد على استبدال النقود بسلع وخدمات ، وبالتالى ومع زيادة (ن) نجد أن (د) و (س) ، و (ث) يمكن

أن تزداد قيمتهم . وفى هذه الحالة السابقة اذا نجد أن الزيادة فى (ن) لم تنعكس فى زيادة (ث) بنفس النسبه ، وانما انعكست فى زيادة كل من (ث) و (د) ، و (س) . وعندما يزداد النشاط الاقتصادى وتصل (د) الى اقصى ما يمكن فى ظل موارد المجتمع المتاحة ، أى عندها تتوظف كافة موارد المجتمع ويزداد الدخل الى أقصى ما يمكن تثبت (د) . ومن المحتمل فى أحوال العمالة الكامله أو التوظف الكامل لموارد المجتمع أن تثبت (س) بعض الوقت طالما ظلت أحوال النشاط الاقتصادى عادية . فى هذه الاحوال وبثبات (س) ، و (د) فان كل زيادة فى (ن) سوف تؤدى الى زيادة فى (ث) وبنفس النسبه .

والواقع أن الاوضاع السابقة ، وافتراض ثبات (س) فى حالة العمالة الكاملة ، هى أحوال لا تبقى طويلا . فانه بارتفاع الاسعار سرعان ما يبدأ الافراد فى التخلى عن النقود وسرعان ما يستبدلوا النقود بسلع وخدمات ، وفى هذه الحالة تزداد سرعة دوران النقود (س) وتكون الزيادة فى (ن) مصحوبة بزيادة فى (س) وتزداد (ث) فى هذا الوقت بنسبة أكبر من زيادة (ن) . ومرة أخرى نجد أن الشكل الجامد لنظرية كمية النقود ليس صحيحا فى كل الاوقات ، ولكنه مفيدا فى دراسة آثار كمية النقود على مستوى الاسعار . ومن المفيد أن نلفت الانظار هنا الى ان معادلة التبادل ، وهى الشكل الاول لنظرية كمية النقود كانت ذات نفع كبير فى ايضاحها للمتغيرات (س) و (د) التى يفترض ثباتهم فى حالة الشكل الجامد للنظرية والذى بدوره يساهم فى شرح أثر الزيادة فى كميه النقود على مستوى الاسعار .

٣ ـ الشكل الثالث :

ويذكر الشكل الثالث لنظرية كمية النقود أنه بزيادة كمية النقود غالبا ما يزداد مستوى الاسعار ، ولكنه من الصعب بيان مدى الارتفاع فى مستوى الاسعار نتيجه الزيادة فى كمية النقود ٠ ويسمى هذا الشكل من اشكال نظرية كمية النقود بالشكل الاقل جمودا ٠ وتنطبق هذه النظرية الاقل جمودا كلما كانت (ن) و (س) يرتفعان بسرعة أكبر من ارتفاع (د) ، وبالتالى ترتفع (ث) ولكن لن يكون ارتفاعها مساويا لارتفاع (ن) ٠ وفى أحوال البطالة وأحوال العمالة الكاملة يمكن لهذا الشكل الاقل جمودا أن ينطبق لتفسير ظروف التغير فى (ن) ، و (ث) ٠

ويمكن التحدث عن أحد الاستثناءات لنظرية كمية النقود فى أى من اشكالها الثلاثة ، وهو فى حاله زيادة كمية النقود (ن) وفى نفس الوقت ينخفض مستوى الاسعار (ث) ٠ ويحدث هذا اذا كانت هناك بطالة شديدة بحيث أنه بمجرد الزيادة فى (ن) يزداد الانتاج (د) بصورة أكبر من زيادة (ن) أو نقص (س) ٠ ولكن احتمال نقص (س) عن زيادة (د) هو احتمال طفيف لانه بزيادة حجم التجارة عادة ما يزداد معدل دوران النقود نتيجة زيادة التجارة والتبادل ٠ وكذلك نجد أن احتمال زيادة (د) ، دون زيادة الاسعار هو احتمال ضعيف » حيث أن معظم الصناعات تخضع لقوانين الغلة المتناقصة ، وبزيادة الانتاج تزداد التكلفة والاسعار ٠ ونتيجة لذلك فان هذا الاستثناء لنظريات الكمية هو أمر نادر الحدوث ٠

الفصل الحادى عشر

النظرية النقدية الحديثة

سعر الفائدة وتفضيل السيولة

نناقش فى هذا الجزء الطريقة التى يتحدد بها سعر الفائدة ، وستوضح هده المناقشة الدور الذى تلعبه النقود فى تحديد سعر الفائدة وبالتالى مدى أثرها على مستوى النشاط الاقتصادى ٠

تعريف سعر الفائدة :

يعرف الاقتصاديون الكلاسيك سعر الفائدة بأنه العائد الذى يحصل عليه الافراد نتيجة انتظارهم مدة معينة من الزمن يمتنعون فيها عن الاستهلاك ويحتفظون فيها بأموالهم فى صورة مدخرات ٠ أى أن سعر الفائدة لدى الكلاسيك يمثل العائد على الانتظار أو العائد على الحرمان ٠

الا أن (كينز) لا يعترف بهذا التعريف ويقول انه يجب أن يكون من الواضح أن سعر الفائدة لا يمكن أن يكون عائدا للادخار أو الانتظار كما يقولون ٠ ذلك أنه اذا اكتنز رجل مدخراته فى صورة نقدية ، فهو لا يحصل على أى فائدة بالرغم من أنه يدخر تماما كما حدث فيما سلف ٠ بل العكس فان التعريف المجرد لسعر الفائدة يخبرنا أن سعر الفائدة هو المكافأة عن التخلى عن السيولة لمدة معينة ، ذلك أن سعر الفائدة فى حد

دانه ليس الا النسبة المعكوسة بين مبلغ من النقود وما يستطاع الحصول عليه بسبب التخلى عن حيازة النقود باستبدالها بدين لمدة معينه من الزمن ٠

فتعريف النظرية الحديثة اذن هو ان سعر الفائدة ليس الا مكافاة عن التخلى عن السيولة ٠ وسنجد أن سعر الفائدة هو السعر الذى يوازن بين عرض كمية معينة من النقود وبين الرغبة فى الاحتفاظ بالثروات فى صورة نقدية ، أو الطلب على النقود ٠

النظرية الكلاسيكية فى سعر الفائدة :

وقد يكون من الافضل أن نعرض أولا الى الطريق الذى حاول فيه الكلاسيك اشتقاق نظريتهم فى سعر الفائدة ٠

يقول كينز أن التفضيلات الزمنية لفرد ما تحتاج الى مجموعتين من القرارات حتى يتم تنفيذها كامله ، المجموعة الاولى تتعلق بمظهر التفضيل الزمنى الذى يطلق عليه اسم الميل للاستهلاك ، وهو الذى يقرر لكل فرد المقدار من دخله الذى سوف يستهلكه ، والمقدار الذى سوف يحتفظ به فى صورة ما معلقا لاستهلاكه فى المستقبل ٠

فاذا ما تم هذا الامر فان هناك مجموعة أخرى من القرارات ، يعنى بها الشكل الذى سوف يبقى فيه ما علقه لاستهلاكه فى المستقبل والذى قد احتفظ به سواء من دخله الجارى أو من مدخراته السابقة ٠ فهل يرغب الفرد فى الاحتفاظ بمدخراته فى صورة توفر له السيولة العاجلة ، أم فى صورة غير سائلة ؟ ولسوف نجد أن الخطأ الذى وقع فيه الكلاسيك هو أنهم حاولوا اشتقاق سعر الفائدة من العنصر الاول الذى يكون التفضيل

الزمنى النفسى مع اهمالهم العنصر الثانى • فتنظر النظرية الكلاسيكية الى سعر الفائدة على أنه الثمن الذى يوازن بين الطلب على الاستثمار والرغبة فى الادخار •

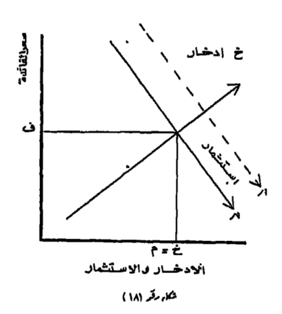
وفى صورة دالية يعبر عنها كالآتى :

م = م (ف)

خ = خ (ف)

م = خ

وتفرض هذه المعادلات أن الاستثمار (م) يزداد بانخفاض سعر الفائدة وينقص بارتفاع سعر الفائدة (ف) وأن الادخار (خ) يزداد بارتفاع سعر الفائدة وينقص بانخفاضه • وتحدد قوى الطلب على الاستثمار وعرض المدخرات سعر الفائدة بحيث أن التوازن بين الطلب والعرض يتم عندما يكون م = خ • وفى صورة بيانية يكون الوضع كالآتى :



شكل رقم (١٨)

فعند الكلاسيك اذا زاد الطلب على الاستثمار (كما هو فى الشكل البيانى) فان هذا يؤدى الى انتقال منحنى الطلب على الاستثمار ناحية اليمين ، وهذا يرفع سعر الفائدة ، وبارتفاع سعر الفائدة يزداد عرض المدخرات وبذلك يتعادل الطلب الزائد على الاستثمار مع العرض الزائد من المدخرات عند سعر فائدة جديد مرتفع . ويحدث العكس اذ قل الطلب على الاستثمار فينتقل منحنى الطلب على الاستثمار ناحية اليسار ويقل سعر الفائدة ونقل المدخرات وبالتالى يتعادل مع الاستثمار الذى تناقص عند سعر فائدة أقل .

بعض الانتقادات :

الا أن كينز يهاجم هذا الرأى الكلاسيكى كالآتى :

أولا : هو يعلق استعداده ، وهو يعتقد أن الكلاسيك لا يخالفونه هذا الرأى ، بأنه عند دخل معين ، سنجد أن انتقال منحنى الطلب على الاستثمار نتيجة زيادة الطلب على الاستثمار سيقابلها زيادة فى عرض المدخرات تتعادل مع زيادة الطلب على الاستثمار عند سعر فائدة جديدة .. الا أن هذا الكلام ينطوى على مغالطة كبيرة فى نظر كينز ، وذلك أن عرض المدخرات يتوقف على مستوى الدخل ، ولن يزيد عرض المدخرات الا اذا زاد الدخل ، أى أننا لا نستطيع أن نثبت الدخل وفى نفس الوقت نزيد من الادخار ، وكان زيادة الادخار لابد وأن يصحبها انتقال فى منحنى عرض المدخرات وليس امتداد فى منحنى عرض المدخرات . وليس من الضرورى

ان تتعادل المدخرات الجديدة مع الاستثمارات المطلوبة ما لم يتيسر حجم معين من الدخل يوفر القدرة على مجابهة هذه الزيادة فى الطلب على الاستثمار هذا من ناحيــة ، ومن ناحية أخرى ، فان زيادة الاســتثمار تؤدى لزيادة الدخل ومن هذا الدخل سيقتطع جزء للادخار وسـيتوقف مقدار المدخرات على سعر الفائدة ، فكيف فى الوقت الذى يحاول الكلاسيك أن يجعلوا من هذه المدخرات محددة لسعر الفائدة ، يجعلوا منها أيضا متوقفة على سـعر الفائدة الجديدة ، فتحديد سعر الفائدة بهذه الطريقه كان يقتضى أن تكون قوى الاســتثمار مســتقلة عن قوى الادخار ، ولكنها كما شرحنا ليس الامر كذلك .

والنقد الثانى الذى يوجه للنظرية الكلاسيكية من كينز هو أنه وإن كان يوافق مع الكلاسيك على أن الطلب على الاستثمار يتوقف على الانتاجية الحدية لرأس المال (وهى الى حد ما الكفاية الحدية لرأس المال عند كينز) وبالتالى يؤثر سعر الفائدة على قوى الطلب على الاستثمار فان سعر الفائدة لا يلعب دوره بنفس الدرجة التى اعتقد بها الكلاسيك فى تحديد المدخرات ، اذ أن الافراد قد يدخرون لمجرد رغبتهم فى الادخار ، انما سعر الفائدة يؤثر فى الطريقة التى يحتفظ بها الافراد بمدخراتهم فى شكل سندات أو نقود أو غيرها .

سعر الفائدة فى النظرية الكينزيه :

يؤكد كينز ان سعر الفائدة يتحدد ليس نتيجة لتفاعل قوى الاستثمار

والادخار ، وانما نتيجة للطلب على النقود وعرض النقود · وفيما يلي نناقش هذين العاملين :

الطلب على النقود :

يقصد بذلك الطلب على النقود للاحتفاظ بها ، اما لماذا يوجد تفضيل الاحتفاظ بالنقود : ولماذا يوجد تفضيل السيولة هذا ، فان كينز يرجعه (فى الفصل الخامس عشر) الى عوامل ثلاثة :

١ ـ دافع المعاملات :

ويقصد به توافر السيولة (النقود) من أجل المعاملات الجارية والانفاق على شراء مواد الاستهلاك وغيرها · ومن الممكن أن ننظر الى هذا الدافع من ناحية المستهلكين ومن ناحية المنظمين ·

من ناحية المستهلكين : ويسمى بدافع الدخل وهنا يتوقف مقدار احتفاظ المستهلكين بكمية من النقود على طول الفترة الزمنية التى يحصلون منها على الدخل ، فكلما زادت المدة الزمنية التى يتسلمون خلالها دخلهم تزيد الكمية المحتفظ بها من النقود وكذلك يتوقف حجم هذه الكمية المحتفظ بها من النقود على مقدار الدخل والعكس صحيح ·

ومن ناحية المنظمين : ويسمى بدافع التجارة ، ويعنى هذا الاحتفاظ بالنقود من أجل القيام بعمليات الانتاج وتسهيل المعاملات الجارية من دفع اجور العمال وشراء المواد الاولية ·· الخ ·

وتتوقف كمية النقود المحتفظ بها بالنسبة للمنتجين على حجم مبيعات المنشـــأة حيث تزيد الكمية المحتفظ بها كلما زادت المبيعات ، ويلاحظ أن تخفيض سعر الفائدة يؤدى الى زيادة كمية النقود المحتفظ بها لاجل دافـع العمليات ، فيفرض بقاء القوة الانتاجيه على حالها فان انخفاض سعر الفائدة يؤدى الى زيادة اقبال رجال الاعمال على الاقتراض ، واستخدامه فى زيادة الاستثمارات ، وهذا يزيد الدخل وبذلك ترتفع كمية النقود المحتفظ بهـا من أجل دافع المعاملات ، الا أنه من المستحسن اهمال هذا الامر الاخير ، لانه يحتاج الى فترة طويلة حتى يسرى فى النظام ، فزيادة الدخـــل والانتعاش تحتاج لفترة من الزمن قد تطول نســبيا ، وســيكون تركيزنا على الدافع الاخير الذى سنشرحه ، أهم وأقوى بكثير من ناحية علاقة ســـعر الفائدة بالطلب على النقود ،

٢ ـ دافع الاحتياط :

حيث يمكن استخدام السيولة فى مواجهة النفقات الغير متوقعة (خطر البطالة ، المرض ، الحوادث) وتتوقف كمية النقود المحتفظ بها عـلى الفرد نفسه وعلى الظروف التى يعيش فيها وعلى العموم فان الرجل الغنى يميل الى الاحتفاظ بكمية أكثر من النقود من أجل دافع الاحتياط عن تلك الكميه التى يحتفظ بها الفقير ، وهذا يتيح أيضا فرصة للقول بتأثير سعر الفائدة عـلى الكمية المحتفظ بها من أجل دافع الاحتياط ، ولكن يستحسن أيضا اهمال ذلك لنفس الاسباب التى أهملنا بها تأثير سعر الفائدة على دافع المعاملات ،

٣ ـ دافع المضاربة :

اهتم كينز بهذا العنصر اهتماما كبيرا وفصله عن العاملين الآخرين على
أساس أن تأثيرهم على كمية النقود المحتفظ بها محدودة بالنسبة لتأثير دافع
المضاربة على الاحتفاظ بالنقود ٠

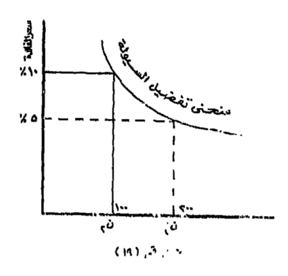
ويحتفظ الافراد بكمية من النقود من أجل هذا الدافع الاخير لاغراض
الاستفادة من فروق الاسعار التى يتوقعها المنتج أو المستهلك فيما يتعلق
بالسلع والخدمات عامة والسندات بصفة خاصه ٠ فلا شك أن انخفاض سعر
الفائدة سيرفع من قيمة السندات وارتفاع سعر الفائدة سيخفض من قيمة
السندات ، واحتفاظ الفرد بكمية معينة من النقود يتيح له الفرصة للاستفادة
من فروق هذه الاسعار ٠ فمثلا لو كان هناك سندا قيمته الاساسية ١٠٠
جنيها وسعر الفائدة عليه ٥٪ فانه يدر دخلا سنويا قدره ٥ جنيهات ٠ فاذا
ارتفع سعر الفائدة فى السوق ١٠٪ بمعنى هذا أن السند الذى يحتفظ به
الشخص والمقوم بـ ١٠٠ جنيها اسميا ويدر مبلغ ٥ جنيهات فائدة اسمية
قد وصلت قيمته فى السوق الى ٥٠ جنيها وهكذا فان ارتفاع أسعار الفائدة
السوقية يؤدى الى انخفاض أسعار السندات ، وكذلك اذا انخفض سعر
الفائدة فان القيمه السوقية للسندات ترتفع ٠ ومن ناحية أخرى يمكن أن
نعبر عن نفس الظاهرة السابقه بقولنا ان ارتفاع وانخفاض القيمة السوقية
للسندات يؤدى الى آثار عكسية فى أسعار الفائدة ٠

ان احتفاظ الافراد بأموال ســـائلة يمكنهم من شراء السندات عند انخفاض أسعارها ثم بيع هذه السندات عند ارتفاع أسعارها •

ويلاحظ أنه حينما يحتفظ الافراد بنقود لشراء سندات فى المستقبل فان هذا يعنى أن لا بد وأن أســعار الفائدة منخفضة وأسعار الســـندات مرتفعة وأن الافراد يتوقعون ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض أسعار السندات مستقبلا ، لذلك فهم يفضلون الاحتفاظ بالنقود لشراء سندات فى المستقبل• والذى يهمنا هنا هو أنه عندما كانت أســعار الفائدة منخفضة (أســـعار السندات مرتفعة) فان الافراد يفضلون الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقود • ويلاحظ أيضا أنه اذا كانت أسعار السندات منخفضة (أسعار الفـــائدة مرتفعه) فان الافراد يحتفظون بسندات أكثر ونقود أقل حتى يمكنهم بيع السندات فى المستقبل عندما ترتفع أسعارها ويحققون أرباحا • وهكذا نجد أن الطلب على النقود من أجل دافع المضاربة يتحكم فيه عنصر عدم التأكد من مستقبل اســـعار الفائدة ، لذلك فان عدم التأكد هذا له دور كبير فى الطلب على النقود •

منحنى تفضيل السيولة :

يتضح من المناقشه السابقة أن هناك علاقة بين ســعر الفائدة والطلب على النقود للاحتفاظ بها من أجل المضاربة وتذكر هذه العلاقة أنه بانخفاض سعر الفائدة يزداد الطلب على النقود وبارتفاع سعر الفائدة يقل الطلب على النقود • واذا تصورنا أن هناك جـــدول يمثل رغبة الافراد فى الاحتفاظ بكميات معينة من النقود عند أسعار فائدة مختلفة فانه يمكن تمثيل هــذا الجدول فى رسم بيانى يطلق عليه منحنى تفضيل السيوله •



شكل رقم (١٩)

ويمثل منحنى تفضيل السيولة مقدار الطلب على النقود من أجـــل المضاربة عند تسويات مختلفة من أسعار الفائدة . فمثلا عندما يكون سعر الفـــائدة ١٠٪ يطلب الفرد كمية صغيرة من النقود (م ن٢ — ١٠٠ جنيه) ويحتفظ ببقية اصوله فى صورة سندات ، وحيث أن سعر ١٠٪ للفـــائدة هو سعر مرتفع ، فمعنى هذا ان اسعار السندات منخفضة ، ولذلك يكون الجزء الاكبر من ثروة الافراد فى صورة سندات (وسيتم بيعها عندما يرتفع اسعار) . وعندما يكون سعر الفائدة ٥٪ ، وهو سعر منخفض فان الفرد يحتفظ بكمية أكبر من النقود (من٢ — ٢٠٠ جنيه) وبجزء بســـيط من اصوله فى صورة سندات ذلك أن أسعار السندات فى هذا الوقت تكون مرتفعة ويفضل الفرد بيع أصوله من السندات وتحقيق أرباح ، والاحتفـاظ بأصوله فى صورة نقود ، والواقع أن احتفاظ الفرد بالنقود يكون بســـبب توقعه أن أسعار الفائدة سترتفع فى المستقبل وتنخفض أسعار الســـندات وبالتالى يمكنه شراء مزيد من الســـندات بما يحتفظ به الفـرد من أموال سائلة .

وهكذا نجد أن منحنى تفضيل السيولة يميل من أعلى الى أسفل متجها ناحية اليمين ليعبر عن أنه بانخفاض سعر الفائدة يزيد الطلب على النقود . وفي صورة دالية نقول أن الطلب على النقود من أجل دافع المضاربة يكون دالة لسعر الفائدة :

$$ن_٢ = ن_٢ (ف)$$

(وهنا يحسن أن نذكر أننا سنرمز الى كمية النقود المطلوبة لدافع المضاربة بالرمز ($ن_٢$) ، وسنحتفظ بالرمز ($ن_١$) الى كمية النقود المطلوبة لدافع المعاملات والتى تتوقف على حجم الدخل والتجارة ، أما الرمز (ن) فانه يساوي مجموع ($ن_١ + ن_٢$) .

واحدى الملاحظات الهامة والرئيسية التى يجب ذكرها هى أنه عند انخفاض سعر الفائدة الى حد معين فان منحنى تفضيل السيولة يميل لان يكون موازى للمحور الافقى بمعنى أن الافراد يكون لديهم الاستعداد للاحتفاظ بأية كميات اضافية من النقود عند سعر ثابت للفائدة . وفى تعليل هذه الظاهرة يمكن القول بانه عند حد معين من سعر الفائدة المنخفضة لا يتوقع الافراد أى انخفاض تالى لهذا السعر . فمثلا لو كان السعر ٢٪ وهو سعر منخفض للفائدة لا يتوقع الافراد أن يكون هناك أقل منه وبالتالى سيكون لديهم الاستعداد للاحتفاظ باى كمية اضافية من النقود عند هذا المستوى من سعر الفائدة . ويطلق على ظاهرة استعداد الافراد للاحتفاظ باى كمية من النقود عند سعر ثابت ومنخفض للفائدة اصطلاح مصيدة السيولة Liquidity Trap وهى المنطقة من منحنى تفضيل السيولة

والتى يصبح فيها المنحنى خطأ موازيا للمحور الافقى (حيث المرونة تساوى ما لا نهايه) • وسيكون لهذه الظاهرة أهمية كبيرة فى أثر كمية النقود على النشاط الاقتصادى ، وكما سيتضح ذلك بعد قليل •

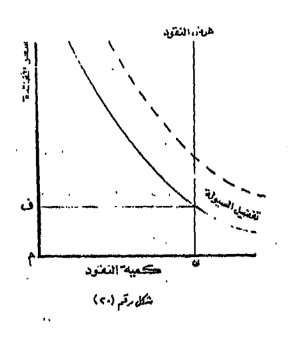
كذلك يلزمنا ملاحظة أن منحنى تفضيل السيولة كأى منحنى طلب يمكن أن ينتقل الى أعلى أو أسفل • فاذا انتقل منحنى الطلب على السيولة الى أعلى فمعنى ذلك أن الافراد يكونوا مستعدين للاحتفاظ بنفس الكمية من النقود عند مستويات أعلى من الفائدة • واذا انتقل منحنى الطلب على السيولة الى أسفل ، فان معنى هذا أن الافراد يكونوا على استعداد للاحتفاظ بنفس الكمية من النقود عند مستويات أدنى من أسعار الفائدة • وحيث أن الطلب على النقود بدافع المضاربة هو طلب سريع التأثر بتوقعات المضاربين لاسعار السندات وبأحوال السوق النقدية عموما ، وهى دائمة الحركة والتغيير ، فان احتمال انتقال منحنى تفضيل السيوله لاعلى وأسفل هو احتمال كبير دائما •

عرض النقود :

نقصد بعرض النقود (كما قصدنا بالطلب على النقود) الكمية من النقود المعروضة بقصد الاحتفاظ بها • وعرض النقود بالاتفاق مع تفضيل السيولة هو الذى يحدد سعر الفائدة في المجتمع • وسوف يتخذ منحنى عرض النقود شكل خط موازى للمحور الافقى ، وهذا يعنى أنه فى أى وقت من الاوقات يكون عرض النقود ثابتا لانه يتم التحكم فيه بواسطة البنك المركزى الذى يؤثر فى حجم اصدار النقود وحجم خلق الائتمان

- (بالنسبة للنقود المصرفية) . والبنك المركزى قد يعرف لسبب أو آخر أن عرض النقود يجب أن يكون ٢٠٠ مليون جنيه .

وهنا يحدد عرض النقود الثابت مع الطلب على النقود مستوى سعر الفائدة . وكما يتضح من الشكل البيانى التالى :



شكل رقم (٢٠)

حيث يمثل المحور الافقى م ن ، كمية النقود ، والمحور الرأسى م ف أسعار الفائدة . أما الخط الموازى للمحور الرأسى والمتعامد مع النقطة ن ، فهل يمثل خط عرض النقود مستوى سعر الفائدة السائد فى المجتمع .

فاذا زادت كمية النقود فى المجتمــــع (انتقال خط العرض لليمين) وحتى يستوعب المجتمع هذه الاضافة لعرض النقود فان سعر الفائدة لا بد

أن ينخفض ، واذا قلت كميـــه النقود فى المجتمع (انتقال خط العــرض لليسار) فانه حتى يقبل الافراد هذه الكمية المتناقصة من النقود فانه لا بد لســعر الفائدة أن يرتفع • وحيث أن البنك المركزى هو الذى يتحكم فى عرض النقود فان فى امكانه بزيادة عرض النقود أن ينخفض من ســعر الفائدة وبنقص عرض النقود أن يرتفع من سعر الفائدة • فالبنك المركزى اذن يمكنه أن يتحكم فى سغر الفائدة وبانقاص عرض النقود أن يرفع من سعر الفائدة • فالبنك المركزى اذن يمكنه أن يتحكم فى سعر الفائدة عن طريق تحكمه فى عرض النقود •

وقد ســبق أن ذكرنا ، وذلك فى مجال الحديث عن الكفـاية الحدية لرأس المال ، أن سعر الفائدة له اثره على حجم الاستثمار وحجم الاستثمار له أثر على الدخل والعمالة • والمفروض أنه اذا انخفض سعر الفائدة يزداد حجم الاستثمار ويزداد الدخل والعمالة ، وبارتفاع سعر الفائدة ينخفض مستوى الدخل والعمالة وحيث أن كمية النقود لها أثرها على تحديد ســعر الفائدة ، فان كمية النقود يكون لها أثرها على مستوى النشاط الاقتصادى فزيادة عرض النقود يؤدى الى تخفيض سعر الفائدة وهذا يزيد من الاستثمار (والاستثمار عن طريق مضاعف الاستثمار يؤدى لزيادة الاستهلاك) ويزداد الدخل ومستوى العمالة • وتخفيض عرض النقود يؤدى الى رفع ســعر الفائدة • غير أن كثيرا ما يكون هناك عقبات أساسيه أمام تاثير كمية النقود على سعر الفائدة ، وأمام تاثير سعر الفائدة على الاستثمار •

فمن ناحية نظرية سعر الفائدة فقد يزداد عرض النقود ، ولكن سعر الفائدة ذاته يكون منخفضــا بحيث أن أية زيادة فى عرض النقــود يتم استيعابها بواسطة الافراد دون انخفاض اضافى فى سعر الفائدة • وتحدث هذه العقبة أمام انخفاض الفائدة اذا كانت كمية النقود المطلوبة تقع عـلى الجزء من منحنى تفضيل السيولة الموازى للمحور الافقى (مصيدة السيولة)، حيث لا تؤثر الزيادة فى كمية النقود على مستوى سعر الفائدة • فاذا كان البنك المركزى يرغب فى زيادة النشاط الاقتصادى بزيادة كمية النقــود وخفض سعر الفائدة • فانه قد لا يتمكن من احداث ذلك الاثر حيث تقف مصيدة السيولة كعقبة اساسية أمام تكرار امكان تخفيض سعر الفائدة •

ومن المحتمل أيضا انه لو انخفض سعر الفائدة مبدئيا بزيادة عرض النقود أن ينتقل فى نفس الوقت منحنى تفضيل السيولة الى أعلى ويرتفع سعر الفائدة مرة أخرى ، ويكون أثر انتقال منحنى تفضيل السيولة لاعلى هو الغاء أثر الزيادة فى كمية النقود على التخفيض المبدئى لسعر الفائدة • واحتمال انتقال منحنى تفضيل السيولة فى أى وقت هو احتمال كبير حيث أن تفضيل السيولة يعتمد على توقعات الافراد عن مستقبل أسعار الفائدة والسندات وهذه أمور كثيرة وسريعة التغير •

ومن ناحية أخرى حتى ولو افترضنا أن ســعر الفائدة قد انخفض نتيجة زيادة عرض النقود ، فان هناك عقبة أخرى أمام تأثير سعر الفــائدة

على الكفاية الحدية لرأس المال . فاذا كان منحنى الكفاية الحدية لرأس المال منحنى غير مرن ، فانه بتخفيض سعر الفائدة تخفيضا كبيرا لن يكون هناك سوى أثر طفيف على زيادة الاستثمار أما اذا كان منحنى الكفاية الحدية لرأس المال منحنى مرن فان تخفيض سعر الفائدة سوف يؤدى لزيادة الإستثمار . ولكن يلزم هنا أيضا أن ننبه الى احتمال انتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال الى أسفل (بسبب سوء توقعات رجال الاعمال وحساسية الاستثمار لهذا العنصر المتقلب وهو التوقعات) بحيث ينخفض سعر الفائدة وفى نفس الوقت ينتقل منحنى الكفاية الحديه لرأس المال الى أسفل فان حجم الاستثمارات لا يزداد بل قد ينقص (ويختلف الاثر الواقع على حجم الاستثمار بدرجة انخفاض سعر الفائدة وانتقال منحنى الكفاية) .

وبالاضافة الى العقبات السابقه أمام سعر الفائدة على الاستثمار والتى أوضحتها دراسة النظرية النقدية الحديثة فان هناك مزيدا من العقبات من الناحية العلميه أمام أثر سعر الفائدة على الاستثمار . ولقد أوضحنا عند دراسة تقييم بعض السياسات النقدية ، أن أثر الفائدة على الكثير من قطاعات الاقتصاد القومى هو غير فعال فى بعض الاحوال ، أو من الصعب الحكم على مدى فاعليته فى أحوال أخرى .

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر
ايداع رقم ١٩٧٢/٦٢٦٣

